جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة دروس بيداغوجية

مقياس

منهجية علم السياسة

موجهة إلى طلبة سنة: أولى ليسانس جذع مشترك علوم سياسية

السداسي الأول

إعداد:

د. عبد الفتاح حلواجي

مقدمة

تأتي هذه المساهمة موجّهة إلى طلبة السنة الأولى علوم سياسية، جذع مشترك، في مرحلة يكون فيها الطالب في بداية تعرّفه على الحقل السياسي ومفاهيمه الكبرى. فهو يدرس في الوقت نفسه مدخل علم السياسة، والفكر السياسي، والاقتصاد السياسي؛ وهي مقاييس تضعه أمام موضوعات واسعة مثل الدولة، والسلطة، والشرعية، والنظم السياسية، والأفكار السياسية، والعلاقة بين السياسة والاقتصاد. غير أن الاقتراب من هذه الموضوعات لا يكون كاملًا إذا بقي الطالب في حدود المعرفة العامة أو الانطباع الشخصي؛ لذلك تأتي مادة المنهجية لتعلّمه كيف يحوّل الموضوع السياسي إلى سؤال بحثي، وكيف يضبط المفاهيم، وكيف يختار المنهج المناسب، وكيف يقرأ النتائج بحذر ومسؤولية. فالمنهجية ليست مادة مساعدة بالمعنى الضيق، وليست مجموعة قواعد شكلية تتعلق بالتهميش أو ترتيب الفصول فقط، بل هي مدخل إلى التفكير العلمي ذاته.

-محتويات المطبوعة:

وتنطلق في محورها الأول من المفاهيم المنهجية الأساسية؛ لأن البحث العلمي لا يبدأ من جمع المعلومات، بل من ضبط المفاهيم التي تنظّم التفكير. فالطالب يتدرّب هنا على التمييز بين المعرفة العادية والمعرفة العلمية، وبين الموضوع والمشكلة، وبين السؤال والفرضية، وبين المفهوم والمتغير والمؤشر، وبين مجتمع البحث والعينة ووحدة التحليل. وهذه المفاهيم لا تُعرض بوصفها مصطلحات للحفظ، بل بوصفها أدوات يستعملها الطالب كلما أراد بناء بحث سياسي واضح وقابل للفحص. وقد أظهر ملف المطبوعة أن هذا الفصل وُضع أصلًا لتقديم المفاهيم التي يحتاجها الباحث في علم السياسة، من العلم والمعرفة العلمية إلى المنهج والمنهجية والنظرية والفرضية والمتغيرات ووحدة التحليل وأدوات جمع البيانات .

ثم تنتقل في الفصل الثاني إلى خطوات البحث العلمي، حتى يدرك الطالب أن البحث لا يُكتب دفعة واحدة، ولا يقوم على تجميع المراجع دون خطة. فكل بحث يبدأ بإحساس أولي بموضوع ما، ثم يتحول إلى مشكلة بحثية محددة، ثم إلى أسئلة أو فرضيات، ثم إلى مفاهيم مضبوطة، ومنهج مناسب، وأدوات لجمع البيانات أو تحليل النصوص والوثائق، وصولًا إلى النتائج. والغرض من هذا المحور أن يتعلم الطالب كيف يسير في بحثه خطوة خطوة، وأن يفهم أن قوة البحث لا تظهر في كثرة الصفحات، بل في وضوح البناء وترابط عناصره.

بعد ذلك تعالج في الفصل الثالث مستويات البحث العلمي. والمقصود بالمستويات هنا ما يريد الباحث أن ينجزه معرفيًا: هل يريد أن يصف الظاهرة؟ أم يصنفها؟ أم يفسر أسبابها؟ أم يتنبأ باتجاهاتها الممكنة؟ وهذا المحور مهم لطلبة السنة الأولى؛ لأنه يحميهم من الخلط بين أنواع الأسئلة. فليس كل سؤال يحتاج إلى تفسير سببي، وليس كل بحث قادرًا على التنبؤ، وليس من

الضعف أن يكون البحث وصفيًا إذا كان موضوعه يحتاج أولًا إلى وصف دقيق. وقد بيّنت المطبوعة أن هذه المستويات تُعرض في كتب المنهجية أحيانًا بوصفها وظائف العلم، وأحيانًا بوصفها أهداف البحث، وأحيانًا بوصفها مستويات للمعرفة، لكن الفكرة العامة واحدة: الانتقال من المعرفة الأبسط إلى المعرفة الأعمق .

أما المحور الأخير فيتعلق بالمناهج. وهنا يلتقي الطالب مع الأدوات الكبرى التي يستعملها الباحثون في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المسحي الاجتماعي، والمنهج الإحصائي، وغيرها من المناهج التي تساعد على فهم الظاهرة من زوايا مختلفة. وليست الغاية أن يحفظ الطالب تعريف كل منهج فقط، بل أن يتعلم متى يستعمله، وما حدوده، وما نوع الأسئلة التي يناسبها. فالمنهج المقارن لا يصلح لكل موضوع، ودراسة الحالة لا تعني مجرد سرد حالة، والمسح لا يختزل في الاستبيان، والإحصاء لا يعني ملء البحث بالأرقام. لكل منهج منطقه، وقوته، وحدوده.

-الأهداف البيداغوجية العامة :

تتطلع هذه المطبوعة إلى بناء مادة فكرية قبل بناء مهارة تقنية. فالطالب في بداية مساره الجامعي يحتاج إلى أن يتعلم كيف يسأل، وكيف ينسق أفكاره، وكيف يميّز بين الرأي والحجة، وبين الوصف والتفسير، وبين المثال والدليل. كما يحتاج إلى أن يدرك أن البحث في علم السياسة لا ينفصل عن الواقع، لكنه لا يذوب فيه؛ فهو يدرس الدولة والسلطة والمجتمع والمصالح والأفكار، ولكن من خلال لغة علمية أكثر ضبطًا واتزانًا.

وبذلك تسعى المطبوعة إلى أن تكون جسرًا بين المقاييس التأسيسية التي يدرسها الطالب في السنة الأولى وبين الممارسة البحثية التي سيحتاجها لاحقًا في الأعمال الموجهة، والعروض، والبحوث القصيرة، ثم في مذكرات التخرج. فهي لا تقدم المنهجية كقالب جاهز، بل كطريقة في التفكير تساعد الطالب على قراءة الظاهرة السياسية قراءة منظمة، وعلى تحويل فضوله الأولي إلى معرفة قابلة للنقاش والمراجعة.

الأهداف البيداغوجية والتعليمية حسب المحاور:

-محور المفاهيم المنهجية الأساسية:

يهدف هذا المحور إلى تمكين الطالب من فهم المفاهيم التي يقوم عليها البحث العلمي، مثل المشكلة، الفرضية، المتغير، المؤشر، العينة، ووحدة التحليل. كما يهدف إلى تدريبه على استعمال هذه المفاهيم في موضوعات سياسية بسيطة، حتى لا تبقى مجرد تعريفات نظرية.

-محورخطوات البحث العلمي:

يهدف هذا المحور إلى تعليم الطالب كيف ينتقل من موضوع عام إلى مشكلة بحثية واضحة وأسئلة قابلة للفحص. كما يهدف إلى تمكينه من ترتيب مراحل البحث، من ضبط المفاهيم ومراجعة الأدبيات إلى اختيار المنهج وجمع البيانات وتحليلها.

-محورمستويات البحث العلمي:

يهدف هذا المحور إلى مساعدة الطالب على التمييز بين الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتنبؤ أو الاستشراف. كما يهدف إلى تدريبه على اختيار المستوى المناسب لبحثه، بحسب طبيعة السؤال والبيانات المتاحة.

-محور المناهج البحثية:

يهدف هذا المحور إلى تعريف الطالب بأهم المناهج المستعملة في العلوم السياسية، مثل المنهج المقارن، ودراسة الحالة، والمنهج المسحي، والمنهج الإحصائي. كما يهدف إلى تنمية قدرته على اختيار المنهج المناسب للموضوع، مع إدراك قوة كل منهج وحدوده.

بطاقة المقياس: منهجية علم السياسة .

عنوان الليسانس: ليسانس علوم سياسية. " السنة أولى جذع مشترك "

السداسي: الأول

وحدة التعليم :المنهجية .

اسم المادة :منهجية علم السياسة

الرصيد: 04.

المعامل :.03

نمط التعليم :حضوري

أهداف التعليم

-تمكين الطالب من فهم معنى البحث العلمي وأهميته في دراسة الظواهر السياسية .

-تدريب الطالب على الانتقال من المعرفة العامة والانطباع الشخصي إلى التفكير المنهجي المنظم .

- مساعدة الطالب على ربط مادة المنهجية بما يدرسه في مدخل علم السياسة، والفكر السياسي، والاقتصاد السياسي .

- تنمية قدرة الطالب على استعمال المفاهيم المنهجية الأساسية في تحليل الموضوعات السياسية .

-تهيئة الطالب لإنجاز بحوث قصيرة وعروض أكاديمية بطريقة أكثر تنظيمًا ووضوحًا .

- تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية في البحث العلمي، مثل العلم، والمعرفة العلمية، والمنهج، والمنهجية، والنظرية، والفرضية، والمتغير، والمؤشر، والعينة، ووحدة التحليل .

- تمكين الطالب من التمييز بين المفاهيم المتقاربة، مثل الموضوع والمشكلة، والسؤال والفرضية، والمفهوم والمؤشر .

-تعريف الطالب بالمراحل الأساسية لإنجاز البحث العلمي، من اختيار الموضوع وصياغة الإشكالية وبناء الفرضيات، إلى اختيار المنهج وجمع البيانات وتحليلها .

- تمكين الطالب من فهم مستويات البحث العلمي، خاصة الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتنبؤ أو الاستشراف .

- مساعدة الطالب على اختيار مستوى البحث المناسب بحسب طبيعة السؤال المطروح ونوع البيانات المتاحة .

-تعريف الطالب بأهم المناهج المستعملة في العلوم السياسية، مثل المنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المسحي، والمنهج الإحصائي .

- تنمية قدرة الطالب على اختيار المنهج المناسب للموضوع، بدل التعامل مع المناهج بوصفها قوالب جاهزة أو اختيارات عشوائية .

- إعداد الطالب تدريجيًا لاكتساب مهارات البحث الجامعي التي يحتاجها في الأعمال الموجهة، والعروض، والبحوث القصيرة، ثم في المراحل اللاحقة من التكوين الجامعي.هدف هذا المقياس إلى تمكين الطالب من:

المعارف المتجاورة المطلوبة:

- **مدخل إلى العلوم السياسية.**
- **تاريخ الفكر السياسي.**
- **علم الاجتماع السياسي.**
- **الاقتصاد السياسي.**

-محتوى المادة:

-مدخل عام إلى منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية.

-الفصل الأول: المفاهيم المنهجية الأساسية.

- العلم

- المعرفة العلمية

- السياسة ومدى علمية علم السياسة

- المنهج والمنهجية

-الاقتراب أو المدخل

- النظرية

-الفرضية

-المتغيرات والمؤشرات

-وحدة التحليل

-أدوات جمع البيانات

-الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي

-مفهوم البحث العلمي

-اختيار موضوع البحث

-صياغة المشكلة البحثية

-بناء الإشكالية

-صياغة الأسئلة والفرضيات

-مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة

-اختيار المنهج وأدوات البحث

-جمع البيانات وتحليلها

- كتابة البحث وتوثيق المراجع

-الفصل الثالث: مستويات وأصناف البحث العلمي

-المستوى الوصفي

--المستوى التصنيفي

-المستوى التفسيري

-المستوى المقارن

-المستوى التنبؤي أو الاستشرافي

--الفصل الرابع: مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية

- المنهج التاريخي

-المنهج المقارن

- منهج دراسة الحالة

-المنهج المسحي الاجتماعي

-المنهج الإحصائي

مقدمة:

تأتي هذه المطبوعة موجّهة إلى طلبة السنة الأولى علوم سياسية، جذع مشترك، في مرحلة يكون فيها الطالب في بداية تعرّفه على الحقل السياسي ومفاهيمه الكبرى. فهو يدرس في الوقت نفسه مدخل علم السياسة، والفكر السياسي، والاقتصاد السياسي؛ وهي مقاييس تضعه أمام موضوعات واسعة مثل الدولة، والسلطة، والشرعية، والنظم السياسية، والأفكار السياسية، والعلاقة بين السياسة والاقتصاد. غير أن الاقتراب من هذه الموضوعات لا يكون كاملًا إذا بقي الطالب في حدود المعرفة العامة أو الانطباع الشخصي؛ لذلك تأتي مادة المنهجية لتعلّمه كيف يحوّل الموضوع السياسي إلى سؤال بحثي، وكيف يضبط المفاهيم، وكيف يختار المنهج المناسب، وكيف يقرأ النتائج بحذر ومسؤولية. فالمنهجية ليست مادة مساعدة بالمعنى الضيق، وليست مجموعة قواعد شكلية تتعلق بالتهميش أو ترتيب الفصول فقط، بل هي مدخل إلى التفكير العلمي ذاته.

-محتويات المطبوعة:

وتنطلق هذه المطبوعة أولًا من المفاهيم المنهجية الأساسية؛ لأن البحث العلمي لا يبدأ من جمع المعلومات، بل من ضبط المفاهيم التي تنظّم التفكير. فالطالب يتدرّب هنا على التمييز بين المعرفة العادية والمعرفة العلمية، وبين الموضوع والمشكلة، وبين السؤال والفرضية، وبين المفهوم والمتغير والمؤشر، وبين مجتمع البحث والعينة ووحدة التحليل. وهذه المفاهيم لا تُعرض بوصفها مصطلحات للحفظ، بل بوصفها أدوات يستعملها الطالب كلما أراد بناء بحث سياسي واضح وقابل للفحص. وقد أظهر ملف المطبوعة أن هذا الفصل وُضع أصلًا لتقديم المفاهيم التي يحتاجها الباحث في علم السياسة، من العلم والمعرفة العلمية إلى المنهج والمنهجية والنظرية والفرضية والمتغيرات ووحدة التحليل وأدوات جمع البيانات .

ثم تنتقل المطبوعة إلى خطوات البحث العلمي، حتى يدرك الطالب أن البحث لا يُكتب دفعة واحدة، ولا يقوم على تجميع المراجع دون خطة. فكل بحث يبدأ بإحساس أولي بموضوع ما، ثم يتحول إلى مشكلة بحثية محددة، ثم إلى أسئلة أو فرضيات، ثم إلى مفاهيم مضبوطة، ومنهج مناسب، وأدوات لجمع البيانات أو تحليل النصوص والوثائق، وصولًا إلى النتائج. والغرض من هذا المحور أن يتعلم الطالب كيف يسير في بحثه خطوة خطوة، وأن يفهم أن قوة البحث لا تظهر في كثرة الصفحات، بل في وضوح البناء وترابط عناصره.

بعد ذلك تعالج المطبوعة مستويات البحث العلمي. والمقصود بالمستويات هنا ما يريد الباحث أن ينجزه معرفيًا: هل يريد أن يصف الظاهرة؟ أم يصنفها؟ أم يفسر أسبابها؟ أم يتنبأ باتجاهاتها الممكنة؟ وهذا المحور مهم لطلبة السنة الأولى؛ لأنه يحميهم

من الخلط بين أنواع الأسئلة. فليس كل سؤال يحتاج إلى تفسير سببي، وليس كل بحث قادرًا على التنبؤ، وليس من الضعف أن يكون البحث وصفيًا إذا كان موضوعه يحتاج أولًا إلى وصف دقيق. وقد بيّنت المطبوعة أن هذه المستويات تُعرض في كتب المنهجية أحيانًا بوصفها وظائف العلم، وأحيانًا بوصفها أهداف البحث، وأحيانًا بوصفها مستويات للمعرفة، لكن الفكرة العامة واحدة: الانتقال من المعرفة الأبسط إلى المعرفة الأعمق .

أما المحور الأخير فيتعلق بالمناهج. وهنا يلتقي الطالب مع الأدوات الكبرى التي يستعملها الباحثون في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية: المنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المسحي الاجتماعي، والمنهج الإحصائي، وغيرها من المناهج التي تساعد على فهم الظاهرة من زوايا مختلفة. وليست الغاية أن يحفظ الطالب تعريف كل منهج فقط، بل أن يتعلم متى يستعمله، وما حدوده، وما نوع الأسئلة التي يناسبها. فالمنهج المقارن لا يصلح لكل موضوع، ودراسة الحالة لا تعني مجرد سرد حالة، والمسح لا يختزل في الاستبيان، والإحصاء لا يعني ملء البحث بالأرقام. لكل منهج منطقه، وقوته، وحدوده.

-الأهداف البيداغوجية العامة :

تتطلع هذه المطبوعة إلى بناء مادة فكرية قبل بناء مهارة تقنية. فالطالب في بداية مساره الجامعي يحتاج إلى أن يتعلم كيف يسأل، وكيف ينسق أفكاره، وكيف يميّز بين الرأي والحجة، وبين الوصف والتفسير، وبين المثال والدليل. كما يحتاج إلى أن يدرك أن البحث في علم السياسة لا ينفصل عن الواقع، لكنه لا يذوب فيه؛ فهو يدرس الدولة والسلطة والمجتمع والمصالح والأفكار، ولكن من خلال لغة علمية أكثر ضبطًا واتزانًا.

وبذلك تسعى المطبوعة إلى أن تكون جسرًا بين المقاييس التأسيسية التي يدرسها الطالب في السنة الأولى وبين الممارسة البحثية التي سيحتاجها لاحقًا في الأعمال الموجهة، والعروض، والبحوث القصيرة، ثم في مذكرات التخرج. فهي لا تقدم المنهجية كقالب جاهز، بل كطريقة في التفكير تساعد الطالب على قراءة الظاهرة السياسية قراءة منظمة، وعلى تحويل فضوله الأولي إلى معرفة قابلة للنقاش والمراجعة.

الأهداف البيداغوجية والتعليمية حسب المحاور:

-محور المفاهيم المنهجية الأساسية:

يهدف هذا المحور إلى تمكين الطالب من فهم المفاهيم التي يقوم عليها البحث العلمي، مثل المشكلة، الفرضية، المتغير،

المؤشر، العينة، ووحدة التحليل. كما يهدف إلى تدريبه على استعمال هذه المفاهيم في موضوعات سياسية بسيطة، حتى لا تبقى مجرد تعريفات نظرية.

-محور خطوات البحث العلمي:

يهدف هذا المحور إلى تعليم الطالب كيف ينتقل من موضوع عام إلى مشكلة بحثية واضحة وأسئلة قابلة للفحص. كما يهدف إلى تمكينه من ترتيب مراحل البحث، من ضبط المفاهيم ومراجعة الأدبيات إلى اختيار المنهج وجمع البيانات وتحليلها.

-محور مستويات البحث العلمي:

يهدف هذا المحور إلى مساعدة الطالب على التمييز بين الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتنبؤ أو الاستشراف. كما يهدف إلى تدريبه على اختيار المستوى المناسب لبحثه، بحسب طبيعة السؤال والبيانات المتاحة.

-محور المناهج البحثية:

يهدف هذا المحور إلى تعريف الطالب بأهم المناهج المستعملة في العلوم السياسية، مثل المنهج المقارن، ودراسة الحالة، والمنهج المسحي، والمنهج الإحصائي. كما يهدف إلى تنمية قدرته على اختيار المنهج المناسب للموضوع، مع إدراك قوة كل منهج وحدوده.

الفصل الأول : المفاهيم المنهجية الأساسية.

لا يقوم البحث العلمي على جمع المعلومات وتكديسها، بل على بناء تصور منهجي منظم للظاهرة المدروسة. ومن ثم فإن الباحث لا يستطيع أن ينتقل إلى الدراسة الميدانية أو التحليلية قبل أن يضبط عدداً من المفاهيم التي تشكل أساس التفكير العلمي، وتساعده على تحويل الموضوع العام إلى مشكلة بحثية واضحة، وأسئلة قابلة للفحص، وفرضيات قابلة للاختبار.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم أهم المفاهيم المنهجية التي يحتاجها الباحث في علم السياسة، بدءاً من مفهوم العلم والمعرفة العلمية، ومروراً بمكانة علم السياسة بين العلوم الاجتماعية، ثم بيان معنى المنهج والمنهجية، والاقتراب أو المدخل، والنظرية، والفرضية، والمتغيرات، ووحدة التحليل، وأساليب البحث وأدوات جمع البيانات. ولا تعرض هذه المفاهيم بوصفها مصطلحات منفصلة، بل باعتبارها عناصر مترابطة داخل البناء العام للبحث العلمي؛ فالنظرية توجه الفهم، والفرضية تصوغ علاقة قابلة للاختبار، والمتغيرات تجعل المفاهيم قابلة للملاحظة، ووحدة التحليل تحدد مجال الدراسة، والأدوات توفر البيانات اللازمة للفحص والتحليل.

وتنبع أهمية هذا الفصل من أن الخطأ في ضبط المفاهيم المنهجية ينعكس على البحث كله؛ فقد يؤدي غموض المفهوم إلى اضطراب الفرضية، وقد يؤدي سوء تحديد المتغيرات إلى ضعف القياس، وقد يؤدي الخلط بين وحدة التحليل والعينة إلى نتائج مضللة. لذلك فإن الغاية من هذا الفصل هي تزويد الباحث بأساس مفاهيمي ومنهجي يساعده على بناء بحث سياسي واضح، منظم، وقابل للمراجعة العلمية.

01- العلم:

أ-مفهوم العلم (Science):

كثيرا ما يُصَدِّرُ المنظرون والباحثون إبَّان تقديم مفهوم ما، بعبارات من قَبيل " تتعدد وتتنوع التعريفات والمفاهيم إزاء هذا الأمر ..، أو بعبارة "تختلف المدارس الفكرية و تتجدال إزَّاءَه "، للدلالة على صعوبة إيجاد تعريف أو مفهوم يحيط بما يراد شرحه وتفسيره، فهذا الحكم يكاد يقع اصطلاح " العلم " في دائرته، وهو ما يدل على صعوبة إيجاد جواب كافي عن أطروحة وسؤال ما العلم؟ . وهي الحيرة التي يعلنها عديد العلماء عبر العصور.

فقد ذهب أبو الحسين البصري المعروف بابن اللبان (ت 402 ه)، إلى عدم الجدوى من تعريفه، وحسبه أن العلم " أظهر الأشياء، فلا معنى لحده بما هو أخفى منه "، أي لا يوجد عبارة دالة على حقيقته وماهيته[1]، ومن المعاصرين الغربيين نجد ريتشارد فاينمان (1918-1988م)، رغم اشتغاله في المختبرات العلمية الفيزيائية لعقود طويلة والمتحصل على جائزة نوبل في الفيزياء لسنة 1966، إلا أنه يؤكد على غموض مفهوم العلم ومعناه، ويقول " اشتغلت بالعلم طوال حياتي عارفا تماما ما هو، ولكن الإجابة عن السؤال: ما هو العلم؟ هو الأمر الذي أشعر أني عاجز عنه ! "[2]، وتساق هذه الحجج ونظيراتها كثير ليس في سياق نفي العلم، بل في صعوبة التحكم في حقيقته، أو ما يطلق عليه " المفهوم النسبي للعلم " [3].

- **مفهوم العلم في المعاجم اللغوية:**

يدور مفهوم العلم في المعاجم اللغوية العربية أنها مصدر لكلمة عَلِمَ، وعَلِمَ الشيء أي عرفه، ورجل علامة أي عالم جدا، وسمي العلم علما لأنه علامة يهتدي بها العالِم إلى ما قد جهله الناس[4]. فيما تقابل كلمة " العلم " باللغة الانجليزية " Science " المشتقة من كلمة " Scientia " اللاتينية والتي تعني المعرفة " Knowledge "[5].

- **لماذا يجب التطرق إلى مفهوم العلم؟:**

إن التطرق لمفهوم العلم ومحدداته، يأتي في سياق التمييز بين ما هو علم " Science " وما هو غير ذلك، وكذلك ضغط المُحاجَجَة القائمة إلى وقت قريب بين الاتجاه الذي يقصر اصطلاح " العلم " على العلوم الطبيعية فقط دون العلوم الإنسانية ، أي ينفي " العلمية " والصلة بالعلم لتلك البحوث التي موضوعها " الإنسان " فردا كان أو جماعة يمارس نشاطا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كعلم السياسة والاقتصاد والاجتماع وعلم النفس، وحجتهم في ذلك أنَّ قضايا وموضوعات تلك العلوم لا يمكن اختبارها بالتجربة المعملية أو المخبرية، والتي هي مقياس ومعيار العلم التجريبي حسبهم. فيما يحاجج معسكر العلوم الاجتماعية والانسانية، أن نتائج أبحاثهم لا تقل في دقتها وأخذها بالأساليب العلمية عن العلوم الطبيعية. وهو الجدل الذي يحسمه فقط

---

[1] - أبو عبد الله بدر الدين الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، الجزء الأول، بيروت (لبنان)، ، دار الكتب العلمية ، د س ن، ص 40.

[2] - عمار طالبي، **مفهوم العلم وحرية البحث العلمي في الإسلام**، متاح إلكترونيا على منصة جامع الكتب الاسلامية ،على الرابط : https://ketabonline.com/ar/books/26161/read?part=1&page=1&index=885901 ، متصفح بتاريخ 2024/10/16م.

[3] - أنظر للتفصيل: المرجع نفسه.

[4] - أنظر: عمار طالبي، مرجع سابق.

[5] - انظر: عبد الله لعريبي، " مفهوم العلم في الفكرين الاسلامي والغربي "، **مجلة بشائر العلوم: المدرسة العليا للأساتذة** . القبة، العدد 04.سبتمبر 2022. ص 03

عدم التسليم بِجِدية الرأي الأول، وكذا التساهل مع الرأي الثاني، بالإجابة عن سؤال مهم وهو ، ما مقومات أي بحث لكي يصبح علما ؟، لذلك يذهب الفلاسفة وعلماء المناهج إلى أنَّه لا يستحق أي علم من العلوم أن يوصف باسم العلم إلا إذا استوفى شروطا لاسيما استخدام المنهج العلمي من حيث خطواته وأدواته، امكانية التحقق من صحة نتائجه بأدوات علمية، وبالاستخدام العلمي لمنجزاته[1] .

- **<u>اتجاهات تعريف " العلم " :</u>**

أمَّا في الاصطلاح فلقد تعدد مفاهيمه إلى أربعة اتجاهات، بسبب اختلاف وجهات النظر حول موضوع العلم وطبيعته[2] .

وكل اتجاه منها توجد عديد الاسهامات التعريفية حوله، وهي الاتجاهات التي نوجزها في التالي :

الاتجاه الأول	الاتجاه الثاني	الاتجاه الثالث	الاتجاه الرابع
يرى أن كلمة علم يقصد بها مجال و اختصاصات الكليات الجامعية للعلوم والعلوم عندهم: الأحياء ، الكيمياء، الفيزياء...	يضيفون مجال كليات العلوم و اختصاصات كليات البحوث الجادة في العلوم الاجتماعية والانسانية كالتاريخ والاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع ...	يحددون العلم من خلال التزامه بالمنهجية العلمية والتي من دعائمها : فرض الفروض، الملاحظة وإجراء التجارب ما أمكن، .... واستخلاص النتائج	يرى أن العلم بظواهره، ما إن توفرت الظاهرة القابلة للتجريب والقياس والاختبار، ولو بمؤشرات نسبية، لنكون أمام نوعين من العلوم: طبيعية واجتماعية وانسانيات من لغات وفنون وآداب.

[1] - قاسم محمد . **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**. ط1. بيروت (لبنان)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر. 1999. ص ص 22-23.

[2] - رجاء وحيد دويدري، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، الطبعة الأولى، دمشق (سوريا)، بيروت (لبنان)، دار الفكر، دار الفكر المعاصر.2000، ص 22.

- **اضاءات تعريفية للعلم :**

تختلف المقاربات التي أسهمت في تعريف العلم باختلاف الخلفيات المعرفية والفكرية التي تتحكم دوما في رؤية الباحثين[1]، لاسيما في اتجاه الفلسفة الغربية في معظمها إلى عدم اعتبار ما يأتي من وحي أو تنزيل إلاهي أو الشعور الأخلاقي أنه من العلوم، وحصره فيما يأتي عن طريق التجربة الحسية وعالم الطبيعة[2]، و هي الرؤية غير الموضوعية من جانبين على الأقل إذن ظواهر طبيعية كالجراثيم وما يندرج في أبحاث الطب والفلك غير مرئية وغير محسوسة إلى وقت قريب، وقد أثبت تاريخ العلوم الموضوعي استناد تفسيرات علمية معاصرة وقديمة إلى دلالات و حيِيَّة " من الوحي "، وكذلك أن هذه المسألة والجدل لا يُفَكُّ بهذا الانحياز، بل الإرتكان إلى قاعدة موضوعية وهي " أنَّ لكل نوع من أنواع المعرفة طريقته في الوصول إلى حقائقه العلمية وموضوعاته " [3]، مهما كانت طبيعية حسية أو ما وراء الطبيعية كالوحي و الذوق والشعور والقيم الجمالية والآداب المختلفة.

- جاءت كلمة علم في القرآن الكريم وفي السنة النبوية، مطلقة دونما تقييد وتحديد، لتشمل كل علم نافع هدف إلى خير الدنيا وعمارة الارض، وصلاح الناس والقيام السليم بواجبات الخلافة البشرية على هذا الكوكب، ليشمل مسمى العلم جميع أنواع المعارف الانسانية، سواء كان مصدرها العقل كالرياضيات، أو الحس والتجربة والعقل كالطب مثلا، أو النقل والسماع كاللغة، أو الوحي والنقل كعلوم الدين[4]، وقد أحصى فخر الدين الرازي المترادفات الدالة على العلم والمعرفة في القرآن فوجدها 28 مرادفا، ومنها " الحفظ والتذكر والذكر والفهم والفقه ...، والخبرة والإدراك والشعور" [5].

- وفي الفلسفة الغربية نجد تعريف أوجست كونت " بان العلم معرفة القوانين الحقيقية للظواهر الطبيعية، ولا طريق له إلا التجربة "، أي أن العلم محصور فيما يقبل موضوعه الخضوع للتجربة والمقاييس الكمية [6]

- أحد التعريفات العميقة للعلم، والتي تذهب مذهبا عاما بقبول كل نشاط ما ذهب إليه محمد معين صديقي، إذ يُعرِّف العلم بأنَّه " نشاط انساني، هادف، قوي الدوافع، رفيع القيمة، ممتاز التنظيم "، ويذهب في مؤلفه إلى الوقوف عند كل معنى من تلك المعاني[1].

---

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 09.

[2] - عبد الرحمان بن زيد الزنيدي، **مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي**، المعهد العالي للفكر الاسلامي، فرجينيا . 1992، ص 48.

[3] - محمد المبارك، **الاسلام والفكر العلمي**، الطبعة الاولى، بيروت (لبنان)، دار الفكر، 1978، ص ص 15-16.

[4] - المرجع نفسه، ص15.

[5] - فخر الدين الرازي، **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، دمشق (سوريا). 1981.

[6] - نقلا عن : عبد الرحمان بن زيد الزنيدي، مرجع سابق، ص 47.

- **أنواع العلوم وتصنيفاتها:**

تقسم العلوم إلى قسمين أو صنفين، وهي العلوم الطبيعية، وتسمى حاليا العلوم الصحيحة او الدقيقة، ويشمل انتاجها العلمي كل ما هو موجود دون تدخل الانسان في تفسيره، كالفيزياء والرياضيات والفلك والجيولوجيا.... ، أي يخضع لقوانين الطبيعة المجردة، في مقابل العلوم التي موضوعها الانسان وفهم سلوكه ودلالات أفعاله، والتي كانت تسمى العلوم الإنسانية ولاحقا العلوم الاجتماعية[2]. كعلم النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد ...

يفضل المنهاجيون للتفريق بين العلوم الطبيعية والاجتماعية بالنظر إلى خصوصيات موضوعات كل منهما، والتي لخصها موريس أنجرس في الشكل الموالي[3]، مع أخذ بعين الاعتبار أن موضوع العلوم الإنسانية والاجتماعية هو الكائن البشري أي الإنسان، في حين أن موضوع العلوم الطبيعية هو الكائن المادي، وتلخص الفروق بين موضوعاتهما في الآتي:

الموضوع في العلوم الانسانية والاجتماعية	الموضوع في العلوم الطبيعية
الكائن البشري يشعر بوجوده .	**الكائن المادي لا يعي ولا يشعر بوجوده**
الكائن البشري لا يستسلم بالضرورة لمن يقوم بدراسته ويتفاعل مع الباحث.	**الكائن المادي لا يقاوم التحليل الذي يجريه عليه الباحث.**
الباحث من نفس طبيعة الموضوع المبحوث أو المدروس، فتأثيره على الدراسة ينبغي أن يحذر منه.	**الباحث مستقل ومنفصل عن الموضوع المبحوث ولا تأثير له عليه.**
كل شخص أو جماعة كانت موضوع بحث هي حالة فريدة وتجربة أصلية ولا يمكن أن تتكرر.	**الكائن موضوع البحث سواء كان حيوانا أو معدنا أو عينة منهما قابلة لإعادة تكرار التجربة عليها لأنها لها خصائص ثابتة.**
العالم الانساني والاجتماعي معقد	**العالم المادي بسيط**

[1] - للتفصيل، أنظر: محمد معين صديقي، **الأسس الاسلامية للعلم**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي: رسائل اسلامية المعرفة03.1989.، ص ص 14-22، متاح PDF على الرابط: https://books4arabs.com/B5/books4arab.com_1242.pdf

[2] - أنظر: موريس أنجرس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**. الجزائر .دار القصبة للنشر.2006. ص ص 58-59.

[3] - أنظر : المرجع نفسه، ص ص 60-63. (بالتصرف).

قياس أفعال الانسان وتصرفاته ليس أمرا سهلا ويمكن قياسها جزئيا.	**الكائن المادي قابل للقياس**
العلوم الإنسانية تميل إلى التفسير والتحليل دون الوصول إلى الأسباب والعلات الدقيقة.	**العلوم الطبيعية تسمح بالدراسة الدقيقة للأسباب والعلات.**
الظواهر المدروسة متداخلة، وتؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومن الصعب عزل السبب عن المُسَبِّب. ومراقبة الظواهر لأنها غير منتظمة.	**الظواهر منتظمَة وغير متداخلة ويمكن مراقبتها ومعرفة الآثار التي تحدثها ظاهرة في ظاهرة أخرى، وحتى عزل الظواهر عن بعضها.**

المصدر: تلخيص من: موريس أنجرس. " منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية"

2- المعرفة العلمية :

تنقسم المعرفة إلى نوعين، وهما المعرفة العلمية (Scientific Knowledge)، والمعرفة العادية أو العامية(Common Sense Knowledge)، هذه الأخيرة والتي تنشأ عادة من الخبرة اليومية، والانطباع، والتقاليد، والملاحظة غير المنظمة. وهي معرفة نافعة في الحياة العملية، لكنها قد تكون جزئية أو متحيزة أو غير قابلة للاختبار. فقد يقول شخص مثلاً إن الشباب لا يهتمون بالسياسة، اعتماداً على ملاحظات شخصية محدودة، لكن هذا الحكم لا يصبح معرفة علمية إلا إذا حُدد المقصود بالشباب، وبالاهتمام السياسي، وبالمؤشرات التي تقيس ذلك الاهتمام.

أما المعرفة العلمية (Scientific Knowledge)، فهي معرفة منظمة تقوم على ضبط المفاهيم، وتحديد الأدلة، وبناء السؤال، واختيار المنهج، والتمييز بين الرأي والنتيجة[1]. ولذلك لا يكتفي الباحث السياسي بالانطباع العام، بل يسأل: ما المقصود بالمشاركة السياسية (Political Participation)؟ هل نقيسها بالتصويت، أم الانتماء الحزبي، أم الاحتجاج، أم متابعة الأخبار، أم المشاركة الرقمية؟ وما البيانات التي تسمح بإثبات ذلك؟

[1] - أنظر:
- مسعود حسين التائب، **البحث العلمي: قواعده، إجراءاته، مناهجه**، الطبعة الأولى، القاهرة(مصر)، المكتب العربي للمعارف، 2018، ص. 24-23.
- علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: الأساسيات والتقنيات والأساليب**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة 7 أكتوبر، طرابلس،2008، ص43.

وتكمن قيمة هذا التميز في أنه يحمي البحث السياسي من الانزلاق إلى الخطابة أو الأحكام المسبقة. غير أن المعرفة العادية لا ينبغي إقصاؤها كلياً؛ فقد تكون مصدراً أولياً للأسئلة البحثية، لكنها تحتاج إلى إعادة صياغة منهجية حتى تتحول إلى معرفة علمية.

- خصائص المعرفة العلمية:

✓ **الموضوعية Objectivity :** الموضوعية تعني أن يسعى الباحث إلى دراسة الظاهرة كما هي قدر الإمكان، لا كما يرغب أن تكون. ولا تعني الموضوعية أن الباحث بلا قيم أو ميول، خاصة في العلوم الاجتماعية، لكنها تعني وعي الباحث بميوله ومحاولة ضبط أثرها من خلال المنهج، والبيانات، والتوثيق، وعرض الأدلة بصورة شفافة.

وفي علم السياسة، تبدو الموضوعية أكثر صعوبة لأن الباحث يتعامل مع السلطة (Power)، والشرعية (Legitimacy)، والصراع (Conflict)، والمصالح (Interests)، والقيم (Values). ولذلك فالموضوعية هنا ليست حياداً سلبياً تجاه القضايا العامة، بل هي التزام بعدم تزوير الوقائع أو انتقاء الأدلة لخدمة موقف مسبق. وتكمن قيمة الموضوعية في أنها تجعل البحث قابلاً للنقاش العلمي، غير أن حدودها تظهر عندما يزعم الباحث أنه منفصل تماماً عن قيمه وسياقه[1].

✓ **المنهجية Systematic Method :** المنهجية تعني أن المعرفة العلمية لا تنتج عشوائياً، بل عبر خطوات منظمة: تحديد المشكلة، مراجعة الأدبيات، صياغة الأسئلة أو الفرضيات، ضبط المفاهيم، اختيار المنهج، جمع البيانات، تحليلها، ثم استخلاص النتائج. وقد عرّف عبد الرحمان بدوي المنهج بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة[2].

وتكمن قيمة تعريف عبد الرحمان بدوي في أنه يجعل المنهج طريقاً منظماً لا مجرد أداة تقنية. غير أن استعماله في علم السياسة يحتاج إلى تكييف؛ لأن الحقيقة السياسية لا تكشف دائماً من خلال تجربة مباشرة، بل من خلال تحليل وثائق، ومقارنة حالات، وقراءة سلوك، وفهم سياقات. لذلك يكون المنهج في علم السياسة طريقاً منظماً لفهم الظاهرة السياسية لا وصفة جامدة للوصول إلى يقين مطلق.

[1] - أنظر: علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص. 99.
- Alan Bryman, Social Research Methods, 4th ed., Oxford, Oxford University Press, 2012, pp. 39-41.

[2] - عبد الرحمان بدوي، **مناهج البحث العلمي**،الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت،1977، ص 5.

✓ **القابلية للتحقق Verifiability:** تعني أن تكون نتائج البحث قابلة للفحص من قبل باحثين آخرين من خلال الرجوع إلى المصادر والبيانات والإجراءات التي اعتمدها الباحث. وفي العلوم الطبيعية قد يقوم التحقق على تكرار التجربة[1]، أما في علم السياسة فقد يكون عبر مراجعة الوثائق، أو إعادة تحليل نتائج الانتخابات، أو فحص بيانات المسح، أو مقارنة نتائج البحث بحالات أخرى.

وتكمن أهمية هذه الخاصية في أنها تمنع تحويل البحث إلى رأي شخصي مغلق. غير أن التحقق في علم السياسة يظل نسبياً؛ لأن بعض الأحداث لا تتكرر بالشروط نفسها، وبعض البيانات السياسية تكون ناقصة أو محجوبة أو متأثرة بمصالح السلطة والفاعلين.

✓ **القابلية للاختبار Testability : القابلية للاختبار تعني أن تكون الفكرة أو الفرضية قابلة للمواجهة بالأدلة[2]. فإذا افترض الباحث أن ضعف الثقة السياسية (Political Trust) يؤدي إلى انخفاض المشاركة الانتخابية (Electoral Participation)، فإن عليه أن يحدد كيف سيقيس الثقة، وكيف سيقيس المشاركة، وما البيانات التي تسمح باختبار العلاقة بينهما.**

وتكمن قيمة هذه الخاصية في أنها تميز الفرضية العلمية عن الحكم الإنشائي. غير أن اختبار الفرضيات في السياسة يحتاج إلى حذر؛ لأن الظواهر السياسية متعددة الأسباب، وقد لا تكفي واقعة واحدة لإبطال تفسير كامل، بل قد تدفع إلى تعديل شروطه أو تحديد مجاله.

✓ **التراكمية Cumulativity : التراكمية تعني أن المعرفة العلمية تبنى على ما سبقها، سواء بالتأكيد أو النقد أو التصحيح أو التجاوز[3]. فالطالب الذي يدرس التحول الديمقراطي، أو المشاركة السياسية، أو النظم الانتخابية، لا يبدأ من الصفر، بل ينطلق من أدبيات ونظريات ودراسات سابقة.**

وتكمن قيمة التراكمية في أنها تمنع التكرار الساذج، وتضع البحث الجديد داخل سياقه العلمي. غير أن التراكم في العلوم الاجتماعية لا يكون خطياً دائماً؛ إذ قد تتعايش نظريات متنافسة، وقد تعود أفكار قديمة في صيغ جديدة.

---

[1]- Anol Bhattacherjee, **Social Science Research: Principles, Methods, and Practices**, 2nd ed., University of South Florida, 2012, pp. 110-111.

[2]- ibid. p 27.

[3] - علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص 64.

03- السياسة ، ومدى علمية علم السياسة؟

سبق وأن عرَّفنا العلم بأنه مجموعة منظمة منسقة منطقية من المعارف، لكن هذه المعارف المشروطة حتى تصبح لها صفة العلم يتجاذبها اتجاهين: بين اتجاه يعرف العلم بموضوعه أو ظواهره، أي أن العلم يصف ويشرح ويفسر بيئة وواقع ما أو بعض جوانبها، في مقابل اتجاه يعرف العلم بمادته ومنهجه. أي أنّه نشاط منظم وجهد مرتب يمر عبر مراحل مختلفة مترابطة ومتصلة وهو المنهج أو المناهج.

ويبدوا أنَّ علم السياسة يقع ضمن الاتجاهين، أي أن علم السياسة يختص بظاهرة كلية وظواهر جزئية، تسمى " الظاهرة السياسية "، وهو كذلك علم له مناهجه ومادته التي يشتغل في تفسير الظواهر التي يتدارسها ويجيب عن إشكالياتها. والأخذ بالاتجاهين على نسبيتهما يأتي من الدلالة أن السياسة علم له ظواهره ومادته ومنهجه.

- **علم السياسة بظواهره:**

تمتلأ حقيبة الأدبيات التي تشتغل على هذه الفكرة بعديد التعريفات التي تنخرط في هذا الاتجاه، والتي تذهب إلى الإحاطة بماهية الظاهرة السياسية، والتي وإن كانت تشترك في كون السياسة تعني عملية إدارة الشؤون الإنسانية والاجتماعية، أو هي إدارة التجمعات البشرية وتنظيمها في تفاعلاتها سواء الداخلية أو الخارجية ، فإنها تنقسم كما يرى نصر محمد عارف، إلى اتجاهين أساسين، أو رؤيتين، لكل منهما محدداته ومفاهيمه التي يقوم عليه، وحسبه ثمت رؤية وتقاليد غربية نسبة إلى الغرب ترى السياسة على نحو ما، في مقابل رؤية اسلامية لها طبيعتها ومحدداتها[1].

يقصد بالخبرة الغربية، ما تضمنه الفكر الغربي من رؤية للسياسة منذ العهد الإغريقي اليوناني القديم، فالروماني ومختلف التصورات اللاحقة وصولا إلى أطروحات كارل ماركس والشيوعية والرأسمالية والليبرالية، وهذه التصورات كلها تشترك في أن السياسة تنطلق من مفاهيم الصراع والقوة والنفوذ والتحكم .

أما المقصود بالخبرة الاسلامية وهي الرؤية التي تتأسس على ما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية حول ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة شؤون الناس وما هو مرتبط به، ومختلف كتابات المفكرين الذين يدينون بالرؤية الإسلامية ومرجعتها عبر العصور المختلفة ، وهي رؤية مخالفة لمنطلقات السياسة الغربية، حيث أنَّ السياسة في المنظور الاسلامي تقوم على مفهوم الصلح والخيرية

[1] - للتفصيل انظر:
- نصر محمد عارف، علم السياسة : علم تنظيم المجتمعات البشرية وإدارتها، في : عبد العزيز القاسم (محرر) ، **مدخل لتكوين طالب العلم في العلوم الإنسانية**، ط02،الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت (لبنان) ،2013، ص ص21-26.

والإصلاح والمصلحة، وكتابات المسلمين عن السياسة عبر العصور المختلفة لم تكتفي بالمواعظ والعِبَر فقط، ولكن الحقيقة أنَّ مفهوم السياسة يشمل عملية الاصلاح في مراحلها كلها ومختلف مكوناتها وأبعادها والمشاركين فيها، وسياسة الفرد وصولا إلى السياسة العامة، ولا انفصال بين الصلاح الخاص والصلاح العام، وكذا لا انفصال بين الفساد الشخصي والفساد العام . ويلاحظ أنَّ السياسة في المنظور الاسلامي كامنة في المجتمع أكثر من الدولة، والمجتمع يشغل حيزا لديها أكثر من الدولة كمؤسسة، وهو ما يُرَدُّ إلى تهميش مفاهيم السلطة والقوة والنفوذ .

في الجدول الموالي، نجمع جملة من التعريفات للسياسة كظاهرة في الخبرتين العربية الاسلامية وكذا الخبرة الغربية:

نماذج لتعريفات السياسة في الخبرة العربية والاسلامية	نماذج لتعريفات السياسة في الخبرة الغربية
- بن الأثير : " السياسة هي القيام على الشيء بما يُصلِحُهُ " [1]، ومنه كان المعنى اللغوي العربي الرعاية و التدبير. - بن عقيل الحنبلي، ويقال هو أول من استعمل مصطلح " السياسة " من فقهاء المسلمين المتقدمين، ويعرفها " السياسة ما كان الناس فعلا معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإم لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي "[2] .	- أرسطو: " السياسة سقف المعبد وباقي العلوم أعمدته "، وهو إشارة لأهمية علم السياسة وأسبقيته بين باقي العلوم. - موسوعة العلوم الاجتماعية: " السياسة هي تلك العمليات الصادرة عن سلوك الإنسان التي يتجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة، ومصالح الجماعات من جهة أخرى، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو أخرى

[1] - ابن الأثير الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، بيروت (لبنان)، المكتبة العلمية، 1979، ج،2 ص.42

[2] - أبي عبد الله بن القيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، مكة، طبعة دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ب س ن، ص29.

- بن خلدون " السياسة هي صناعة الخير العام ". - الماوردي في كتابه " الأحكام السلطانية "، يعرف السياسية بأنها: " تشير إلى ما يجب فعله في ظروف معينة، بعيدا عما توجبه المذاهب الفقهية السائدة "[1] فما يجب فعله هو بالأكيد ما ينفع الناس ويخدم مصلحتهم الحسنة. - -بن خلدون: " السياسة هي صناعة الخير العام ". - بن الطقطقا : " السياسة هي رأس مال الملك، وعليها التعويل في حقن الدماء، وحفظ الأموال ومنع الشرور، وقمع الدُّعار والمفسدين، والمنع من التظالم المؤدي إلى الفتنة والاضطراب "[2]. خلاصة: جوهر مفهوم السياسة في الخبرة الإسلامية يقوم على الإصلاح والتدبير ورعاية شؤون الناس، وجلب المصالح ودرء المفاسد.	لإنهاء الصراع أو تخفيفه أو استمراره " . - معجم روبير 1692: " السياسة هي فن حكم المجتمعات الانسانية "[3]. - موريس دوفرجيه : " السياسة هي صراع متواصل بين فئات اجتماعية، تسعى لبسط سيطرتها والتحكم في مصير المجتمع كله "[4]. - هارولد لاسويل: " السياسة هي من يحصل على ماذا ؟ متى ؟ وكيف؟، ويقول " الصراع عبر التاريخ كان محوره دائما النفوذ والقيم، وأن دراسة السياسة تتمحور حول دراسة النفوذ والتأثير "[5] . - خلاصة: جوهر مفهوم السياسة في الخبرة الغربية، تنطلق من مفاهيم الصراع والسلطة والقوة والنفوذ والتحكم، وكل ما يتعلق بإدارة الصراع.

[1] - الماوردي ، **الأحكام السلطانية والولايات الديني**، تحقيق احمد جاد، القاهرة (مصر)، دار الحديث، 2006، ص 115.

[2] - محمد بن علي بن طبطبا المعروف بابن الطقطقا، **الفخري في الأداب السلطانية والدولة الإسلامية**، بيروت (لبنان)، دار صادر، د ت، ص24.

[3] - نقلا عن: موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، تر: جمال الأتاسي، سامي الدروبي، بيروت (لبنان)، المركز الثقافي العربي، 2009.، ص 13.

[4] - المرجع نفسه، ص ص 17-18.

[5]- Lasswell, H. and Kaplan, A. Power and Society: A Framework for Political Inquiry. New Haven, CT: Yale Press University, 1950.

-علم السياسة بمادته ومنهجه:

مر علم السياسة وفق هذه المقاربة بثلاث مراحل أساسية، فكان يعرف بداية بأنَّه " علم الدولة" ، بوصف الدولة المؤسسة الكبرى المؤهلة لإدارة الصراع البشري، وانحصر علم السياسة في الظواهر التي تتعلق بالدولة، ثم تحول إلى أنَّ علم السياسة هو " علم القوة أو السلطة "، ومن يمثلها ومن يحوزها داخل مؤسسة الدولة أو خارجها، ثم في المرحلة الأخيرة عُرِّف علم السياسة بأنه " علم التخصيص السلطوي للقيم "*، مهما كانت هذه القيم والموارد اجتماعية و اقتصادية وسياسية مادية أو معنوية [1].

-التعريف الأممي لعلم السياسة:

اتجهت المساهمة الأممية عن طريق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة " اليونسكو "، في مؤتمرها لسنة 1948، لتعريف فني لعلم السياسة عن طريق تحديد مرجعية دولية للمجالات التي يدرسها علم السياسة المعاصر، و كان الاجتماع فرصة لفك الالتباس، بحضور نخبة من علماء السياسية عبر العالم لتحديد الموضوعات الرئيسية لعلم السياسة [2]، وقد قسَّمها لأربعة مجالات رئيسية:

- النظرية السياسية: النظرية وتاريخ الأفكار السياسية.
- النظم السياسية: الدستور، الإدارة العامة، النظم السياسية المقارَنة.
- الحياة السياسية: الأحزاب، جماعات الضغط، الرأي العام.
- العلاقات الدولية: وتشمل العلاقات السياسية الدولية، السياسة الدولية، التنظيم الدولي، القانون الدولي وغيرها.

وهو ما يمكن اعتباره المفهوم المعاصر المجمع عليه لدى مختلف أكاديميات العلوم السياسية عبر العالم. وأنه العلم الذي يختص بدراسة الظواهر المذكورة أعلاه.

---

* - ينسب هذا التعريف لـ دافيد استون في كتابه:

- David Easton , **The Political System: an Inquiry Into the State of Political Science,** New York, Alfred A. Knopf, First Edition , **1953.**

[1] - نصر محمد عارف، مرجع سابق ، ص ص 21-23. بالتصرف.

[2] - عبد الفتاح حلواجي، **التمثيل السياسي كنمط للحكم وازماته: دراسة فكرية مستقبلية**، (أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03)، 2022، ص33.

3 - المنهج والمنهجية:

✓ **معنى كلمة منهج:**

- المنهج أو المنهاج في اللغة العربية تعني كما جاء في مختار الصحاح لابن أبي بكر الرازي، أن " المنهاج " تعني الطريق الواضح، و (نَهَجَ) الطريق أبانه وأوضحه، أي أزال على الطريق الغموض وبينه، وعلى منوال ذلك فسر المفسرون قول الله تعالى في سورة المائدة ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[1] ، وقال الطبري عن (المنهاج) أَنَّهُ الطريق البين الواضح، ولفظ يستعمل في كل شيء بين واضح[2] .

- في المعجم الوسيط " النهج هو الطريق المستقيم الواضح... نهج الطريق وسلكه "[3]، وفي لسان العرب " النهج هو الطريق ... وانتهج الطريق صار نهجا ... ونهجت الطريق أبنته و أوضحته، ونهجت الطريق سلكته "[4].

- يطلق على المنهج في اللغة الإنجليزية " Method "، وفي اللغة الفرنسية " Methode "، وتأخذ نفس المعنى في العديد من اللغات كاليونانية والإيطالية، والتي تدور حول " أنه الطريقة او الأسلوب أو التنظيم، واستعملها أفلاطون بمعنى البحث أو النظر أو المعرفة، واستخدمها آرسطو بمعنى البحث[5] .

ما تقدمه المعاجم اللغوية حول مفهوم المنهج يلخص في أنَّنا أمام أسلوب أو طريقة في البحث يتميز بالوضوح والبيان والتنظيم، بهدف إزالة الغموض والوصول إلى نقطة وصول بواسطة هذا الأسلوب.

✓ **أهمية العلم بمناهج البحث:**

ارتبط تقدم البحث العلمي واكتساب المعارف بوجود مناهج للبحث والتحصيل، وغيابها يعني سيطرة العشوائية وغياب دقة التفسير للظواهر المدروسة، فما انتكست مسيرة البحث العلمي إلا بسبب نقص في تطبيق المناهج العلمية أو تخلف أدوات

[1] - سورة المائدة . الآية 48.

[2] - الإمام الطبري. **تفسير الطبري: من كتابه جامع البيان عن تأويل القرآن**، المجلد الثالث. بيروت (لبنان)، مؤسسة الرسالة. 1994.ص 111.

[3] - مجمع اللغة العربية. **المعجم الوسيط**. ط5. القاهرة (مصر). مكتبة الشروق الدولية.2010. ص 996.

[4] - ابن منظور . **لسان العرب** . ط3. المجلد الرابع عشرة . بيروت (لبنان). دار صادر . 2004.ص 365.

[5] - أبو النجا محمد العمري. **أسس البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية** . الاسكندرية (مصر).المكتب العلمي للنشر والتوزيع .1999.ص 363.

تلك المناهج عن قياس الظاهرة محل البحث[1] . وكما يقولون أن تقدم البحث العلمي يعتمد على المنهج، يدور معه وجودا وعدما، صدقا وزيفا[2].

✓ **تاريخ المناهج البحثية:**

منهج ترجمة للكلمة Méthode في الفرنسية ونظائرها في اللغات الأخرى، وكانت تعني عند الأقدمين بمعنى البحث أو النظر والمعرفة كما عند أفلاطون و آرسطو، ولم يأخذ معناه الحالي من أنه " مجموعة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم "، إلا ابتداء من عصر النهضة الأوربية، وهي الفترة التي رآى فيها علماء المنطق أنه جزء من أجزاء المنطق، " ومنها ما ذهب إليه راموس (Ramous 1515-1572) والذي قسم المنطق إلى اربعة أقسام، وهي : التصور، الحكم، البرهان والمنهج. والمساهمة الأبرز ما ذهب إليه أصحاب " منطق بور رويال " في طبعته الأولى سنة 1662م، والذين عنو بتحديد المنهج بشكل واضح بجعله القسم الرابع من منطقهم، و هو التصور الذي تستقر حوله الفُهُوم المعاصرة للمنهج والمناهج، حددوا المنهج على أنَّه " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، ولتحقيق هدفين، إما للكشف عن حقيقة نجهلها، أو البرهنة عليها للآخرين حينما نكون بها عارفين "[3] ، فهو يشير إلى نوعين من المناهج إما أن تكون منهج للإختراع، أو منهج للتركيب والتأليف[4] .

✓ **تعاريف المنهج العلمي:**

بين يدينا مجموعة من الاسهامات التعريفية للاصطلاح المنهج العلمي تتقاطع في كثير من المحددات، مع الإشارة أن أي تعريف جامع للمنهج العلمي لا يخرج عن مضمون ما نورده في التالي:

- يقدم قاموس الفلسفة الذي حرره وأعده رونز " Runes" تعريفا للمنهج العلمي بأنَّه " تحليل منسق وتنظيم للمبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة البحث العلمي "[5]..

- يرى سلستين بتل " Celestine N. Bittle " في كتابه " The science of correct thinking: logic "، أنَّ المنهج العلمي هو " الترتيب الصحيح والصائب لعملياتنا العقلية بصدد اكتشاف الحقيقة واثباتها والبرهنة عليها "[1] .

---

[1] - قاسم محمد محمد، مرجع سابق، ص 51.

[2] -أحمد بدر. **أصول البحث العلمي ومناهجه**، القاهرة (مصر)، المكتبة الأكاديمية .1994. ص 17.

[3] - انظر: عبد الرحمان بدوي. **مناهج البحث العلمي** . الطبعة الثالثة. الكويت، وكالة المطبوعات.1977. ص ص 4،3.

[4] - المرجع نفسه. ص 4.

[5] - Dagobert David Runes.(ed.) . **The Dictionary Of Philosophy** . New York: Philosophical Library.1942.

-يرى عبد الرحمان بدوي، أنَّ فكرة المنهج بالمعنى الاصطلاحي المستعمل اليوم والمأخوذ من المناطقة المشار إليهم أعلاه، يدور حول " أن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة "[2] .

- يرى موريس أنجرس أن المنهج هو " طريقة تصور البحث وتنظيمه " [3] ، أي كيف نتصور ونخطط للعمل حول موضوع دراسة ما، والاجراءات البحثية الخاصة بتلك الدراسة.

- يرى حامد ربيع المنهاج، بأنَّه " طريق الاقتراب من الظاهرة، وهو المسلك الذي نتبعه في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تم تحديده مسبقا "[4]، ومناهج البحث عند حامد ربيع تتضمن الطرق والوسائل، فالطرق هي الخطوات المتتابعة لمسك الظاهرة وكشف هويتها، أما الوسائل فهي الأدوات التي نمتطيها للوصول إلى الحقيقة ، ويلاحظ أن حامد ربيع يجمع بين الطرق والوسائل، أي القواعد المتبعة والوسائل المستخدمة في الوصول إلى حقيقية علمية .

✓ **الخصائص العامة لمناهج البحث العلمي:**

من خلال التعاريف وتصورات المنهاجيون حول المناهج نجد أنها تشترك في جملة من المحددات والخصائص وهي:

- أسلوب منظم للتفكير، يعتمد على الملاحظة العلمية والحقائق والأرقام والبيانات الموثوقة والموثَّقة في دراسة الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية.

- دراسة تتسم بالموضوعية مُتجنبة الميولات الذاتية وما يخدم أغراضا شخصية بحتة. ولو أن الموضوعية مبلغ صعب المنال في الدراسات الانسانية والاجتماعية. لصعوبة تخلص الباحث من ذاتيته الأيديولوجية والفكرية والقومية...، وتُلخَّصُ الموضوعية بقاعدة " أنَّ جميع الباحثين يتوصلون إلى ذات النتائج تقريبا باتباع نفس المنهج في دراسة ذات الظاهرة موضوع البحث "[5]. .

---

[1]- Celestine N. Bittle. **The science of correct thinking: logic**. USA. THE BRUCE PUBLISHING COMPANY MILWAUKEE.1950. P 270.

[2] - عبد الرحمان بدوي. مناهج البحث العلمي ، مرجع سابق، ص 5.

[3] - موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 99.

[4] - عبد الرحمان بدوي . **نظرية التحليل السياسي**. (محاضرات ألقيت على طلبة كلية الإقتصاد)، جامعة القاهرة. ص05 ، نقلا عن : محمد شلبي. مرجع سابق. ص 12.

[5] - فوزي غرايبة ، وأخرون. **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والانسانية** .عمان (الأردن) . كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية.1977. ص 12.

- الدراسة المنهجية ترفض الاعتماد بدرجة كبيرة على الخبرة الشخصية، وحِكَم القدماء وعاداتهم وتقاليدهم لتفسيرهم للظواهر، على أهميتها وضروريتها أحيانا فالمعرفة تراكم، لكن لا يَقبَل الباحث تلك الحقائق بطريقة مسلمة، فمن المحتمل أن تؤدي إلى نتائج خاطئة ومغلوطة إذا استخدمت دون تمحيص [1] .

- المناهج تتسم بالديناميكية والمرونة، بمعنى أنها قابلة للتغيير والتبديل، وتتكيف مع تطور العلوم و تحولات الظواهر.

- قابلية اختبار النتائج المتوصل إليها بحثيا في أي وقت باستخدام مناهج علمية أخرى.

- قابلية تعميم النتائج المُتَوَصَّل عليها بحثيا، حيث يمكن تعميم نتائج البحوث العلمية للاستفادة منها في دراسة ظواهر أخرى مشابهة، في ذات بيئة الدراسة أو في بيئة أخرى .

- قابلية التنبؤ، إذ أساليب ومناهج البحث العلمي قادرة على التنبؤ واستشراف التصور الذي يمكن إن تؤول إليه الظاهرة المدروسة مستقبلا[2].

✓ **حقائق حول المناهج:**

- أن الحديث عن المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، يؤدي إلى أن نفهم أن المقصود بالمناهج هو ما يؤدي إلى حصول المعرفة العلمية الناتجة عن تأمل عقلي خاضع لقواعد يلتزم بها الباحث، وليس المقصود بها المعرفة التي نحصل عليها بشكل تلقائي بدون قواعد أو غير واضحة وعشوائية [3].

- لا يمكن أن تفهم القواعد العامة التي تؤطر المناهج، على أن كل العلوم بشقيها التجريبي و الاجتماعي الانساني تشترك في ذات القواعد وبالتالي ذات المناهج، فلكل علم مناهجه، وتبعا لاختلاف العلوم تختلف المناهج [4]، ففي العلوم التجريبية تختلف جزئيات منهجية لعلم الرياضيات عن الفيزياء والطب والكيماء، وضمن دائرة العلوم الاجتماعية والانسانية تختلف مناهج علم الاجتماع عن علم النفس والسياسة و الاقتصاد في كثير من الجزئيات والمقاربات المنهجية.

---

[1] - انظر: ديوبولد ب فان دالين . **مناهج البحث في التربية وعلم النفس** . تر: محمد نوفل وآخرين. القاهرة (مصر)، مكتبة الأنجلو المصرية.1969، ص ص 39-43.

[2] - ربحت مصطفى عليان، **البحث العلمي: أسسه . مناهجه . وإجراءاته** ، عمان (الأردن)، بيت الأفكار الدولية. 2001. ص 36.

[3] - عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي ،مرجع سابق ص 06.

[4] - المرجع نفسه،

- رغم الخصوصية المنهجية التي يحملها كل علم، إلا أنَّ التنسيق والتكامل بين المناهج أمر ضروري تفرضه اكتساب الباحث للروح العلمية والتي من مقتضايتها " التفتح الذهني "، فمطلوب منه أن يبتعد عن الاعتقادات المتعود عليها، أو القبول بالأفكار والتصورات المسبقة، إلى تقليب وجهات النظر المختلفة، وهو ما يتيحه العبور عبر المناهج المختلفة والتقنيات البحثية المتعددة تعدد العلوم والمعارف. وهو ما يلح عليه المناهجيون بأن تطور العلوم والثورات العلمية لا تحدث إلا عندما يتجرأ العلماء على سلوك ممرات بحثية ومنهجية غير معتادة[1]، في إشارة إلى خوض البحث العلمي كمغامرة بمراكب وأحوال مختلفة.

- يذهب المنهاجيون إلى أنه من الراجح أن يسترشد الباحث في دراسة الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية إلى أكثر من منهج وذلك وفقا لما تَتَطلَّبُه الدراسة، ويفضل عدم الإكثار من المناهج والاكتفاء بمنهجين فقط، وفق ما يسمونه " المنهجية المركبة " [2]، حيث مثلا لدراسة نظام سياسي ما، فإننا ربما نكون محتاجين إلى المنهج التاريخي لتحليل المحطات المفصلية في بناء النظام السياسي، وكذا منهج دراسة الحالة لتسليط الضوء على بنيته المؤسسية الأساسية، إلى جانب بعض المقاربات المناسبة.

- المناهج والمنهج الواحد يكون في حالة تحول وتطور مستمر، ولم تكن يوما المناهج جامدة أو متكلسة، فهي ليست أشياء ثابتة بل في تغير وتطور مستمر وفق مقتضيات الظواهر وبيئاتها، ولا يوجد منهج يحافظ على خصوبته في كل مراحل البحث، وإذا حدث العكس فهو منافاة للروح العلمية التي تقتضي أن المناهج يجب أن تكون عرضة للتبدل والتغيير والتطوير، وحتى أن تُرفض من جيل إلى جيل إذا ما ثبتت عدم صلاحيتها [3]، وهذا يُلَخَّصُ في النظرة إلى نسبية المناهج رغم القواعد الصارمة التي تؤطرها، وهذا الأمر هو الذي يطور العلوم ويقود إلى تفسيرات أكثر حقيقية للظواهر المدروسة وقابلية لتعميم النتائج أكثر منطقية.

- العلاقة بين تطور العلوم وتطور المناهج علاقة تبادلية، فَتَطُّور العلوم يطور المناهج وتطور المناهج يؤدي حتما إلى تطور العلوم وحدوث الثورات العلمية.

- كما أن المناهج يأتي تطورها من كونها تؤثر وتتأثر بالظواهر التي تدرسها فعبر المنهج ننظر إلى الظواهر ونكتشف دواخلها وعلاقاتها وارتباطاتها [4].

---

[1] - موريس أنجرس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية**. الجزائر.دار القصبة للنشر.2006. ص ص 38-39 .

[2] - طه حميد حسن العنبكي، نرجس حسين زاير العقابي. **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية** ، الطبعة الأولى. بغداد (العراق)، دار أوما بالاشتراك، 2015. ص 19.

[3] - عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي ،مرجع سابق ص 12.

[4] - محمد شلبي. **منهجية التحليل السياسي: المفاهيم .المناهج .المقاربات والأدوات، الطبعة الأولى، د د ن**، 1997، ص13.

- المناهج قد تكون جسرا يقربنا ويعرفنا عن حقيقة الظاهرة المدروسة، هذا إذا استوعبت المناهج او المنهج المختار جميع متغيرات الدراسة، وكانت ملائمة المناهج للظاهرة المدروسة، وعلى العكس تأتي الكثير من الحقائق مشوهة ومبتورة بسبب سوء اختيار المنهج أو المناهج الملائمة للدراسة الذي يؤدي اختيار منهج ما إلى ابعاد الكثير من المتغيرات أو بعضها لاعتبارات ذاتية متعلقة بالباحث و خلفيته[1]، أو عدم التحكم في توظيف المناهج دراسيا.

- يتحكم المنهاج المختار للدراسة والبحث في تعريف المشكلة البحثية، وكذا طبيعة الفرضيات المصاغة، والمفاهيم المتناولة، وكذا طبيعة أدوات جمع المعلومات والبيانات، فالمشكلة البحثية باستخدام المنهج التاريخي تختلف عنها في المنهج المقارن أو دراسة الحالة، ونفس الاختلاف في الفرضيات وأدوات جمع المعلومات، فلكل منهج طبيعة فرضيات، وكذا أدوات مناسبة وملائمة للتكامل مع المنهج المحدد [2] .

- يؤدي المنهج دور رئيسي في بناء النظرية العلمية، أو اختبارها أو اعادة صياغتها[3] ، لتلائم مدى استمرار صلاحيتها وتفسيرها للظاهرة العلمية المؤطرة لها.

✓ **الفرق بين المنهج والمنهجية:**

يقصد بالمنهج (Method) الطريق أو الإجراء المنظم الذي يعتمده الباحث في دراسة ظاهرة معينة، سواء تعلق الأمر بجمع البيانات أو تحليلها أو اختبار الفرضيات أو بناء التفسير. فهو، بهذا المعنى، الجانب الإجرائي المباشر في البحث: كيف نجمع المادة؟ وبأي أداة؟ وبأي خطوات نعالجها؟ ولذلك يمكن أن يقال إن المنهج يجيب أساساً عن سؤال :كيف ندرس الظاهرة؟ غير أن حصر المنهج في الأداة وحدها يظل غير كافٍ؛ لأن المنهج يتضمن أيضاً قواعد منظمة توجه سير العقل والبحث نحو بناء معرفة علمية منضبطة[4].

أما المنهجية(Methodology) ، فهي أوسع من المنهج؛ إذ لا تقتصر على استعمال أداة أو اتباع إجراء، بل تشمل التفكير النظري والمنطقي الذي يبرر اختيار هذا المنهج دون غيره، وهذه الأداة دون غيرها، وهذا الاقتراب أو الإطار النظري دون سواه.

---

[1] - المرجع نفسه.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - المرجع نفسه، ص 14.
[4] - انظر: -
- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، مرجع سابق ، ص 05.
-Ian Bryman, **Social Research Methods**, 4th ed., Oxford: Oxford niversity Press, 2012, p. 46

فالمنهجية لا تسأل فقط: كيف ندرس الظاهرة؟ بل تسأل أيضاً :لماذا ندرسها بهذه الطريقة؟ وهل هذا المنهج ملائم لطبيعة الظاهرة والإشكالية ونوع البيانات ووحدة التحليل؟ ومن ثم، فالمنهج جزء من المنهجية، بينما المنهجية هي الإطار الأشمل الذي يربط بين المشكلة البحثية، والأسئلة أو الفرضيات، والنظرية، والاقتراب، والمنهج، وأدوات جمع البيانات، وأساليب التحليل[1].

وتكمن أهمية هذا التمييز في أنه يمنع الخلط الشائع بين الإعلان عن المنهج وبين بناء منهجية فعلية. فقد يذكر الباحث أنه استخدم المنهج المقارن أو التاريخي أو المسحي، غير أن ذلك لا يكفي ما لم يبيّن سبب الاختيار، وكيفية التطبيق، وحدود المنهج، وصلته بالإشكالية. وبذلك يكون المنهج هو الكيف الإجرائي، أما المنهجية فهي منطق الاختيار والتبرير والتنظيم الذي يجعل ذلك الكيف مناسباً للبحث.

باختصار، يمكن القول إن "المنهج" هو الأداة أو الإجراء المحدد المستخدم في البحث، في حين أن "المنهجية" تشير إلى النظرية الشاملة والتفكير الذي يوجه اختيار واستخدام هذه الأدوات أو الإجراءات. المنهج هو الكيف، والمنهجية هي السبب وراء اختيار هذا الكيف، وإن المنهج هو جزء من المنهجية.

04- المداخل أو الاقترابات:

يمثل البحث العلمي (Scientific Research) نشاطاً عقلياً ومنهجياً منظماً، يقوم على فحص الظواهر والمشكلات وتحليلها من أجل الوصول إلى معرفة جديدة، أو التحقق من معرفة قائمة، أو إعادة صياغتها في ضوء معطيات جديدة. فهو لا يقتصر على جمع المعلومات، بل يبدأ من ملاحظة مشكلة أو ظاهرة، ثم تحويلها إلى سؤال بحثي، فاختيار منهج وأداة مناسبين، ثم جمع البيانات وتحليلها وصولاً إلى نتائج قابلة للمناقشة العلمية. وتكمن قيمته في أنه ينقل البحث من مستوى الانطباع والرأي إلى مستوى التقصي المنظم، مع بقاء نتائجه، خاصة في العلوم الاجتماعية والسياسية، مرتبطة بطبيعة البيانات وحدود المنهج والسياق.

- **الحاجة إلى الاقترابات:**

ولأن وظائف البحث العلمي متعددة فلا يكفي في دراسة الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية الاعتماد على المناهج البحثية (Research Methods)وحدها، رغم أهميتها؛ فالمنهج يحدد الطريق الإجرائي لجمع البيانات وتحليلها، لكنه لا يحدد دائماً زاوية

[1] - عايدة حوشي، «مساءلة فيما بين المنهج والمنهجية: من إشكالية المفهوم إلى آليات التطبيق»، **مجلة الآداب واللغات**، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية،مجلد 18، عدد01، ص. 179

النظر التي ينبغي اعتمادها في فهم الظاهرة. ولهذا تؤكد الأدبيات المعاصرة في علم السياسة أن دراسة السياسة تتأسس على تعدد النظريات والمناهج والاقترابات، لأن كل اقتراب يوجه الباحث إلى نوع معين من الأسئلة والمفاهيم والافتراضات التفسيرية[1].

فقد يدرس باحثان الظاهرة نفسها، كالعنف السياسي(Political Violence) ، أو العزوف الانتخابي (Electoral Abstention)، ويستعملان المنهج المقارن نفسه، غير أن أحدهما يفسرها من زاوية مؤسسية، والآخر من زاوية ثقافية أو سلوكية. ومن هنا تظهر الحاجة إلى الاقترابات أو المداخل(Approaches) ، بوصفها أُطراً تحليلية توجه الباحث إلى نوع الأسئلة التي يطرحها، والمفاهيم التي يعتمدها، والمتغيرات التي يراها أكثر قدرة على تفسير الإشكالية[2].

- **مفهوم الاقتراب أو المدخل Approach :**

ويقصد بالاقتراب أو المدخل (Approach) زاوية تحليلية منظمة يقترب من خلالها الباحث من الظاهرة المدروسة، فينتقي على أساسها الأسئلة والبيانات والمفاهيم ذات الصلة بموضوعه. فالاقتراب لا يحل محل المنهج، ولا يقوم مقام الأداة، بل يوجه طريقة بناء الموضوع ويحدد ما يدخل في نطاق التحليل وما يستبعد منه. وبهذا المعنى، يجيب الاقتراب عن سؤال: من أي زاوية ندرس الظاهرة؟ بينما يجيب المنهج عن سؤال: كيف ندرسها إجرائياً؟ أما الأداة فتجيب عن سؤال: بماذا نجمع البيانات[3].

- **أهمية الاقتراب:**

تظهر فائدة الاقتراب في أنه يعمل كوسيط تحليلي بين الباحث والظاهرة. فالاقتراب المؤسسي (Approach Institutional)يوجه النظر إلى المؤسسات والقواعد الرسمية وغير الرسمية وأثرها في السلوك السياسي، والاقتراب السلوكي (Behavioral Approach)يركز على الاتجاهات والتصويت والمشاركة والرأي العام، أما اقتراب تحليل النظم(Systems Analysis Approach) ، فيدرس النظام السياسي (Political System) من حيث علاقته ببيئته، ومدخلاته(Inputs) ، ومخرجاته(Outputs) ، وآليات

[1] - Vivien Lowndes, David Marsh and Gerry Stoker (eds.), **Theory and Methods in Political Science**, 4th ed., London: Bloomsbury / Palgrave, 2017, pp. 13-15.

[2] - أنظر : - محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 14-15.

- كمال المنوفي، **مناهج وطرق البحث في العلوم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص 51 وما بعدها.

[3] - رملي مخلوف، " توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجا " ، **مجلة أكاديميا للعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 03، 2020، ص. 48.

التغذية العكسية .(Feedback) وبذلك لا يكتفي الاقتراب بتسمية زاوية النظر، بل يؤثر في المفاهيم ونوع البيانات وطريقة بناء التفسير[1].

ومع ذلك، لا ينبغي التعامل مع الاقتراب بوصفه إطاراً مغلقاً يفسر الظاهرة كلها. فالاقتراب القانوني (Legal Approach) قد يكشف النصوص والصلاحيات، لكنه قد لا يفسر السلوك غير الرسمي. والاقتراب السلوكي قد يفسر اتجاهات الأفراد، لكنه قد لا يوضح أثر القواعد والمؤسسات. والاقتراب النسقي قد يربط النظام ببيئته، لكنه قد يميل إلى التجريد إذا لم يدعم بتحليل القوة والصراع. لذلك فإن قيمة الاقتراب لا تكمن في ادعاء الشمول، بل في ضبط زاوية التحليل وتوجيه البحث نحو متغيرات ذات صلة بالإشكالية المطروحة[2].

ويؤثر الاقتراب كذلك في اختيار المنهج وأدوات جمع المعلومات. فالباحث الذي يتبنى اقتراباً سلوكياً قد يميل إلى استعمال المسح الاجتماعي(Social Survey) ، والاستبيان(Questionnaire) ، وتحليل بيانات الانتخابات. أما الباحث الذي يعتمد اقتراباً مؤسسياً فقد يستند إلى الوثائق القانونية والدساتير والقوانين والمقابلات مع الفاعلين المؤسسيين. وبذلك فإن الاقتراب لا يعمل منفصلاً عن المنهج، بل يوجه اختياره ويوضح سبب ملاءمته للظاهرة[3].

- **أنواع الاقترابات :**

يمكن التمييز بين اقترابات عامة واقترابات خاصة. فالاقترابات العامة تصلح لتحليل عدد واسع من الظواهر السياسية والاجتماعية، مثل الاقتراب السلوكي(Behavioral Approach) ، والاقتراب البنائي الوظيفي(Structural-Functional Approach) ، واقتراب تحليل النظم (Systems Analysis Approach) ، والاقتراب المؤسسي .(Institutional Approach) ، أمَّا الاقترابات الخاصة فتتصل بظاهرة أو بعد محدد، مثل دراسة القوة السياسية (Political Power) من زاوية المناصب، أو السمعة، أو صنع القرار. وهذا التمييز إجرائي لا جامد؛ فقد يتسع الاقتراب الخاص عندما تتعدد تطبيقاته، وقد يضيق الاقتراب العام عندما يوظف في حالة محددة[4].

---

[1] - ينظر: رملي مخلوف، مرجع سابق، ص 49.

- David Easton, **A Systems Analysis of Political Life**, New York: John Wiley & Sons, 1965. P 26..

[2] - Vivien Lowndes, David Marsh and Gerry Stoker (eds.) Op cit. P 13.

[3] - ينظر: - رملي مخلوف، مرجع سابق، ص 50.

- محمد شلبي ، مرجع سابق، ص. 14.

[4] - المرجع نفسه.

- **جدل المدخل أوالاقتراب أو المقاربة :**

يثار في الكتابات المنهجية العربية جدل اصطلاحي حول استعمال الاقتراب أو المدخل أو المقاربة مقابلاً للمصطلح الإنجليزي ، (Approach) والراجح أن هذه الألفاظ متقاربة من حيث الدلالة العامة، لأنها تشير إلى زاوية نظر أو إطار أولي يوجه الباحث في اختيار أسئلته ومفاهيمه وبياناته. غير أن الأنسب في منهجية علم السياسة هو اعتماد مصطلح الاقتراب بوصفه المصطلح الفني الرئيس، لأنه الأكثر انسجاماً مع صيغ شائعة مثل: الاقتراب المؤسسي، والاقتراب السلوكي، واقتراب تحليل النظم، واقتراب صنع القرار. أما المدخل فيستعمل غالباً بمعنى تمهيدي أو تعليمي أوسع، وقد يدل على باب عام إلى حقل معرفي، في حين أن المقاربة شائعة في الأدبيات المغاربية والفرنكوفونية، وهي صحيحة لكنها أقرب إلى الاستعمال العام أو إلى الترجمة المباشرة للفظ الفرنسي (Approche) لذلك نعتمد في هذه المساهمة العلمية مصطلح الاقتراب أو المدخل (Approach) للدلالة الفنية المنهجية، مع عدم اعتبار "المدخل" أو "المقاربة" خطأً إذا وردا في مراجع أخرى، والأفضل التعامل معها كمترادفات، رغم وجود من يحلوا له التمييز بينها [1].

وتأسيساً على ذلك، فالعبرة بالمنهجية الجيدة والتي لا تكتفي بكثرة المناهج والاقترابات، بل بقدرة الباحث على بناء علاقة منطقية بين الإشكالية، والاقتراب، والمنهج، والأداة، ونوع البيانات. فالمشكلة البحثية هي التي تقود الاختيار المنهجي، والاقتراب يحدد زاوية النظر، والمنهج ينظم خطوات الدراسة، والأداة تجمع المادة، والتحليل يحولها إلى معرفة. ومن هنا فإن قاعدة الملاءمة تظل حاسمة: لا يختار الباحث الاقتراب لأنه شائع، ولا المنهج لأنه مألوف، ولا الأداة لأنها سهلة، بل يختار ما يلائم طبيعة الظاهرة والسؤال والفرضيات ووحدة التحليل والبيانات المتاحة[2].

05- المتغيرات Variables:

البحث العلمي هو بحث في ظواهر علمية، هذه الظواهر يعبر عنها بواسطة مفاهيم، فيما تكون المتغيرات هي الجانب القابل للملاحظة من الظاهرة المدروسة، أي يمكن مشاهدته أو قياسه و بالتالي التحكم البحثي فيه[3] . فحينما يتحول المفهوم إلى

[1] - - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 27.
-رملي مخلوف، مرجع سابق، ص ص. 47-50.
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي. إنجليزي**، د. م، د. ن، ص387.

[2] - كمال المنوفي، مرجع سابق، ص 51-52.

- Anol Bhattacherjee, op cit, p21.

[3] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 21.

قابلية القياس بالعدد والزيادة والنقصان والشدة أو القلة أو الكثرة نكون أمام متغير . وعلى الباحث أن يحدد متغيرات بحثه بشكل جيد حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج مفيدة، إذ أن المتغيرات هي المفاهيم التي يحويها عنوان بحثه وموضوعه، كما تتضمنها الاشكالية والفرضيات، والتين يتضمنان علاقة بين متغيرات. فيما يكون أي بحث علمي هو الاجابة وتفسير العلاقة بين تلك المتغيرات.

- أمثلة عن متغيرات: ظواهر في علم السياسة نورد التالي:

- مفهوم أو ظاهرة الصراع الدولي يتحول إلى متغير لوجود مؤشرات دالة على قياسه، من مثل: التسلح الذي يمكن قياسه وملاحظته، وكذا العقوبات الاقتصادية، وطرد الديبلوماسيين، التهديدات الدولية، .....

- مفهوم المشاركة السياسية: يتحول إلى متغير من خلال مؤشرات قابلة للقياس من مثل التصويت الانتخابي، الانتظام في أحزاب سياسية والنقابات والجمعيات،

- مفهوم نزاهة العملية الانتخابية: الشفافية في مختلف مراحل العملية الانتخابية، وجود مراقبين، هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، ...

- مفهوم الطبقة الاجتماعية يتحول إلى متغير لوجود عدة مؤشرات يمكن قياسها و تعبر عنه، وهي ، الطبقة المتوسطة والعليا والدنيا.

ثمت ملاحظتين مهمتين عن المتغيرات البحثية، فمن حيث العدد يمكن أن يكون للمتغير قيمتين أو أكثر، فبعض المتغيرات تقبل قيمتين فقط، فيما يقبل بعض المتغيرات أكثر من ذلك، كما أن المتغيرات قد تكون كمية قابلة للعد، ويعبر عنها بلغة الأرقام[1]، مثل: الدخل، ومعدلات النمو، ونسب التصويت الانتخابي ، عدد الأحزاب، ومقدار الانفاق الحكومي .... .

- **أنماط المتغيرات:**

قد تكون المتغيرات نوعية وكيفية، إذ لا نكون بصدد التعبير عنها بالأرقام، إنما من خلال صفات وخصائص معينة ومحددة للظاهرة محل الدراسة[2]، عند الحديث عن متغير الجنس فقِيمُه ذكور وإناث، ومتغير التخصصات العلمية من تخصص علمي تطبيقي وتخصص علوم انسانية واجتماعية، ومتغير طبيعة النظام السياسي المعبر عنه بنظام برلماني أو رئاسي شبه رئاسي..

[1] - مسعود حسين التائب، **البحث العلمي: قواعده، إجراءاته، مناهجه**، الطبعة الأولى، القاهرة (مصر)، المكتب العربي للمعارف، 2018. ص 155.
[2] - المرجع نفسه، ص 156.

- **مفهوم المتغيرات:**

يُقِرُّ علماء المنهجية إلى أنه " ليس هناك تعريفا وحيدا للمتغير "[1]، ومن التعريفات التي حاولت أن تُطلَقُ على المتغيرات البحثية، نجد تعريفها على أنها " عبارة عن مفاهيم لها خصائص كمية وكيفية "[2]، ويعرَّف أيضا بأنَّه " خاصية تجريبية تتخذ قيمتين أو أكثر، فإذا كانت هذه الخاصية قابلة للتَّغَيُّر كما أو نوعا من هنا نُظِرَ إليها كمُتَغَيِّر "[3] ، وأيضا " المتغيرات هي ما يستخدمه الباحثون لوصف بعض الأشياء القابلة للتغير أو الأشياء القابلة للقياس " [4]، و يلخص موريس أنجرس حقيقة المتغير على أنَّه " يرتبط بالمفهوم، ويشير إلى شيء ما قد يأخذ قيما مختلفة، وينحدر من المفهوم أو من مؤشرات و بالتالي يجعل الزاهرة قابلة للقياس "[5].

- **أنواع المتغيرات : المتغيرات ليست شيئا واحدا، وتختلف تصنيفاتها وتسميتها، لكن الرائج هو هذه الأنواع التالية:**

أ- **متغير مستقل أو أصيل:** وهو الذي يؤدي التغير في قيمته إلى التأثير في قيم متغيرات أخرى له علاقات به. فهو بذلك السبب أو المنبه أو التفسيري، وهو المتغير الذي نبحث عن أثره في متغير آخر .

ب- **متغير تابع :** ويسمى المتغير الناتج وهو محل تأثير المتغير المستقل عليه، ومعنى ذلك أن الباحث حينما يحدث تعديلات على قيم المتغير المستقل تظهر نتائج تلك التعديلات على قيم المتغير التابع[6].

ج- **متغير وسيط:** يأتي المتغير الوسيط كمتغير وسط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويأتي من باب أن التأثير في المتغير التابع لا يقف وراءه المتغير المستقل فقط، بل هناك متغيرات وعوامل أخرى وهي الوسيطة، فدور المتغير الوسيط هو تفعيل المتغير المستقل والقيام بدوره في العلاقة مع المتغير التابع[7].

[1] - موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 168.
[2] - عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة (مصر)، مكتبة الآداب، 2004، ص 54.
[3] - عبد الله عامر الهمالي، **أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته**، بنغازي (ليبيا)، منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص 45.
[4] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 21.
[5] - موريس أنجرس، مرجع سابق ، ص 168.
[6] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 22.
[7] - سعد سلمان المشهداني، **منهجية البحث العلمي**، عمان (الأردن)، دار أسامة للنشر والتوزيع، نبلاء وناشرون وموزعون، 2019، ص 82.

أمثلة: حيث أن كل صف من الجدول هو عبارة عن علاقة بين متغيرات.

المتغيرات المستقلة	المتغيرات الوسيطة	المتغيرات التابعة
01- تمدرس الأمهات	المستوى الدراسي للأمهات	مثابرة الطفل على الدراسة
تقرأ هذه العلاقة: أن تمدرس الأمهات يؤدي إلى مثابرة أفضل للأطفال في دراستهم، ويظهر المتغير الوسيط في أن طبيعة المستوى الدراسي للأمهات هو الذي يفرق النتيجة.		
02- الانتماء للأحزاب السياسية	الاهتمام بالسياسة	المشاركة السياسية
ـ أنَّ كلما كان هناك انضمام أكثر من المواطنين للأحزاب السياسية زادت مستويات المشاركة السياسية، ويكون المتغير الوسيط وهو نتيجة المتغير المستقل أي زيادة الاهتمام بالسياسة.		
03- انفصال الأزواج	غياب الأب أو الخلافات الزوجية	انحراف الأطفال
04- متابعة الصحافة الدولية	حجم المتابعة الصحفية	مناصرة القضايا العادلة
05- جودة الحكم وكفاءة صناع القرار	قرارات متخذة تلمس حياة الناس	ثقة الناخبين والتصويت الانتخابي
06- القدرات العسكرية لبلد ما	توازن القوى الإقليمية	استراتيجية السياسة الخارجية (تعاون دولي، تحالفات، تدخل عسكري)
07- جودة الطرقات	تحسين أو تخفيض جدودة الطرقات	حوادث المرور
08- مستوى التعليم	الوعي السياسي	المشاركة السياسية
09- التهديدات الأمنية الخارجية	حجم التهديدات ودرجة وقوعها فعليا	التأثير على السياسات الداخلية وقرارات الحكومة (اللحمة الوطنية، الانفاق، الترشيد)

10- مستوى ثروة الدول	ثقافة سياسية عالية عند المجتمع	ديمقراطية المؤسسات السياسية

ما ينبغي الانتباه إليه أنَّ أي اتجاه في العلاقة بين المتغيرات في الأمثلة المذكورة وفي كل البحوث العلمية ليست ثابتة ولا خطا واحدا، فما يعتبر في بحث ما أن (أ) هو متغير مستقل و (ب) متغير تابع، فقد تكون في دراسة أخرى نفس المتغير (ب) هو متغير مستقل في بحثه و (أ) متغير تابع ، فلا وجود لمتغيرات مستقلة تكون دائما كذلك، ولا متغيرات تابعة تصنف دائما تابعة، أو متغيرات وسيطة تظل على ذلك[1]، فالباحث هو الذي يقرر اتجاه بحثه، فيبحث في اشكالية ويصوغ فرضيته محددا متغيرا ما على أنه مستقل، وآخر تابع، وثالث متغير وسيط. والتبرير إن البحث في الظواهر الاجتماعية ومنها السياسية هو بحث في ظواهر متشابكة ومعقدة، وكل متغير يؤثر ويتأثر مع متغير أو متغيرات أخرى.

وتأسيساً على ذلك، فإن المتغيرات ليست مجرد مصطلحات تدرج في فصل المنهجية، بل هي العمود الذي تقوم عليه الصياغة العلمية للمشكلة والفرضيات والتحليل. فالبحث الجيد هو الذي يحدد مفاهيمه، يحولها إلى متغيرات، يختار لها مؤشرات مناسبة، ثم يبين العلاقة بينها بصورة قابلة للفحص. أما البحث الذي يستعمل مفاهيم كبرى دون تحويلها إلى متغيرات ومؤشرات، فإنه يبقى غالباً في مستوى الخطاب العام أو الوصف غير المنضبط.

06-الفرضيات Hypotheses:

❖ **مفهوم الفرضية :** تعد الفرضية (Hypothesis) إحدى الأدوات المركزية في بناء البحث العلمي، لأنها تنقل الباحث من مجرد طرح السؤال إلى اقتراح علاقة قابلة للفحص بين ظاهرتين أو أكثر. فالفرضية ليست حكماً نهائياً، ولا رأياً انطباعياً، وإنما إجابة مؤقتة أو تفسير أولي لمشكلة البحث، يصوغه الباحث في ضوء ما يتوفر لديه من معارف نظرية، ودراسات سابقة، وملاحظات أولية، وخبرة علمية. ولذلك فإن قيمتها لا تكمن في كونها صحيحة منذ البداية، بل في كونها قابلة للاختبار والتعديل أو الرفض في ضوء البيانات[2].

وقد عرّف عامر محمد قنديلجي الفرضية بأنها حل محتمل لمشكلة البحث، أو تخمين ذكي لسبب المشكلة، أو تفسير مؤقت لها، مع التنبيه إلى أنها لا ينبغي أن تكون عشوائية، بل مبنية على معلومات وخبرة وخلفية علمية. وتفيد هذه الصياغة في إبراز

[1] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص ص 150-151.
[2] - عامر محمد قنديلجي، ***البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية*** .عمّان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.مرجع سابق، ص. 57.

الطابع المؤقت للفرضية؛ فهي لا تُفرض على الواقع فرضاً، بل تُعرض عليه لكي يختبرها الباحث. غير أن وصف الفرضية بأنها "تخمين" لا ينبغي أن يفهم بمعنى الظن العام، وإنما بمعنى التقدير العلمي المستند إلى مقدمات نظرية أو إمبيريقية[1].

❖ علاقة الفرضية بالمتغيرات:

تتضح طبيعة الفرضية أكثر عندما نربطها بالمتغيرات، فالفرضية في صورتها العلمية الدقيقة، هي اقرار غير محقق في العلاقة بين متغيرين على الأقل، أي أنها صياغة لعلاقة متوقعة بين متغير مستقل ومتغير تابع ، وقد تتضمن أحياناً متغيراً وسيطاً أو متغيراً ضابطا، فإذا قال الباحث: " كلما ارتفعت الثقة السياسية زادت المشاركة الانتخابية "، فهو لا يقدم وصفاً عاماً، بل يفترض علاقة بين متغير مستقل هو الثقة السياسية، ومتغير تابع هو المشاركة الانتخابية. وكلما كان تحديد المتغيرات أوضح، كانت الفرضية أقرب إلى الاختبار العلمي [2].

ويميز أنول باتشيرجي (Anol Bhattacherjee) بين القضية النظرية (Proposition) والفرضية .(Hypothesis) فالقضية النظرية تصوغ علاقة بين مفاهيم أو بنيات مجردة، وبتعبير المتغيرات هي إقرار محقق محقق في العلاقة بين هذه المتغيرات، أما الفرضية فهي الصياغة الإمبيريقية لهذه العلاقة في صورة علاقة بين متغيرات قابلة للملاحظة أو القياس. ومن ثم، فإن الفرضية تقع في المستوى التجريبي أو الإمبيريقي (Empirical Level) أي قابلة لأن تختبر العلاقة بين مؤشرات أو مقاييس تمثل المفاهيم النظرية. وتكمن أهمية هذا التمييز في أنه يمنع الخلط بين النظرية والفرضية: فالنظرية أوسع وأكثر تجريداً، أما الفرضية فهي أكثر تحديداً وقابلية للاختبار[3].

❖ وظيفة الفرضيات :

تؤدي الفرضيات وظائف مهمة في البحث العلمي. فهي تساعد على بلورة المشكلة البحثية، وتحديد العناصر التي ينبغي التركيز عليها، وتمييز المعلومات الضرورية عن المعلومات الزائدة، كما توجه الباحث في اختيار البيانات والملاحظات والأدوات المناسبة. وبدون فرضيات أو أسئلة دقيقة، قد يتحول البحث إلى جمع واسع وغير منظم للمعلومات. لذلك تعد الفرضية، خاصة في البحوث التفسيرية والاختبارية، أداة لتركيز البحث وتوجيه التحليل نحو العلاقات التي يريد الباحث فحصها[4].

[1] - المرجع نفسه، ص 58.
[2] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 122.
[3] -Anol Bhattacherjee, op cit, p 13.
[4] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص59.

وفي البحث السياسي، تزداد أهمية الفرضية لأن الظواهر السياسية غالباً مركبة ومتعددة العوامل. فظاهرة مثل العزوف الانتخابي، أو ضعف الشرعية، أو عدم الاستقرار، أو التحول الديمقراطي، لا تفسر عادة بسبب واحد. ولذلك تساعد الفرضية الباحث على تحديد العلاقة التي يريد اختبارها داخل هذا التعقيد. فقد يصوغ الباحث فرضية مؤسسية تقول إن " ارتفاع درجة نزاهة العملية الانتخابية يعزز الثقة في المؤسسات "، أو فرضية سلوكية تقول إن " ارتفاع الاهتمام السياسي يزيد احتمال المشاركة الانتخابية "، أو فرضية نسقية تقول إن " ضعف استجابة النظام السياسي للمطالب الاجتماعية يؤدي إلى تراجع الدعم السياسي ". وفي كل هذه الحالات، لا تكون الفرضية مجرد جملة نظرية، بل علاقة بين متغيرات سياسية قابلة للملاحظة والتحليل.

❖ الفرضية والمنهج :

لا تنفصل الفرضيات عن المنهج (Method) والاقتراب .(Approach) فالمنهج التاريخي يوجه الباحث إلى فرضيات تتعلق بالتطور الزمني والسياق التاريخي، والمنهج المقارن يوجهه إلى فرضيات حول أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات، أما المسح الاجتماعي فيدفع إلى فرضيات قابلة للقياس عبر بيانات الأفراد والاتجاهات.

ينبه المنهاجيون إلى العلاقة المتعدية والضرورية بين مكونات الحقيبة المنهجية، فالمنهج المختار يؤثر في تعريف المشكلة البحثية، وطبيعة الفرضيات، والمفاهيم، وأدوات جمع البيانات؛ وهذا يعني أن الفرضية لا تصاغ بمعزل عن التصميم المنهجي العام للبحث[1].

❖ شروط الفرضية الجيدة:

لكي تكون الفرضية جيدة، ينبغي أن تتوفر فيها جملة شروط. أولها الوضوح والدقة، بحيث لا تكون غامضة أو محملة بأكثر من معنى. وثانيها القابلية للاختبار الإمبيريقي (Empirical Testability) ، أي أن يكون في وسع الباحث جمع بيانات تؤيدها أو تضعفها أو ترفضها. وثالثها أن تربط بين متغيرات يمكن تعريفها إجرائياً وقياسها أو ملاحظتها. ورابعها ألا تكون متناقضة داخلياً، وألا تصاغ في شكل سؤال، بل في شكل عبارة تقريرية قابلة للفحص. وتكمن أهمية هذه الشروط في أنها تميز الفرضية العلمية عن الحكم الإنشائي أو الموقف الأيديولوجي[2].

[1] - محمد شلبي ، مرجع سابق، ص ص13-14.
[2] - ينظر: باسم سرحان، مرجع سابق، ص 100.
- مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص122.

ومن الأخطاء الشائعة في صياغة الفرضيات أن تكون عامة جداً، مثل: " الديمقراطية مهمة للاستقرار السياسي" ، أو أن تكون قيمية، مثل: " النظام الانتخابي عادل "، أو أن تستخدم مفاهيم غير مضبوطة، مثل: " الشعب واعٍ سياسياً ". والصياغة العلمية الأفضل هي التي تحدد العلاقة والمتغيرات ومجال الدراسة، مثل: " كلما ارتفعت ثقة الناخبين في حياد الإدارة الانتخابية زادت احتمالات قبولهم بنتائج الانتخابات ". فهذه الصياغة أوضح لأنها تحدد متغيراً مستقلاً هو الثقة في حياد الإدارة الانتخابية، ومتغيراً تابعاً هو قبول نتائج الانتخابات، وتفتح الطريق أمام اختيار مؤشرات وأدوات مناسبة.

❖ **أنواع الفرضيات من حيث طبيعة العلاقة:**

تنقسم الفرضيات من حيث طبيعة العلاقة إلى فرضيات وصفية (Descriptive Hypotheses) وفرضيات علائقية، ، (Relational Hypotheses)فالفرضية الوصفية تكتفي بتقرير وضع أو خاصية في ظاهرة معينة، مثل: " تنتشر المشاركة السياسية الرقمية بين الشباب الجامعي بدرجة مرتفعة ". أما الفرضية العلائقية فتفترض علاقة بين متغيرين أو أكثر، مثل: " توجد علاقة بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية ". وتعد الفرضيات العلائقية أكثر ملاءمة للبحوث التفسيرية لأنها لا تكتفي بوصف الظاهرة، بل تبحث عن علاقة أو ارتباط أو أثر، كالبحث في العلاقة بنين الفقر والجريمة مثلا[1] .

❖ **الفرضيات الاتجاهية وغير الاتجاهية:**

من حيث اتجاه العلاقة، قد تكون الفرضية اتجاهية (Directional Hypothesis) أو غير اتجاهية Non-Directional (Hypothesis) فالفرضية الاتجاهية تحدد طبيعة العلاقة، مثل: " كلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية "، أو " كلما زادت التهديدات الخارجية زادت الاتفاقات الدفاعية " . أما الفرضية غير الاتجاهية فتقرر وجود علاقة دون تحديد اتجاهها، مثل: " توجد علاقة بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية " . وتكون الفرضية الاتجاهية أقوى عندما يكون لدى الباحث أساس نظري أو إمبيريقي يسمح بتوقع اتجاه العلاقة[2]، وهي القوة التي تأخذها أصلا من كونها محددة اتجاه السبب، في حين تضعف الفرضيات غير الاتجاهية، كونها لم تحدد اتجاه العلاقة بين المتغيرات سلبية أو إيجابية لا ولم تحدد المسبب[3].

[1] - باسم سرحان، مرجع سابق، ص. 100.

[2] - Anol Bhattacherjee , Op cit, p 13.

[3]- ibid.

يمكن أن نورد الأمثلة التالية عن فرضيات اتجاهية وأخرى اتجاهية .

- فرضية غير اتجاهية: " نسبة ذكاء الطلاب ترتبط بمعدل تحصيلهم الأكاديمي "، مثال لفرضية ضعيفة، لأنه لا يدل على اتجاهية الفرضية، ولا على المسبب لها. أي هل الذكاء يؤدي إلى التحصيل أم العكس ؟

- فرضية اتجاهية: " معدل ذكاء الطلاب يرتبط بشكل ايجابي مع تحصيلهم الأكاديمي " ، مثال لفرضية قوية، لأنها تحدد الاتجاه والسبب والتوقع . أي أن الذكاء يسبب التحصيل الأكاديمي وليس العكس.[1]

❖ **الفرضية الصفرية والفرضية البديلة:**

تظهر الفرضية الصفرية (Null Hypothesis) والفرضية البديلة (Alternative Hypothesis) في البحوث الكمية والإحصائية، عندما يريد الباحث اختبار ما إذا كانت العلاقة أو الفروق بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية، أم أنها راجعة إلى الصدفة أو خطأ المعاينة. وتفيد هذه الصياغة في بحوث علم السياسة عند دراسة علاقات قابلة للتكميم، مثل العلاقة بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، أو بين الثقة في المؤسسات والتصويت الانتخابي، أو بين نمط النظام الانتخابي وعدد الأحزاب.

يقصد بالفرضية الصفرية أو فرضية العدم، الفرضية التي تقرر عدم وجود علاقة أو فرق أو أثر ذي دلالة إحصائية بين المتغيرات، مثل: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية". أما الفرضية البديلة فهي الفرضية المقابلة لها، وتقرر وجود علاقة أو فرق أو أثر، مثل: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية" . ولا يختبر الباحث الفرضية البديلة مباشرة، بل يختبر الفرضية الصفرية؛ فإذا دلت النتائج على ضعف احتمال الصدفة رفضها، وقبل الفرضية البديلة قبولاً احتماليا لا يقينياً[2].

وقد تكون الفرضية البديلة غير اتجاهية، عندما تكتفي بتقرير وجود علاقة دون تحديد اتجاهها، مثل: "توجد علاقة بين استخدام وسائل الإعلام والثقة السياسية"، وقد تكون اتجاهية عندما تحدد طبيعة العلاقة، مثل: "كلما زاد الاهتمام السياسي ارتفعت المشاركة الانتخابية". لذلك فإن استعمال الفرضية الصفرية والبديلة لا يكون مناسباً لكل البحوث السياسية، بل يلائم

[1]- ibid. p 14.

[2] - ينظر: باسم سرحان، مرجع سابق، ص ص 290-291.

- Anol Bhattacherjee, op cit, pp. 125, 129-130.

أساساً الدراسات التي تعتمد بيانات كمية واختبارات إحصائية، في حين قد تكون الفرضيات التفسيرية المفتوحة أو الأسئلة التحليلية أنسب في البحوث الكيفية والتاريخية

❖ **حدود اختبار الفرضيات في علم السياسة:**

تتطلب الفرضية في علم السياسة حذراً خاصاً عند التعامل مع السببية، لأن المتغير التابع قد يتأثر بعدد كبير من المتغيرات الخارجية(Extraneous Variables) ، ولا يستطيع الباحث دائماً قياسها أو التحكم فيها كلها. لذلك تكون نتائج اختبار الفرضيات في العلوم الاجتماعية غالباً احتمالية لا يقينية. فحتى عندما تظهر علاقة بين متغيرين في عينة معينة، لا يعني ذلك بالضرورة أن العلاقة حتمية أو مباشرة في كل السياقات. ومن هنا ينبغي أن تعرض نتائج الفرضيات بصيغة علمية متواضعة، مثل: " تشير البيانات إلى وجود علاقة " أو " تدعم النتائج الفرضية بدرجة معينة "، لا بصيغة يقينية مطلقة[1].

تأسيساً على ذلك، يمكن القول إن الفرضية الجيدة في البحث السياسي هي التي تربط بين مفاهيم مضبوطة، ومتغيرات واضحة، ومؤشرات قابلة للملاحظة، ومنهج ملائم للاختبار. فهي لا تنفصل عن الإشكالية، ولا عن الإطار النظري، ولا عن نوع البيانات، ولا عن أدوات جمعها. وإذا كانت المشكلة البحثية تحدد ما يريد الباحث فهمه أو تفسيره، فإن الفرضية تحدد ما يتوقعه الباحث من علاقة بين عناصر هذه المشكلة، ثم يأتي البحث لا لتأكيدها بأي ثمن، بل لاختبارها بقدر من الصرامة والموضوعية.

07- النظرية:

تعد النظرية (Theory) بناءً تفسيرياً منظماً يتكون من مجموعة مترابطة من المفاهيم(Concepts) ، والتعريفات، والقضايا النظرية(Propositions) ، التي تقدم رؤية منسقة للظواهر من خلال تحديد العلاقات بين عناصرها أو متغيراتها. فهي لا تكتفي بوصف الظاهرة، بل تسعى إلى تفسيرها، وبيان الشروط التي تعمل في ظلها، وقد تساعد على التنبؤ النسبي بمسارها أو بنتائجها المتوقعة[2].

وتختلف النظرية عن الفرضية (Hypothesis) في أن الفرضية علاقة مقترحة وغير محققة بعد بين متغيرين أو أكثر، أما النظرية فهي نسق أوسع من العلاقات والمفاهيم التي دُعمت إمبيريقياً بدرجة تسمح باستعمالها في تفسير نمط من الظواهر. ومع

[1]- ibid. p 130.

[2] - علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص 108.

ذلك، لا تعد النظرية حقيقة نهائية أو ثابتة بصورة مطلقة؛ فهي تبقى قابلة للاختبار والمراجعة والتنقيح كلما ظهرت أدلة جديدة أو تبينت حدود صلاحيتها[1].

وبدلالة المتغيرات، يمكن القول إن الفرضية تصوغ علاقة متوقعة بين متغيرات لم تثبت بعد أو اقرار غير محقق في هذه العلاقة، أما النظرية فتقوم على علاقات أكثر استقراراً وتنظيماً بين مفاهيم أو متغيرات أي اقرار محقق في العلاقة بين المتغيرات[2]. غير أن مجرد تكرار العلاقة لا يكفي لبناء نظرية، إذ لا بد من تفسير آلية حدوثها، وحدود تعميمها، والشروط التي تعمل في ظلها.

وينبغي التعامل مع النظريات بحذر نقدي، لأنها لا تنشأ في فراغ، بل تتأثر بالسياقات الفكرية والتاريخية والاجتماعية والثقافية التي أنتجها أصحابها. لذلك لا ينبغي نقل النظريات إلى دراسة الظواهر السياسية في سياقات مختلفة بصورة آلية، بل يجب اختبار مدى ملاءمتها للسياق المدروس وتعديل مفاهيمها أو حدودها عند الضرورة[3].

08- وحدة التحليل Unit of Analysis:

لكل بحث علمي مستوى أو كيان أساسي تنصب عليه الدراسة، ويُسمى وحدة التحليل .(Unit of Analysis) ويقصد بها الشخص أو الجماعة أو المؤسسة أو الدولة أو الظاهرة أو الموضوع الذي يوجه إليه الباحث ملاحظته، ويجمع عنه البيانات، ويختبر في إطاره العلاقة بين المتغيرات. ولذلك تعد وحدة التحليل قراراً منهجياً مبكراً؛ لأنها تحدد من أو ما الذي سيدرسه الباحث فعلياً، وما نوع البيانات التي ينبغي جمعها، ومن أي مصدر تجمع هذه البيانات[4].

ولا ينبغي الخلط بين وحدة التحليل والعينة. فالعينة هي الجزء المختار من مجتمع البحث، أما وحدة التحليل فهي الكيان الذي تجري عليه الملاحظة والتحليل. فقد تكون وحدة التحليل فرداً، كما في دراسة أثر مستوى التعليم في اتجاهات التصويت الانتخابي؛ وقد تكون حزباً سياسياً، كما في دراسة الديمقراطية الداخلية في الأحزاب؛ وقد تكون دولة، كما في دراسة العلاقة بين الثروة الوطنية ورسوخ المؤسسات الديمقراطية؛ وقد تكون منظمة دولية، أو حكومة، أو نظاماً سياسياً، أو خطاباً سياسياً، أو قراراً عاماً، أو سلوكاً احتجاجياً معيناً.

---

[1]- Anol Bhattacherjee, op cit, p 25.

[2] - Monte Palmer, Larry Stern and Charles Gaile, **The Interdisciplinary Study of Politics**, New York: Harper & Row, 1974.p07.

[3] - محمد شلبي ، مرجع سابق، ص 18.

[4] - Anol Bhattacherjee, op cit, p .09

وتتحدد وحدة التحليل بحسب الإشكالية والفرضية والمتغيرات. فإذا صاغ الباحث فرضية تقول إن ارتفاع مستوى التعليم يزيد احتمال المشاركة الانتخابية، فإن وحدة التحليل تكون غالباً الأفراد أو الناخبين. وإذا كانت الفرضية تقول إن الأحزاب ذات القواعد التنظيمية الداخلية الأكثر ديمقراطية تنتج قيادات أكثر تداولاً، فإن وحدة التحليل تكون الحزب السياسي أو مجموعة أحزاب. أما إذا كانت الفرضية تقول إن الدول الغنية تمتلك مؤسسات ديمقراطية أكثر رسوخاً، فإن وحدة التحليل تكون الدولة؛ ويكون مستوى الغنى متغيراً مستقلاً، ورسوخ المؤسسات الديمقراطية متغيراً تابعاً.

وتكمن أهمية تحديد وحدة التحليل في أنه يمنع الخلط بين المستويات. فلا يجوز مثلاً أن تكون الفرضية عن الأفراد، ثم تجمع البيانات من الدول فقط؛ ولا أن تكون الفرضية عن الأحزاب، ثم يكتفي الباحث بآراء أفراد لا يمثلون التنظيم الحزبي. كما أن بعض البحوث قد تجمع بين أكثر من مستوى تحليلي، مثل دراسة المشاركة السياسية من خلال خصائص الأفراد من جهة، وطبيعة النظام الحزبي أو النظام الانتخابي من جهة أخرى. وفي هذه الحالة يجب أن يوضح الباحث كيف سينتقل بين المستويات، وكيف سيتجنب الخلط بين نتائج تخص الأفراد ونتائج تخص الجماعات أو المؤسسات[1].

وتتضح أهمية وحدة التحليل في البحث السياسي بوجه خاص، لأن الظواهر السياسية يمكن دراستها من مستويات متعددة. فالسلوك الانتخابي يدرس على مستوى الفرد، والتنظيم الحزبي يدرس على مستوى الحزب، والاستقرار الحكومي يدرس على مستوى الحكومة أو النظام السياسي، والسياسة الخارجية تدرس على مستوى الدولة أو صانع القرار، أما تحليل الخطاب السياسي أو الحملات الانتخابية فقد يجعل وحدة التحليل هي النص أو الرسالة أو الخطاب. لذلك فإن اختيار وحدة التحليل المناسبة ليس خطوة شكلية، بل هو جزء من بناء التصميم المنهجي نفسه، لأنه يحدد مجال الملاحظة، ونوع البيانات، وطريقة اختبار الفرضيات[2].

09 - أساليب البحث وأدوات جمع البيانات Research Techniques and Data Collection Tools:

يُقصد بأساليب البحث وأدوات جمع البيانات (Research Techniques and Data Collection Tools) الوسائل والإجراءات التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات والمعطيات اللازمة لاختبار الفرضيات، أو الإجابة عن أسئلة البحث، أو الكشف عن أبعاد الظاهرة المدروسة. ولا تختار هذه الأدوات بصورة عشوائية، بل تتحدد وفق لقاعدة ملائمة الظاهرة المدروسة

[1]- ibid , p 10.

[2] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 20-21..

للأداة المختارة، أي تبعاً لطبيعة المنهج المستخدم، ونوع البيانات المطلوبة، وطبيعة وحدة التحليل، وإمكانات الوصول إلى مصادر المعلومات[1].

وتشمل أدوات جمع البيانات في البحوث الاجتماعية والسياسية أدوات متعددة، من أهمها: الاستبيان(Questionnaire) ، والمقابلة(Interview) ، والملاحظة(Observation) ، وتحليل المضمون(Content Analysis) ، والوثائق والمصادر المكتوبة أو الإلكترونية .(Documents) كما يمكن أن تستفيد البحوث المعاصرة من الأدوات الرقمية، مثل قواعد البيانات الإلكترونية، والمنصات الرقمية، وتحليل المحتوى المنشور في وسائل الإعلام وشبكات التواصل، بشرط أن تخضع هذه الأدوات للضبط المنهجي نفسه الذي تخضع له الأدوات التقليدية[2].

وتكمن أهمية هذه الأدوات في أنها تمثل حلقة الاتصال بين الإطار النظري والواقع المبحوث؛ فالفرضيات لا تختبر بذاتها، وإنما من خلال بيانات تجمع بأداة ملائمة. لذلك ينبغي أن يبرر الباحث اختياره للأداة، وأن يبين علاقتها بسؤال البحث وفرضياته ومنهجه، حتى لا تتحول عملية جمع البيانات إلى إجراء شكلي منفصل عن التصميم المنهجي العام للدراسة[3].

[1] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 160.
[2] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 325.
[3] - Anol Bhattacherjee, op cit, p 35.

خلاصة الفصل الأول

يتضح مما سبق أن المفاهيم المنهجية ليست مجرد تعريفات تمهيدية، بل هي أدوات ضرورية لبناء البحث العلمي وضبط مساره. فالباحث لا يستطيع صياغة إشكالية دقيقة دون وعي بطبيعة العلم والمعرفة العلمية، ولا يستطيع اختيار منهج أو اقتراب مناسب دون فهم الفرق بين المنهج والمنهجية، ولا يمكنه اختبار فرضية دون تحديد متغيراتها ووحدة تحليلها وأدوات جمع بياناتها.

وقد بين هذا الفصل أن البحث العلمي في علم السياسة يحتاج إلى قدر من الضبط والمرونة في الوقت نفسه؛ فالظاهرة السياسية ظاهرة مركبة، تتداخل فيها المؤسسات والسلوك والقيم والمصالح والسياقات التاريخية والاجتماعية. ولذلك فإن التعامل معها يقتضي من الباحث أن يحسن اختيار مفاهيمه، وأن يحدد زاوية اقترابه، وأن يبني علاقة منطقية بين المشكلة البحثية، والفرضيات، والمتغيرات، ووحدة التحليل، والأدوات.

وبذلك يمهد هذا الفصل للانتقال إلى المرحلة الإجرائية من البحث العلمي، أي إلى خطوات إنجاز البحث. فإذا كانت المفاهيم المنهجية تحدد لغة البحث ومنطقه الداخلي، فإن خطوات البحث العلمي تبين كيف تتحول هذه اللغة إلى ممارسة عملية تبدأ باختيار الموضوع وصياغة المشكلة، وتمر بمراجعة الأدبيات وبناء الفرضيات واختيار المنهج والأداة، وتنتهي بجمع البيانات وتحليلها وكتابة التقرير النهائي.

الفصل الثاني : خطوات البحث العلمي

01- مفهوم البحث العلمي

يمثل البحث العلمي أحد المؤشرات الكبرى على حيوية الدول والمجتمعات؛ فالدولة التي تجعل البحث جزءًا من بنيتها المؤسسية لا تكتفي بردّ الفعل أمام المشكلات، بل تسعى إلى فهمها وقياسها وتفسير أسبابها قبل اتخاذ القرار بشأنها. لذلك أصبح الاهتمام بالبحث العلمي دلالة على انتقال الدولة من التدبير الانطباعي إلى التدبير العقلاني القائم على المعرفة والدليل[1]

وتظهر دلالات اهتمام الدول بالبحث العلمي في إنشاء الجامعات ومراكز البحث، وتمويل الدراسات، وبناء قواعد البيانات، وتطوير الإحصاء الوطني، وربط القرار العمومي بنتائج الخبرة العلمية، وتشجيع النشر والتحكيم والتقييم. فالبحث العلمي لا ينتج معرفة نظرية فحسب، بل يمد الدولة بأدوات التخطيط، وترشيد الموارد، وتقدير الحاجات، وقياس أثر السياسات العامة[2]. ولعل الجانب الأبرز في هذا الاهتمام الانفاق العمومي على البحث العلمي، بمختلف مستوياته، وكذلك المجتمعات عبر اسهامات أفراده ومجموعاته عبر أنظمة الوقف والاستثمار في التعليم والبحث العلمي، وقد كانت الحواضر الاسلامية تقيم مؤسسات التعليم والجامعات وفق هذه السبل[3] .

وتزداد قيمة البحث العلمي في المجتمعات التي تواجه تحولات سريعة؛ لأن المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لا تُفهم بمجرد التجربة اليومية أو الخطاب العام. فالبطالة، والعزوف الانتخابي، وضعف الثقة في المؤسسات، والهجرة، والتحولات القيمية، وأزمات التنمية، كلها ظواهر تحتاج إلى معرفة منظمة. ومن هنا يصبح البحث العلمي وسيلة للمجتمع حتى يفهم نفسه، ويكشف اختلالاته، ويقترح حلولًا قابلة للمراجعة والتطوير[4].

تعريف البحث العلمي: يمكن النظر إلى البحث العلمي من زوايا متعددة. فهو، في معناه العام، جهد منظم يهدف إلى الوصول إلى معرفة جديدة أو التحقق من معرفة قائمة. وهو، من الزاوية المنهجية، عملية تبدأ بمشكلة أو سؤال، ثم تنتقل إلى ضبط المفاهيم، وصياغة الفروض أو التساؤلات، واختيار المنهج والأداة، وجمع البيانات وتحليلها، وصولًا إلى نتائج قابلة للمناقشة5. وبالتالي تكون تلكم العناصر التي تدور حولها عديد الأدبيات حول البحث العلمي وتعريفاته دون الخوض في التفصيل فيها.

---

[1] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 39.

[2]-Anol Bhattacherjee ,op cit, p 03.

[3] - للتفصيل انظر: مصطفى السباعي، **من روائع حضارتنا** ،دار الصديقية، حسي داي (الجزائر)، 1980، ص ص 183-195.

[4]- مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 31.

[5] - Alan Bryman, Op cit ,p 5.

وعليه، نعتمد هنا تعريفا اجرائيا، بالقول أنَّ البحث العلمي هو : عملية منهجية منظمة لدراسة ظاهرة أو مشكلة، تقوم على سؤال واضح، ومفاهيم مضبوطة، ومنهج مناسب، وبيانات موثوقة، وتحليل منظم، ونتائج قابلة للفحص والمراجعة.

- **البحث العلمي في الظواهر السياسية وخطواته :**

تكتسب دراسة الظواهر السياسية أهمية خاصة لأن السياسة مجال تتداخل فيه السلطة والمصلحة والقانون والمؤسسة والثقافة والسلوك والشرعية والصراع. ولذلك لا يكفي أن يتعامل الباحث مع الظاهرة السياسية بوصفها رأيًا أو موقفًا، بل يجب أن يحولها إلى موضوع قابل للدراسة[1]. فبدل القول إن " المواطنين لا يثقون في بعض المؤسسات " ، يسأل الباحث: ما المقصود بالثقة؟ في أي مؤسسة؟ كيف تقاس؟ وما العوامل التي تفسر ارتفاعها أو انخفاضها.

وتكمن أهمية البحث في الظواهر السياسية في أنه يساعد على التمييز بين الخطاب السياسي والتحليل العلمي. فالظاهرة السياسية غالبًا ما تكون محاطة بالانحيازات الأيديولوجية والانطباعات الإعلامية، بينما يطلب البحث العلمي تحديد المفاهيم، وضبط السؤال، واختيار المنهج، والاعتماد على مصادر وبيانات قابلة للتحقق[2]. كما أنَّ البحوث العلمية لا تكون جيدة إلا إذا توفرت فيه شروط أساسية، أهمها: وضوح المشكلة البحثية، وقابليتها للدراسة، ودقة المفاهيم، ومناسبة المنهج للموضوع، وسلامة أدوات جمع البيانات، وموثوقية المصادر، والترابط بين السؤال والمنهج والتحليل والنتائج، والالتزام بالأمانة العلمية في الاقتباس والتوثيق.

فكرة خطوات البحث العلمي على أن البحث ليس جمعًا عفويًا للمعلومات، بل هو مسار منهجي منظم ينتقل فيه الباحث من الإحساس بوجود مشكلة إلى بناء معرفة قابلة للفحص. ولذلك تُعرض هذه الخطوات في الأدبيات المنهجية في صورة مراحل مترابطة تبدأ من صياغة المشكلة، ثم ضبط المفاهيم، وبناء الفروض أو التساؤلات، واختيار المنهج والأدوات، وجمع البيانات، وتحليلها، ثم تفسير النتائج وتعميمها أو كتابتها. ويظهر هذا التصور بوضوح في التقسيم الذي يجعل البحث حركة متدرجة من النظرية إلى الملاحظة، ومن البيانات إلى تفسير النتائج، بما يعني أن كل خطوة لا تستقل بذاتها، بل تمهد لما بعدها وتتأثر بما قبلها[3].

غير أن هذا التصور المرحلي، على أهميته التعليمية، لا يخلو من حدود؛ لأنه قد يوحي بأن البحث العلمي عملية خطية جامدة، بينما تكشف الممارسة البحثية أن الباحث قد يعود من مراجعة الأدبيات إلى تعديل المشكلة، أو من اختبار الأداة إلى إعادة

[1] - عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب، القاهرة،(مصر) 2004، ص 29.
[2] - ينظر : عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع نفسه.
- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 27.
[3]- Mary Kweit and Robert Kweit**, Concepts and Methods for Political Analysis**, Prentice Hall, USA.1981. pp 05-07.

ضبط المفاهيم، أو من تحليل البيانات إلى مراجعة الفروض. ولهذا فإن القيمة العلمية للخطوات لا تكمن في حفظ ترتيبها فقط، بل في فهم العلاقات المنطقية التي تربط بينها. فالمشكلة تحدد نوع المفاهيم، والمفاهيم توجه بناء الفروض، والفروض تؤثر في اختيار المنهج، والمنهج يحدد نوع البيانات الممكنة، والبيانات بدورها قد تفرض على الباحث مراجعة بعض اختياراته الأولى[1].

ومن خلال الأدبيات المنهجية يمكن تمييز ثلاثة اتجاهات كبرى في تناول خطوات البحث العلمي. الاتجاه الأول هو الاتجاه الخطي التعليمي، ويعرض البحث في مراحل متتابعة وواضحة، وهو اتجاه مفيد للطلبة المبتدئين لأنه يمنحهم تصورًا منظمًا لمسار البحث. والاتجاه الثاني هو الاتجاه النظري-الإمبيريقي، ويركز على العلاقة بين النظرية والملاحظة، حيث ينتقل الباحث من المفاهيم والتصورات النظرية إلى المؤشرات والبيانات، ثم يعود إلى النظرية بالتعديل أو الاختبار. أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه التفاعلي، وينظر إلى البحث بوصفه عملية مراجعة مستمرة تتأثر فيها كل خطوة بما تكشفه الخطوات الأخرى من معطيات وحدود[2].

والمرجح في هذه المساهمة هو اعتماد عرض تعليمي متدرج لخطوات البحث العلمي، يبدأ من اختيار الموضوع وصياغة المشكلة، ثم ضبط المفاهيم، فبناء الفروض أو التساؤلات، والنقاط الجوهرية التي تعنيها هذه الخطوات، فيما تترك خطوتي اختيار المناهج والاقترابات للفصلين المخصصين لهذين العنصرين، فيما يركز مقياس تقنيات البحث في علم السياسة على الخطوات الباقية، والت يتحمل طابعا تقنيا في البحث . وهذا الترجيح لا يعني تبني تصور ميكانيكي للبحث، بل يعني تقديم ترتيب بيداغوجي واضح للطالب، مع التنبيه إلى أن البحث السياسي، بحكم تعقد الظواهر السياسية وتداخل القيم والمصالح والمؤسسات، يظل عملية قابلة للمراجعة والتعديل كلما تقدم الباحث في القراءة أو الميدان أو التحليل.

02-اختيار موضوع البحث وصياغة المشكلة البحثية:

لا تبدأ خطوات البحث العلمي بجمع المعلومات مباشرة، بل تبدأ من لحظة أسبق تتمثل في اختيار موضوع قابل للدراسة، ثم تحويل هذا الموضوع إلى مشكلة بحثية واضحة. فالموضوع يحدد المجال العام الذي يتحرك فيه الباحث، أما المشكلة البحثية فتحدد موضع الغموض أو السؤال الذي يحتاج إلى تفسير أو فهم أو اختبار. ولذلك فإن اختيار موضوع مثل: المشاركة السياسية، أو الأحزاب السياسية، أو العزوف الانتخابي، لا يكفي وحده لبناء بحث علمي؛ لأن هذه العناوين تظل واسعة ما لم تُضبط من حيث الزمان والمكان، والفئة المدروسة، والزاوية النظرية، والعلاقة أو الظاهرة المراد تحليلها[3].

[1] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص ص14-42.

[2] - Alan Bryman, op cit, p 37.

[3] - ينظر: عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص ص 42-43.

- Alan Bryman, Op cit, p 09.

فينبغي الانتباه من البداية أن البحث العلمي ليس تجميعًا للمعلومات حول موضوع معين، بل هو بناء منهجي يتدرج من تحديد مجال البحث إلى صياغة سؤال مركزي يوجه القراءة، ويحدد المفاهيم، ويفتح الطريق أمام بناء الفروض أو التساؤلات، ثم اختيار المنهج والأدوات المناسبة. ومن ثمّ، فإن ضعف صياغة المشكلة ينعكس غالبًا على بقية عناصر البحث، لأن الباحث الذي لا يعرف ما يريد تفسيره أو فهمه بدقة، لن يستطيع أن يحدد ما يحتاج إليه من مصادر أو بيانات أو إجراءات منهجية[1].

- **تعريف المشكلة البحثية:**

تُعرَّف المشكلة البحثية، في هذا السياق، بأنها صياغة علمية دقيقة لغموض أو تساؤل يحيط بظاهرة معينة، بحيث ينتقل الباحث من الاهتمام العام إلى سؤال محدد يوجه الدراسة. فهي ليست العنوان، وليست مجرد وصف للظاهرة، بل هي البناء المنهجي الذي يحدد ما يريد الباحث معرفته، ولماذا يريد معرفته، وبأي طريق يمكن أن يصل إليه. وبعبارة أكثر إجرائية: المشكلة البحثية هي السؤال المركزي الذي يكشف وجود نقص في الفهم أو التفسير أو القياس، ويدفع الباحث إلى بناء خطة منظمة للإجابة عنه[2].

ولهذا لا تكون المشكلة البحثية مجرد عبارة إنشائية في مقدمة البحث، بل هي أداة تنظيمية تتحكم في المسار كله. فهي التي تحدد نوع المفاهيم التي يحتاجها الباحث، وطبيعة الفروض أو التساؤلات التي يصوغها، ونوع المنهج الذي يختاره، والبيانات التي يبحث عنها، والأداة التي يعتمد عليها في جمع تلك البيانات. فإذا كانت المشكلة تبحث في علاقة بين متغيرات، اتجه البحث إلى التفسير والاختبار؛ وإذا كانت تبحث في فهم معنى ظاهرة سياسية لدى فاعلين معينين، اقتربت من البحث الكيفي؛ وإذا كانت تبحث في وصف ظاهرة جديدة أو غير مطروقة، اتجهت إلى الاستكشاف والوصف.

- **المشكلة البحثية ضمن خطوات البحث العلمي:**

تنبع أهمية المشكلة البحثية من أنها تمثل مركز الثقل في البحث كله. فالبحث الذي لا يمتلك مشكلة واضحة يتحول غالبًا إلى تجميع معلومات متفرقة، مهما كانت كثرة مراجعه. أما المشكلة المحكمة فتحدد للباحث مجال القراءة، ونوع الأدبيات التي يرجع

[1] - Shyama Prasad Mukherjee, **A Guide to Research Methodology: An Overview of Research Problems, Tasks and Methods** , Boca Raton,USA, 2020, pp.16-20

[2] - قصاب سليمان، مرجع سابق، ص 11 و 15.

إليها، والمفاهيم التي يحتاج إلى ضبطها، والفروض أو التساؤلات التي يبنيها، والمنهج والأدوات المناسبة لجمع البيانات وتحليلها. ولذلك لا تكون المشكلة البحثية خطوة من خطوات البحث فحسب، بل هي الخطوة التي تضبط منطق الخطوات اللاحقة[1].

وقد أكد آلان بريمان أهمية سؤال البحث بوصفه تصريحًا واضحًا بما يريد الباحث معرفته، لا مجرد اهتمام عام بمجال واسع. فالسؤال البحثي الجيد يدفع الباحث إلى تضييق اهتمامه، ويجعله أكثر قدرة على تنظيم القراءة، واختيار الحالات، وتحديد البيانات، وربط النتائج بهدف البحث. ومن هنا فإن صياغة المشكلة في صورة سؤال واضح لا تخدم الشكل فقط، بل تمنح البحث اتجاهًا معرفيًا ومنهجيًا[2].

وتؤكد أدبيات منهجية علم السياسة المعنى نفسه؛ إذ إن تصميم البحث لا يكتمل إلا بتحديد مشكلة الدراسة، ثم تحديد موضوعها، وفرضياتها أو تساؤلاتها، وأهدافها، والمنهج المناسب لها، سواء كان كيفيًا أو كميًا أو مختلطًا. وهذا يعني أن المشكلة البحثية ليست خطوة منعزلة، بل هي حلقة الوصل بين عنوان الدراسة وبقية عناصرها. فإذا تغيرت المشكلة تغيرت معها المفاهيم والفروض والأدوات والبيانات المطلوبة[3].

ويذهب آخرون، في سياق الحديث عن حرفة البحث السياسي، إلى أن قوة البحث لا تكمن في جمع الوقائع فحسب، بل في بناء سؤال بحثي مثير ومهم، ثم تصميم بحث قادر على تقليل التفسيرات البديلة قدر الإمكان. وتفيد هذه الفكرة في تنبيه الباحث إلى أن المشكلة البحثية لا تكتفي بأن تقول:" ماذا حدث؟ "، بل ينبغي أن تقود إلى سؤال منضبط يسمح بالتمييز بين التفسيرات الممكنة للظاهرة السياسية[4].

- **الفرق بين الموضوع والمشكلة البحثية:**

يظهر الفرق بين الموضوع أو فكرة البحث والمشكلة البحثية في أن الموضوع مجال واسع، أما المشكلة فهي زاوية محددة داخل هذا المجال. فموضوع " العزوف الانتخابي" لا يصبح مشكلة بحثية إلا عندما نسأل مثلًا: ما العوامل التي تفسر ضعف المشاركة الانتخابية لدى الشباب الجامعي في الجزائر بعد سنة 2019؟ وموضوع " الأحزاب السياسية " لا يتحول إلى مشكلة إلا عندما نحدد: هل ندرس ضعف التأطير؟ أم أثر القانون الانتخابي؟ أم علاقة الأحزاب بالمجتمع؟ أم محدودية تمثيلها داخل

[1] - المرجع نفسه.

[2]- Alan Bryman, Op cit, p 08.

[3] - Vera Arezina, "**Research Design in Methodology of Political Science**", Proceedings of ADVED 2018: 4th International Conference on Advances in Education and Social Sciences, Istanbul, 15-17 October 2018, pp. 697-698.

[4]- W. Phillips Shively and James W. Endersby, **The Craft of Political Research**, 11th ed., Routledge, New York and London, 2025, pp 05-06.

البرلمان؟، وكذلك موضوع " الثقة السياسية " لا يكون قابلًا للبحث إلا إذا حددنا: هل المقصود الثقة في البرلمان، أم الحكومة، أم الإدارة المحلية؟ وهل نبحث علاقتها بالأداء الاقتصادي، أم بالخطاب الإعلامي، أم بالمشاركة السياسية [1].

ومن هنا فالمشكلة ليست اختصارًا للعنوان، ولا إعادة صياغة لفظية له، بل هي تحويل للموضوع العام إلى سؤال علمي قابل للتحليل. فقد يكون الموضوع واحدًا، لكن المشكلات البحثية داخله متعددة. فموضوع " النظام الانتخابي " قد يقود إلى مشكلة حول أثر العتبة الانتخابية في تمثيل الأحزاب الصغيرة، أو أثر نمط الاقتراع في مشاركة النساء، أو علاقة تقسيم الدوائر بعدالة التمثيل، أو أثر النظام الانتخابي في استقرار الحكومات. وبذلك تظهر قدرة الباحث في الانتقال من المجال العام إلى زاوية دقيقة قابلة للدراسة.

- **المشكلة البحثية في أبحاث علم السياسة:**

تزداد أهمية المشكلة البحثية في علم السياسة بسبب طبيعة الظواهر السياسية نفسها؛ فهي ظواهر مركبة، متغيرة، ومتصلة بالمصالح والقيم والمؤسسات والصراعات . فالخطاب العام قد يكتفي بالقول: " هناك أزمة ثقة "، أو " الأحزاب ضعيفة " ، أو " المشاركة السياسية متراجعة "، لكن الباحث السياسي لا يقف عند هذا المستوى؛ بل يسأل: ما مؤشرات أزمة الثقة؟ كيف نقيس ضعف الأحزاب؟ هل التراجع في المشاركة انتخابي فقط أم يمتد إلى أشكال أخرى من الفعل السياسي؟ وهل الظاهرة ناتجة عن عوامل قانونية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم ثقافية، أم اتصالية؟ وبهذا تتحول المشكلة البحثية إلى أداة لنقل البحث من الانطباع السياسي العام إلى التحليل العلمي المنظم [2].

كما أن الظواهر السياسية غالبًا ما تكون محل خلاف في التفسير؛ فالحدث الواحد قد يفسره فاعل سياسي بوصفه أزمة تمثيل، ويفسره آخر بوصفه ضعفًا في الثقافة السياسية، ويفسره ثالث بوصفه أثرًا لقواعد قانونية أو مؤسسية. لذلك يحتاج الباحث السياسي إلى صياغة مشكلة دقيقة تحدد مستوى التحليل: هل يدرس الفرد الناخب؟ أم الحزب؟ أم المؤسسة؟ أم النظام السياسي؟ وهل يبحث عن علاقة سببية، أم فهم كيفي للمعاني، أم وصف لظاهرة ناشئة؟ وكلما كان مستوى التحليل واضحًا، أصبحت المشكلة أكثر قابلية للبحث، وأقل عرضة للعمومية والانطباع.

[1] - قصاب سليمان، مرجع سابق، ص 15.

- Alan Bryman, Op.cit , p. 86

[2] - ينظر:- محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص29-30.

-Vera Arezina, Op.cit p. 697

وقد نبّه علماء السياسة إلى أن البحث في علم السياسة لا ينفصل عن غايته في توسيع المعرفة حول السياسة والحكومة والسلوك السياسي، وأن المشكلة البحثية السياسية لا تُصاغ خارج المجال المعرفي للتخصص، بل ينبغي أن تتصل بسؤال سياسي واضح: حول السلطة، أو المؤسسات، أو السلوك السياسي، أو السياسات العامة، أو العلاقات بين الفاعلين السياسيين، المحليين او الدوليين [1].

- **مصادر اختيار المشكلة البحثية:**

لا تنشأ المشكلة البحثية من فراغ، بل تتولد من مصادر متعددة يتفاعل فيها اهتمام الباحث مع واقع الظاهرة المدروسة ومع ما تكشفه الأدبيات السابقة من فراغات أو تناقضات. فمن أهم مصادرها:

- القراءة الأولية في المراجع والدراسات السابقة، وملاحظة التناقض بين ما تقوله النصوص الرسمية وما يجري في الواقع.
- ظهور مشكلات سياسية أو اجتماعية تحتاج إلى تفسير، وتكرار ظاهرة معينة بصورة تثير التساؤل.
- وجود نتائج متعارضة في بحوث سابقة، أو الرغبة في اختبار نظرية أو تطبيق اقتراب منهجي جديد على حالة سياسية لم تُدرس من قبل[2].

وفي علم السياسة تتسع مصادر اختيار المشكلة بسبب طبيعة الحياة السياسية المتحركة. فقد تنبع المشكلة من حدث انتخابي، أو تعديل دستوري، أو أزمة حزبية، صعود خطاب سياسي جديد، أو أثر وسائل التواصل الاجتماعي في التعبئة السياسية. أو تعاون وتكامل بين دولتين، أو تطورات مفاجئة في قضية دولية كانت راكدة، كما يمكن أن تنبع من فجوة بين الخطاب الرسمي والواقع العملي؛ أو بين الأهداف المعلنة للسياسات العامة ونتائجها الفعلية. وبذلك لا يكون اختيار المشكلة في علم السياسة مجرد اختيار موضوع جذاب، بل هو قدرة على التقاط توتر سياسي أو مؤسسي أو اجتماعي وتحويله إلى سؤال علمي قابل للبحث[3].[12]

[1]-David E. McNabb, **Research Methods for Political Science: - Quantitative, Qualitative and Mixed Methods Approaches,** 3rd ed., Routledge, New York and London, 2021, pp. 01-02.
[2]- Alan Bryman, Op.cit, p. 86.

- مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 100.
[3] - قصاب سليمان، مرجع سابق، 15ص

- Vera Arezina, , Op.cit, p 697.

ويمكن للباحث أن ينطلق من موضوع واسع مثل " المشاركة السياسية "، ثم يبحث عن مصدر المشكلة البحثية داخله: هل المشكلة في ضعف الإقبال على التصويت؟ أم في ضعف الانخراط الحزبي؟ أم في انتقال المشاركة إلى الفضاء الرقمي؟ ويمكن أن ينطلق من موضوع " النظام الانتخابي "، ثم يحدد مصدر المشكلة في أثر طريقة الاقتراع على تمثيل الأحزاب الصغيرة أو على مشاركة النساء أو الشباب. كما يمكن أن ينطلق من موضوع " السياسات العامة "، فيجعل مصدر المشكلة في الفجوة بين تصميم السياسة ونتائجها الواقعية. فالمهم ليس أن يجد الباحث موضوعًا فقط، بل أن يحدد داخله موضع الغموض أو التناقض أو النقص المعرفي الذي يستحق الدراسة.

- **شروط صياغة المشكلة البحثية: حتى تكون المشكلة البحثية صالحة للدراسة، ينبغي أن تتوفر فيها الشروط التالية:**

- **صياغة واضحة ودقيقة:** أن تصاغ الإشكالية صياغة واضحة، دقيقة، ومحددة. أي أن تعبّر عن سؤال أو علاقة أو غموض قابل للفهم، لا عن عنوان عام أو حكم مسبق. فالصياغة الضعيفة تقول مثلًا: " الأحزاب السياسية في الجزائر" ، أما الصياغة البحثية الأقوى فتقول: "ما أثر قانون الانتخابات في فرص تمثيل الأحزاب الصغيرة في البرلمان؟" . والصياغة الضعيفة تقول: " العزوف الانتخابي عند الشباب "، أما الصياغة البحثية الأدق فتقول: " ما العوامل الاجتماعية والسياسية التي تفسر تراجع مشاركة الشباب الجامعي في الانتخابات المحلية؟ ". فالصياغة الجيدة تضيق المجال، وتحدد الفئة، وتبين العلاقة أو الظاهرة المراد تفسيرها[1].

- **قابلة للبحث والتحقق منها:** أي يمكن دراستها من خلال بيانات أو وثائق أو مقابلات أو ملاحظات أو مؤشرات واضحة. فلا يصح أن تصاغ المشكلة بطريقة لا يمكن فحصها، أو أن تكون أوسع من قدرة الطالب ووقته ومصادره. كما ينبغي أن تكون متغيراتها أو أبعادها منسجمة مع أدوات البحث؛ فإذا كانت المشكلة تتحدث عن أثر وسائل التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية، فيجب أن تكون أدوات البحث قادرة على قياس أو فهم هذا الأثر، لا أن تنصرف إلى قضايا بعيدة عن السؤال الأصلي. وكذلك ينبغي أن تكون المشكلة ذات قيمة علمية أو عملية، بحيث تضيف فهمًا جديدًا، أو تكشف علاقة غير واضحة، أو تساهم في تفسير ظاهرة سياسية ذات أهمية[2].

[1] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 107.

- Shyama Prasad Mukherjee, Op .cit. pp. 25-27.

[2] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 54.

في بحوث علم السياسة ينبغي أن تصاغ المشكلة بلغة علمية محايدة، لا بلغة خطابية أو أيديولوجية. فلا نقول مثلًا: " لماذا فشلت الأحزاب؟ "، لأن هذا يتضمن حكمًا مسبقًا، بل نقول: " ما العوامل التي تحد من فعالية الأحزاب في التأطير السياسي؟ " . ولا نقول: " لماذا فقد المواطنون الثقة في المؤسسات؟ " إلا إذا كانت الفرضية مثبتة بمؤشرات أولية، بل نقول: "ما مؤشرات الثقة السياسية لدى فئة معينة، وما العوامل المؤثرة فيها؟ ". وبهذا تساعد الصياغة العلمية على إبعاد الباحث عن الانطباع والتقييم المسبق، وتقربه من التحليل القابل للفحص.

- **العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة البحثية:**

تتأثر صياغة المشكلة البحثية بعدة عوامل، أولها الخلفية المعرفية للباحث. فكلما كان الباحث أكثر اطلاعًا على الأدبيات السابقة، كان أقدر على معرفة ما دُرس وما لم يُدرس، وما أُجيب عنه وما بقي محل خلاف. لذلك لا تكون القراءة السابقة عملًا تمهيديًا فقط، بل هي عامل مباشر في تنقيح المشكلة وتحديد زاويتها. فقد يكتشف الباحث بعد القراءة أن مشكلته واسعة جدًا، أو أن السؤال الذي طرحه سبقت الإجابة عنه، أو أن الأدبيات تكشف فجوة أدق تستحق البحث[1].

ويتأثر بناء المشكلة أيضًا بالقيم و الميولات الذاتية للباحث. ففي العلوم الاجتماعية والسياسية يصعب عزل الباحث تمامًا عن اهتماماته وقناعاته، لكن المطلوب هو الوعي بها وضبطها حتى لا تتحول المشكلة إلى دفاع عن موقف سياسي مسبق. فاختيار موضوع مثل الحركات الاجتماعية، أو المشاركة الانتخابية، أو علاقة الدين بالسياسة، أو السياسات الأمنية، قد يتأثر بقناعات الباحث، لكن الصياغة العلمية تفرض عليه أن يحول هذا الاهتمام إلى سؤال قابل للفحص، وأن يميز بين الرأي السياسي والتحليل العلمي[2].

كما تؤثر الاعتبارات العملية في صياغة المشكلة، مثل توافر الوقت، وإمكان الوصول إلى البيانات، وصعوبة الاتصال بالمبحوثين، وحساسية الموضوع، وحدود الإمكانات المالية والمنهجية. فبعض المشكلات قد تكون مهمة جدًا، لكنها غير قابلة للدراسة في مرحلة ما بسبب ضعف الوصول إلى الوثائق أو خطورة الميدان أو اتساع المجال الزمني والمكاني. لذلك ينبغي للباحث أن يوازن بين أهمية المشكلة وقابليتها للإنجاز. فالبحث الجيد لا يختار المشكلة لأنها مثيرة فقط، بل لأنها مهمة وقابلة للدراسة في الوقت نفسه[3].

[1]- Alan Bryman, Op.cit. p. 86
[2] - ibid. pp 39-41

[3] - انظر: محمد شلبي، مرجع سابق، ص 34.

وتؤثر طبيعة الظاهرة السياسية نفسها في صياغة المشكلة. فالظواهر السياسية غالبًا ما تكون متعددة الأسباب، ومتداخلة المستويات، ومشحونة بالقيم والمصالح. لذلك ينبغي أن يحدد الباحث مستوى التحليل: هل يدرس الفرد الناخب؟ أم الحزب؟ أم المؤسسة؟ أم النظام السياسي؟ وهل يبحث عن علاقة سببية، أم فهم كيفي للمعاني، أم وصف لظاهرة ناشئة؟ فإذا غاب هذا التحديد أصبحت المشكلة متشعبة يصعب التحكم فيها. أما إذا ضبط الباحث المستوى والحدود والمفاهيم، صارت المشكلة أكثر قابلية للتحليل والإنجاز.

- **أمثلة تطبيقية عن ظواهر سياسية:**

يمكن توضيح ما سبق من خلال بعض الأمثلة. فإذا كان الموضوع العام هو" النظام الانتخابي "، فقد تصاغ المشكلة في صورة سؤال تفسيري: إلى أي مدى تؤثر العتبة الانتخابية في تمثيل الأحزاب الصغيرة؟ وإذا كان الموضوع هو "المشاركة السياسية الرقمية"، فقد تصاغ المشكلة في سؤال استكشافي: كيف يستخدم الشباب منصات التواصل الاجتماعي في التعبئة السياسية؟ وإذا كان الموضوع هو " السياسات العامة "، فقد تصاغ المشكلة في سؤال تقويمي: هل ساهم برنامج دعم السكن في تقليص الفجوات الاجتماعية بين المناطق؟ وإذا كان الموضوع هو " الشرعية السياسية "، فقد تصاغ المشكلة في سؤال علائقي: ما أثر الأداء الحكومي في مستوى الثقة بالمؤسسات المنتخبة؟.

وفي حقل العلاقات الدولية يمكن أن ينطلق الطالب من موضوع واسع مثل" التحولات في النظام الدولي "، لكنه لا يصبح مشكلة بحثية إلا إذا ضُبط في سؤال محدد، مثل: ما أثر صعود القوى الآسيوية في إعادة تشكيل توازنات النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟ فالموضوع هنا هو النظام الدولي، أما المشكلة فتتعلق بعلاقة محددة بين صعود قوى دولية جديدة وتغير توزيع القوة في النظام العالمي. وكذلك يمكن أن يكون الموضوع العام هو " دور الجزائر في هندسة الأمن الإقليمي"، ثم يصاغ في مشكلة بحثية أدق، مثل: كيف أثرت التحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي في السياسات الخارجية لدول المغرب العربي؟ وهنا تتحول القضية من عنوان عام حول الأمن إلى سؤال يبحث في أثر بيئة إقليمية مضطربة في سلوك دول محددة.

كما يمكن أن يكون الموضوع العام هو "القضية الفلسطينية في العلاقات الدولية"، لكنه يظل واسعًا جدًا إذا لم يتحول إلى مشكلة دقيقة. فقد تصاغ المشكلة مثلًا في السؤال الآتي: كيف أثرت التحولات في مواقف القوى الكبرى بعد سنة 2000 م في مسار تدويل القضية الفلسطينية؟ أو: ما أثر الانقسام الفلسطيني الداخلي في قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على توظيف الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية؟، أو امكانية تخفيف الانقسام الداخلي الفلسطيني بعد طوفان الاقصى في 07 أكتوبر

2023م، في هذه الحالة لا يكتفي الباحث بالحديث العام عن القضية الفلسطينية، بل يحدد زاوية التحليل: هل يدرس أثر النظام الدولي؟ أم مواقف القوى الكبرى؟ أم دور المنظمات الدولية؟ أم أثر الانقسام الداخلي في الفعل الدبلوماسي الفلسطيني؟ ام العلاقات الوطنية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى؟.

وتبين هذه الأمثلة أن الموضوع الواحد يمكن أن ينتج أكثر من مشكلة، وأن قيمة الباحث تظهر في قدرته على اختيار الزاوية الأوضح والأكثر قابلية للبحث. فالمشكلة الجيدة لا تنفصل عن إمكانية جمع البيانات، ولا عن المنهج المناسب، ولا عن المفاهيم التي سيتم ضبطها لاحقًا. ولذلك فإن الطالب لا ينتقل إلى بناء الفروض أو اختيار المنهج إلا بعد أن يتأكد من أن المشكلة التي صاغها قابلة للتحليل، ومحددة في مجالها، ومتصلة فعلًا بموضوع علم السياسة أو العلاقات الدولية.

بناءً على ما سبق، نعتمد هنا قاعدة عملية مفادها أن المشكلة البحثية الجيدة هي التي تجمع بين خمسة عناصر: أن تكون واضحة في صياغتها، محددة في مجالها، ذات قيمة علمية أو سياسية، قابلة للبحث بالوسائل المتاحة، ومنسجمة مع المنهج والأدوات التي سيستعملها الباحث. وكلما اختلت إحدى هذه الحلقات ضعفت المشكلة، حتى لو كان الموضوع مهمًا أو حديثًا.

ومن الناحية المنهجية فالباحث يتعامل مع الظواهر البحثية السياسية بدءا من اختيار موضوع سياسي عام، ثم يضيقه زمانيًا ومكانيًا و مفهوميًا، ثم يبحث عن موضع الغموض أو العلاقة التي تستحق الدراسة، ثم يصوغ المشكلة في سؤال مركزي واضح، ثم يشتق منه أسئلة فرعية أو فروضًا بحسب طبيعة البحث. وبهذا تصبح المشكلة البحثية هي الجسر المنهجي الذي يصل بين الموضوع العام وبقية خطوات البحث: ضبط المفاهيم، بناء الفروض أو التساؤلات، اختيار المنهج، تحديد أدوات جمع البيانات، ثم تحليل النتائج وكتابتها.

02- بناء المفاهيم البحثية:

تُعدّ المفاهيم من أهم أدوات التفكير العلمي؛ لأن الباحث لا يتعامل مع الواقع مباشرة في صورته الخام، بل يتعامل معه من خلال ألفاظ ومعانٍ ومقولات تساعده على التمييز، والتصنيف، والمقارنة، والتفسير. فالظواهر السياسية والاجتماعية لا تُفهم بمجرد وصفها، وإنما من خلال مفاهيم تسمّيها وتحدد حدودها: الدولة، السلطة، الشرعية، المشاركة السياسية، التمثيل، النظام الحزبي، الثقافة السياسية، الأمن، التنمية، الديمقراطية، السيادة، المواطنة، التحالفات الدولية، الصراع الحدودي، المنظمات

الدولية، ...وغيرها. ومن دون تحديد المفاهيم وضبطها يبقى الواقع متداخلًا، وتبقى **الظواهر متشابهة في ظاهرها، لأن الباحث لا يمتلك الأدوات الذهنية التي تمكنه من الفصل بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي أو قانوني أو اقتصادي**[1].

وإذا كانت المشكلة البحثية تحدد السؤال المركزي للبحث، فإن المفاهيم تحدد اللغة العلمية التي سيجيب بها الباحث عن ذلك السؤال. فالباحث الذي يدرس " التعاون الدولي " لا يستطيع أن يتقدم في بحثه قبل أن يحدد معنى التعاون الدولي، وموضوعه، ومستواه، ومؤشراته. والباحث الذي يدرس " المشاركة السياسية " يحتاج إلى التمييز بين المشاركة الانتخابية، والمشاركة الحزبية، والمشاركة الرقمية، والانخراط في المجتمع المدني والفعالية الاجتماعية المختلفة. ومن ثمّ، فإن المفاهيم ليست ألفاظًا توضع في المقدمة أو الإطار النظري فقط، بل هي أدوات تنظم النظر إلى الظاهرة وتضبط حدود البحث[2].

إن المفاهيم البحثية هي عمدة البحث بل كل البحث إن شئت، فهي يترجم بها الباحث فكرته البحثية، وبها يصوغ اشكاليته، وفرضياته، وتساؤلاته، وتحدد المقاربة التي ينتهجها البحث لتفسير الظاهرة المدروسة. بل إن الظاهرة يعبر عنها بواسطة مفاهيم علمية .

- **تعريف المفهوم:** يمكن تعريف المفهوم، وجمعه "مفاهيم " ، بأنه بناء ذهني أو تجريد علمي يدل على ظاهرة أو خاصية أو علاقة، يستوعبه أهل المجتمع العلمي ذي الصلة بالظاهرة المبحوثة، ويستعمله الباحث لتسمية جانب من الواقع وتنظيمه وفهمه. فالمفهوم لا يساوي الشيء ذاته، بل يشير إليه من خلال معنى محدد. لذلك فإن مفهوم " الدولة " لا يعني كل دولة قائمة في الواقع، بل يشير إلى خصائص عامة تسمح لنا بتمييز الدولة عن القبيلة أو الحزب أو المنظمة الدولية. ومفهوم " الديمقراطية " لا يشير إلى دولة معينة، بل إلى بناء نظري يتضمن عناصر مثل المشاركة، والتنافس، والتمثيل، والحقوق، والمساءلة، بحسب الزاوية النظرية التي يعتمدها الباحث[3]، ولا ينبغي ان يعتقد الباحث أن المفهوم هو مجرد مصطلح من كلمة واحدة، فقد يكون المفهوم جملة ومجموعة مفردات، فلو اعطينا المثال التالي، عن بحث يدور حول " الموارد الذاتية للجماعات المحلية "، فإن المفاهيم هنا متشابكة ، فالموارد الذاتية مفهوم، والجماعات المحلية مفهوم، والموارد الذاتية للجماعات المحلية تعتبر كذلك مفهوما مركبا يحتاج إزالة الغموض حوله،

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 34-35.

[2]-Anol Bhattacherjee , Op.cit, p 43.

[3] - ينظر: - موريس أنجرس، مرجع سابق، ص ص 158-159.
- الزهرة الأسود، **"المفاهيم والمتغيرات في البحث العلمي"**، *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مجلد 05، عدد 01، 2022، ص 275 .

- **المفهوم والتعريف: ضرورة التمييز.**

ينبغي التمييز بين المفهوم والتعريف .فالمفهوم هو البناء الذهني أو اللفظ العلمي الذي يشير إلى الظاهرة، أما التعريف فهو العملية التي يحدد بها الباحث معنى هذا المفهوم وحدوده وباختصار فالمفهوم هو اللفظ العام المتداول . فـ" المشاركة السياسية " مفهوم، أما قولنا إنها: " مجموعة الأفعال التي يقوم بها المواطنون للتأثير في اختيار الحكام أو في القرارات العامة " فهو تعريف لهذا المفهوم. و " الشرعية السياسية "مفهوم، أما تحديدها بأنها " درجة قبول المحكومين بحق السلطة في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات الملزمة " فهو تعريف يضبط المعنى المقصود في البحث[1].

وعليه، فالمفهوم قد يكون واسعًا ومفتوحًا على أكثر من معنى، بينما يأتي التعريف ليحصر المعنى الذي سيشتغل عليه الباحث. ولهذا فإن الخلط بين المفهوم والتعريف يؤدي إلى اضطراب في البحث؛ فقد يستعمل الطالب مفهومًا مثل " الاستقرار السياسي " في عنوان الدراسة، ثم يتحدث عنه مرة بمعنى التوافق السياسي، ومرة بمعنى استمرار الحكومة، ومرة بمعنى رضا المواطنين، ومرة بمعنى فعالية المؤسسات. والصحيح أن يحدد منذ البداية التعريف الذي سيعتمده، ثم يلتزم به في صياغة الفروض، واختيار المؤشرات، وتحليل النتائج[2].

وتزداد أهمية هذا التمييز في الدراسات السياسية لأن كثيرًا من مفاهيمها مفاهيم خلافية أو متعددة الدلالة. فمفهوم " الشرعية " قد يستعمل بمعنى قانوني، أو اجتماعي، أو سياسي، أو أخلاقي. ومفهوم " الأمن" قد يحيل إلى الأمن العسكري، أو الأمن الإنساني، أو الأمن المجتمعي، أو الأمن الطاقوي. ومفهوم " الديمقراطية " قد يُعرَّف تعريفًا ضيقًا يركز على الانتخابات والتنافس، أو تعريفًا واسعًا يضيف الحقوق والحريات والمساواة وجودة المشاركة. لذلك لا يكفي أن يورد الباحث تعريفات كثيرة، بل عليه أن يحدد التعريف الذي يعتمده، وأن يبين صلته بمشكلته البحثية[3].

[1] - الزهرة الأسود، المرجع نفسه.

[2] - Paul Pennings, “Relating Theory and Concepts to Measurements: Bridging the Gap,” in Hans Keman and Jaap J. Woldendorp (eds.), **Handbook of Research Methods and Applications in Political Science**, Edward Elgar Publishing, 2016, pp. 54-55

[3] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 35.

-أنواع التعريفات: من اللغوي إلى الحقيقي.

لا يتعامل الباحث مع المفهوم بتعريف واحد دائمًا، لأن وظيفة التعريف تختلف باختلاف طبيعة المفهوم ومرحلة البحث ونوع الدراسة. لذلك يمكن التمييز بين عدد من التعريفات التي يحتاج إليها الباحث بدرجات متفاوتة وهي أنواع مختلفة للتعريفات: التعريف اللغوي، والتعريف المعجمي، والتعريف الاصطلاحي، ثم التعريف الاسمي، والتعريف الحقيقي، والتعريف الإجرائي.

- **التعريف اللغوي:** يرجع إلى الأصل العام للكلمة في اللغة، ويكشف عن جذرها الدلالي الأول. ولا يكون هذا التعريف مجرد ترف تمهيدي، بل يكون مفيدًا عندما يحمل المعنى اللغوي جزءًا من مضمون المفهوم العلمي. مثال ذلك مفهوم التمثيل؛ إذ يفيد المعنى اللغوي فكرة المماثلة أو التشابه أو قيام شيء مقام شيء آخر[1] ، وهذا المعنى يساعد على فهم مضمون التمثيل السياسي، حيث يقوم النائب أو المؤسسة التمثيلية بالتعبير عن جماعة أو مصالح أو إرادة لا تحضر مباشرة في عملية القرار . وجودة " التمثيل السياسي " يقوم على تحقق درجة المشابهة بين طرفي التمثيل وهما الناخب والمنتَخَب، وكذلك مفهوم " الانتخاب " فمصدره اللغوي من فعل نَخَبَ و " نَخَبَ... إنتخب الشيء أي اختاره، و النخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم... والانتخاب هو الاختيار ... " [2] ، والانتخاب بالدلالة السياسية هو اختيار من بين مجموعة من المترشحين، ومع ذلك، لا يكفي التعريف اللغوي وحده، لأنه غالبًا ما يكون المفهوم وحت لغويا متعدد الدلالة ولا يحدد المعنى البحثي الدقيق، فما بلك اصطلاحيا[3].

- **التعريف المعجمي:** إذ أن للمعاجم نوعان، معاجم لغوية، ومعاجم علمية أو " موسوعات "، فالمعاجم اللغوية والقواميس تورد المعاني اللغوية للألفاظ، وهناك المعاجم العلمية، إذ لكل علم مفرداته، وقواميسه المؤلفة من طرف علماء ومؤسسات متخصصة، كالمعجم الاقتصادي، والمعجم القانوني والدستوري، والموسوعة السياسية، وموسوعة العلوم الاجتماعية ....، وهذه العاجم والقواميس والموسوعات تقدم شروحات ومعاني وتعريفات دلالية مُجمع عليها في الحقل العلمي والمعرفي ذوي الصلة، ويستفيد منه الباحث في بداية ضبط المفهوم، خاصة عندما يكون المصطلح متداولًا في اللغة العامة وله استعمالات متعددة. غير أن التعريف المعجمي يبقى تمهيديًا، ولا يغني عن التعريف الاصطلاحي أو الإجرائي.

---

[1] - جبران مسعود ، **معجم الرائد**، الطبعة السابعة ، بيروت (لبنان)، دار العلم للملايين ،1992 ، ص 712.
- ابن منظور ، **لسان العرب** ، تحقيق ياسر سليمان أبو شادي وَ مجدي فتحي السيد ، القاهرة : دار التوفيقية للطباعة ، طبعة 2009، ج 13 ، ص 23.
- أبي الحسين أحمد بن فارس ، **معجم مقاييس اللغة** ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، بيروت (لبنان) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزء الخامس، بدون سنة نشر، ص ..296.
- أوليفيه دوهاميل،ايف ميني، **المعجم الدستوري**، ترجمة منصور القاضي، بيروت (لبنان) ،الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ،1996 ، ص 337.

[1] - daerty , (william),(editor in chief), **International encyclopedia of the social sciences**, 2nd edition , vol07, new York,2008. P172-173.

[2] - ابن منظور ، مرجع سابق ، ج 14 ، ص 85.
[3] - الزهرة الاسود، مرجع سابق، ص 276.

- **التعريف الاصطلاحي:** وهو التعريف الذي يستعمله أهل الاختصاص داخل حقل معرفي معين. فمفهوم "الشرعية" في علم السياسة لا يقف عند معناه اللغوي، بل يحيل إلى علاقة قبول واعتراف بين السلطة والمجتمع. ويحتاج الباحث إلى التعريف الاصطلاحي عندما يريد ربط مفهومه بأدبيات التخصص وبالنقاش العلمي السابق.

- **التعريف الاسمي :** يقصد بالتعريف الاسمي ذلك التعريف الذي يحدد معنى اللفظ أو المصطلح كما يريد الباحث استعماله في بحثه. فهو لا يهدف إلى الكشف عن حقيقة الظاهرة في ذاتها، بل إلى بيان المقصود من الكلمة حتى لا يقع التباس في الفهم. ولهذا يقرر بيتل سيلسيتين " Celestine N Bittle "، أن التعريف الاسمي يشرح معنى الكلمة، بينما لا يدعي أنه يشرح حقيقة الشيء نفسه[1].

ويفيد التعريف الاسمي خاصة عندما يكون المصطلح غامضا، أو متعدد المعاني، أو مستعملا بمعنى خاص داخل البحث. فإذا قال الباحث: " أقصد بالشباب في هذه الدراسة الفئة العمرية من 18 إلى 35 سنة "، فهو لا يقدم نظرية في الشباب، بل يحدد فقط معنى الكلمة داخل بحثه. وإذا قال: " أقصد بالمشاركة السياسية في هذه الدراسة المشاركة الانتخابية فقط "، فهو يستعمل التعريف الاسمي حتى يمنع الخلط بين التصويت، والانتماء الحزبي، والاحتجاج، والمشاركة الرقمية، ويكون أكثر وضوحا واستيعابا ومواكبة للتطورات العلمية [2].

وتكمن أهمية التعريف الاسمي في أنه يمنح البحث قدرا أوليا من الدقة اللغوية والمنهجية. فالباحث لا يترك القارئ يتصور المفهوم كما يشاء، بل يضع له معنى محددا منذ البداية. غير أن التعريف الاسمي، على أهميته، يبقى محدودا؛ لأنه قد يعجز الباحث عن إعطاء معنى تعبيري عن أحد المفاهيم بدقة[3]، فبالتالي التعريف الإسمي لا يكفي وحده لتحليل الظاهرة أو قياسها. لذلك يكون غالبا خطوة أولى تمهيدية، لا نهاية عملية بناء المفهوم.

- **التعريف الحقيقي:** يقصد بالتعريف الحقيقي، أو الواقعي، فيتجاوز بيان معنى اللفظ إلى محاولة بيان ماهية الشيء أو خصائصه الأساسية. فإذا كان التعريف الاسمي يجيب عن سؤال: ماذا نقصد بهذه الكلمة؟ فإن التعريف الحقيقي يجيب عن سؤال: ما حقيقة الشيء أو الظاهرة التي نتحدث عنها؟ ولهذا يميز بيتل "Bittle " بين التعريف الاسمي الذي يشرح معنى الكلمة، والتعريف الحقيقي الذي يشرح ما يكون عليه الشيء في ذاته[4].

---

[1]-Celestine N Bittle, **The Science Of Correct Thinking: Logic**, ed 2007 ,Kessinger Publishing, USA,p 76.

2- Madeleine Grawitz , **Méthodes des sciences sociales** , 11eme édi, Dalloz ,2000, p 18.

[3] - محد شلبي، مرجع سابق، ص 36.

[4] - Celestine N Bittle, Op.cit, p 76.

وفي علم السياسة، يظهر التعريف الحقيقي عندما نحاول تحديد الخصائص الجوهرية للمفهوم[1]. فتعريف الدولة بأنها جماعة بشرية مستقرة على إقليم معين، تخضع لسلطة سياسية ذات سيادة، هو تعريف حقيقي لأنه لا يشرح كلمة "دولة" فقط، بل يحدد العناصر التي تجعل الدولة دولة: الشعب، الإقليم، السلطة، والسيادة. وكذلك تعريف الحزب السياسي بأنه تنظيم يسعى إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير فيها عبر برنامج سياسي وقاعدة اجتماعية هو تعريف حقيقي لأنه يميز الحزب عن الجمعية، أو النقابة، أو جماعة الضغط.

ويفيد التعريف الحقيقي في البحوث النظرية والتحليلية؛ لأنه يساعد على ضبط حدود الظاهرة وتمييزها عن الظواهر القريبة منها بواسطة مؤشرات قادرة على اثبات هذا الواقع[2]. غير أن هذا النوع من التعريفات قد يظل عاما إذا لم يتحول إلى أبعاد ومؤشرات عند الحاجة. فتعريف " الديمقراطية " بأنها حكم الشعب أو نظام يقوم على المشاركة والتنافس لا يكفي في بحث ميداني، ما لم يحدد الباحث كيف سيلاحظ المشاركة، وكيف سيقيس التنافس، وما المؤشرات التي سيعتمدها للحكم على وجود الديمقراطية أو ضعفها.

- **التعريف الإجرائي:** أما التعريف الإجرائي فهو أكثر أنواع التعريفات اتصالا بالبحث الميداني والقياس العلمي. فهو لا يكتفي ببيان معنى المفهوم، ولا بذكر خصائصه العامة، بل يحدد كيف يمكن ملاحظته أو قياسه في الواقع. وتعود جذور التعريفات الإجرائية إلى أعمال الفيزيائي بريد جمان " Bridgman "، وبعد ذلك نقلها علماء الاجتماع إلى ميدان الدراسات الاجتماعية[3]، وأن جوهره يتمثل في تعريف المفهوم من خلال العمليات أو الإجراءات التي نستعملها لقياسه أو ملاحظته أو تسجيله.

فإذا كان الباحث يدرس " جودة الأداء الإداري "، فإن التعريف الإجرائي لا يكتفي بالقول إن " جودة الأداء الإداري "، هي قيام الموظفين بالمهام الموكلة إليهم، بل يحولها إلى مؤشرات مثل: الاستغراق الزمني للخدمة ، المصالح الإدارية المتدخلة، نزاهة الموظفين، رضا المواطنين عن الخدمة، وإذا كان يدرس "المشاركة السياسية"، فإنه يحولها إلى مؤشرات مثل: التصويت، والانتماء الحزبي، وحضور الاجتماعات السياسية، والتوقيع على العرائض، والمشاركة في الحملات الانتخابية، أو التفاعل السياسي عبر الوسائط الرقمية[4].

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 37.
[2] - موريس انجرس، مرجع سابق، ص ص 164-165.
[3] - أنظر: محمد شلبي ، المرجع السابق نفسه.
[4] - Anol Bhattacherjee , Op cit, p 11.

وتبرز قيمة التعريف الإجرائي عندما يكون المفهوم مجردا أو غير قابل للملاحظة المباشرة. فالشرعية، والولاء، والاغتراب، والثقة، والاستقرار، والديمقراطية، مفاهيم لا ترى مباشرة في الواقع، وإنما يستدل عليها من خلال مؤشرات. ولهذا يؤكد باتشيرجي " Bhattacherjee " أن البحث العلمي يحتاج إلى تعريفات إجرائية تحدد المفاهيم بحسب الطريقة التي ستقاس بها امبريقيا، لأن التعريفات المعجمية أو العامة لا تكفي لبناء بحث قابل للفحص.

وبذلك يمثل التعريف الإجرائي حلقة وصل بين المفهوم والمتغير. فالمفهوم يكون عادة مجردا، أما المتغير فهو تمثيل قابل للملاحظة أو القياس لذلك المفهوم. أي تحديد مجموعة من المؤشرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحدد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام[1].، فإذا كان "الثقة السياسية" مفهوما، فإن "درجة الثقة في البرلمان" أو "درجة الثقة في الحكومة" تصبح متغيرات يمكن قياسها. ولهذا لا يكتمل ضبط المفهوم في البحث الميداني إلا عندما ينتقل الباحث من المفهوم إلى الأبعاد، ثم من الأبعاد إلى المؤشرات، ثم من المؤشرات إلى أدوات جمع البيانات

ومن هنا يحتاج الباحث إلى التعريف اللغوي والمعجمي عندما يكون اللفظ ملتبسًا أو عندما تساعد دلالته الأصلية على فهم المفهوم، ويحتاج إلى التعريف الاصطلاحي عندما يريد إدخاله في أدبيات التخصص، ويحتاج إلى التعريف الاسمي عندما يحدد معنى خاصًا داخل دراسته، ويحتاج إلى التعريف الحقيقي عندما يريد بيان ماهية الشيء وخصائصه، ويحتاج إلى التعريف الإجرائي بواسطة مؤشرات عندما يريد جمع بيانات أو بناء أداة أو اختبار فرضية.

- **وظيفة المفاهيم وعلاقتها بالمتغيرات:**

تؤدي المفاهيم وظائف أساسية في البحث العلمي. فهي تمنح الباحث لغة علمية مشتركة مع المجتمع العلمي الذي ينتمي إليه، وتساعده على تنظيم الواقع وتصنيفه، وتتيح له بناء علاقات بين الظواهر بدل الاكتفاء بوصفها. كما أن المفاهيم هي المادة الأولية للنظريات؛ فالنظرية لا تبنى من وقائع خام، بل من مفاهيم وعلاقات بين مفاهيم. ولهذا فإن ضعف المفاهيم يؤدي غالبًا إلى اضطراب البحث كله: أي مشكلة غامضة، فروض غير دقيقة، أدوات غير مناسبة، ونتائج عامة[2].

وفي علم السياسة تؤدي المفاهيم وظيفة إضافية، لأنها تساعد على ضبط الخلاف حول الظواهر السياسية. فالباحثون قد يختلفون في تعريف الديمقراطية، أو الشرعية، أو الإرهاب، أو الأمن الإنساني، لكن هذا الخلاف لا يكون عيبًا إذا صرّح الباحث

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 38.
[2] - محمد شلبي ، مرجع سابق، ص ص 38-39.

بالتعريف الذي يعتمده وبيّن حدوده ومبرراته. أما الخلل فيقع عندما يستعمل الباحث المفهوم استعمالًا متقلبًا، أو ينقل تعريفات كثيرة دون أن يختار منها ما يناسب مشكلته ومنهجه.

أما علاقة المفاهيم بالمتغيرات فهي علاقة انتقال من التجريد إلى القياس. فالمفهوم هو بناء ذهني عام، أما المتغير فهو الصيغة القابلة للملاحظة أو القياس من ذلك المفهوم. فإذا كانت " الصراع الدولي " مفهوما ، فإن الأعمال العدوانية الدولية، وغلق الحدود، وميزانية التسلح، وبناء تحالفات مضادة، وغلق التمثيليات الديبلوماسية، وتخفيض التمثيل القنصلي وطرد السفراء.. ، تمثل متغيرات أو مؤشرات يمكن قياسها. و صورًا قابلة للملاحظة من ذلك المفهوم.

ولهذا لا ينبغي الخلط بين المفهوم والمتغير. فالمفهوم يجيب عن سؤال: ماذا ندرس؟ أما المتغير فيجيب عن سؤال: كيف يظهر ما ندرسه في الواقع؟ وكلما كان المفهوم مجردًا، احتاج الباحث إلى تفكيكه إلى أبعاد ثم مؤشرات. وبهذه العملية تصبح المفاهيم صالحة لبناء الفروض وتحليل البيانات.

- **جانب عملي:**

صياغة المفاهيم البحثية تعني تحويل المفهوم من لفظ عام إلى أداة تحليلية صالحة للاستخدام داخل البحث. وتتم هذه العملية عبر خطوات مترابطة: يبدأ الباحث بتحديد المفهوم المركزي في عنوانه أو مشكلته، ثم يرجع إلى الأدبيات السابقة لمعرفة أهم التعريفات والاتجاهات، ثم يميز بين التعريفات المتقاربة والمتعارضة، ثم يختار التعريف الأنسب لموضوعه، ثم يترجمه إلى أبعاد ومؤشرات كلما كان البحث يحتاج إلى ملاحظة أو قياس.

فإذا كان الباحث يدرس " الأمن الطاقوي "، فعليه أن يحدد أولًا هل يقصد أمن الإمدادات، أم تنويع مصادر الطاقة، أم القدرة على الوصول إلى الطاقة بأسعار معقولة، أم حماية البنية التحتية للطاقة. معنى ذلك عمليا أنَّ بناء المفاهيم البحثية يمر بثلاث لحظات متكاملة: لحظة الفهم الأولي عبر التعريف اللغوي والمعجمي عند الحاجة، ولحظة الضبط العلمي عبر التعريف الاصطلاحي والاسمي والحقيقي، ثم لحظة التشغيل البحثي عبر التعريف الإجرائي الذي يحول المفهوم إلى أبعاد ومؤشرات. ولا يشترط أن تظهر هذه اللحظات كلها بالقدر نفسه في كل بحث؛ فالدراسات النظرية تحتاج أكثر إلى التعريف الاصطلاحي والحقيقي، بينما تحتاج الدراسات الميدانية إلى التعريف الإجرائي بدرجة أكبر.

03- بناء الفرضيات البحثية:

بعد اختيار الموضوع وصياغة المشكلة البحثية وضبط المفاهيم، ينتقل الباحث إلى بناء الفرضيات بوصفها إجابات مؤقتة عن السؤال البحثي. فالفرضية لا تُصاغ في فراغ، بل تنبثق من الإشكالية وتستند إلى المفاهيم والمتغيرات المحددة سابقًا. وهي تمثل انتقالًا من الوصف العام للظاهرة إلى اقتراح علاقة قابلة للاختبار بين عناصرها. لذلك تعد صياغة الفرضيات خطوة تمهيدية لاختيار المنهج والأدوات وتحليل البيانات.

❖ تعريف الفرضية وخصائصها:

تعد الفرضية إحدى الحلقات الأساسية في بناء البحث العلمي، لأنها تمثل الانتقال من مجرد طرح المشكلة إلى اقتراح تفسير مؤقت لها. فهي ليست جوابًا نهائيًا، ولا حكمًا مسبقًا، بل لقرار غير محقق في العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وصياغة احتمالية قابلة للفحص والاختبار. وقد عرّفت بأنها ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، أو بأنه تقرير واضح يشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة[1]. وهو ما يفيد في إبراز أن الفرضية لا تقوم على مفهوم واحد معزول، بل على علاقة بين عناصر أو متغيرات قابلة للدراسة.

ويعرّف عامر محمد قنديلجي الفرضية بأنها " حل محتمل لمشكلة البحث، أو تخمين ذكي لسبب المشكلة، أو رأي مبدئي في حلها، أو تفسير مؤقت لها "[2] . ويمتاز هذا التعريف بأنه يربط الفرضية مباشرة بالمشكلة البحثية، فلا تكون الفرضية عبارة عامة، بل إجابة محتملة عن سؤال طرحه الباحث في بداية الدراسة. وهو ما يؤكد أن الفرضية لا ينبغي أن تكون عشوائية، بل يجب أن تستند إلى معلومات وخبرة وخلفية علمية.[2]

فيما ينظر موريس أنجرس إلى الفرضية بوصفها إجابة مقترحة عن سؤال البحث، كما يعرّفها من خلال ثلاث خصائص رئيسية: " فهي تصريح، وتنبؤ، ووسيلة للتحقق الإمبيريقي "[3]. فهي تصريح لأنها تصاغ في جملة واضحة؛ وهي تنبؤ لأنها تقدم توقعًا لما يمكن أن يكشفه الواقع؛ وهي وسيلة للتحقق لأنها لا تكتفي بالقول، بل توجه الباحث إلى اختبار مدى مطابقة هذا التوقع للمعطيات.

[1] - أنظر: محمد شلبي، مرجع سابق، ص 41.
[2] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 57.
[3] - موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 57.

ويضيف أنول باتشيرجي تمييزًا مهمًا بين القضية النظرية والفرضية؛ فالقضية النظرية تصوغ علاقة بين مفاهيم أو بنيات مجردة، أما الفرضية فهي الصياغة الإمبيريقية لهذه العلاقة في صورة علاقة بين متغيرات قابلة للاختبار. فالفرضية، بهذا المعنى، لا تظل في المستوى النظري العام، بل تنزل إلى مستوى المتغيرات والمؤشرات والبيانات[1].

ومن هذه التعريفات يمكن استخلاص خصائص الفرضية العلمية: أنها إجابة مؤقتة عن مشكلة البحث، وأنها تصوغ علاقة بين متغيرين أو أكثر، وأنها قابلة للاختبار، وأنها تستند إلى معرفة سابقة لا إلى التخمين العشوائي، وأنها توجه جمع البيانات وتحليلها، وأنها قابلة للقبول أو الرفض أو التعديل بحسب نتائج البحث.

❖ مصادر الفرضيات:

لا تنشأ الفرضيات من فراغ، بل تتولد من مصادر متعددة. أول هذه المصادر هو خبرة الباحث ومعرفته التخصصية، فكلما كان الباحث متمكنًا من موضوعه كان أقدر على ملاحظة العلاقات الممكنة بين الظواهر. وثانيها الملاحظة العادية أو الملاحظة العلمية، إذ قد تقود ملاحظة تكرار سلوك سياسي معين إلى افتراض علاقة بينه وبين عامل آخر. وثالثها الدراسات السابقة، لأنها تكشف للباحث ما تم التوصل إليه، وما بقي موضع خلاف أو نقص أو حاجة إلى اختبار جديد[2].

ومن مصادر الفرضيات أيضًا النظريات القائمة؛ فالنظرية قد تقود الباحث إلى استنباط فرضية قابلة للاختبار في حالة معينة. كما قد تنشأ الفرضيات من المقارنة بين حالات مختلفة، أو من ملاحظة تناقض بين الواقع وما تقرره الأدبيات، أو من تطور معرفي يفتح زاوية جديدة للنظر في الظاهرة. وفي علم السياسة، قد تنبع الفرضية من حدث انتخابي، أو أزمة سياسية، أو تغير في السلوك الحزبي، أو تحول في مواقف الدول، أو من ظاهرة متكررة مثل العزوف الانتخابي أو ضعف الثقة في المؤسسات[3].

❖ علاقة الفرضيات بالمتغيرات والإشكالية البحثية:

ترتبط الفرضية بالإشكالية البحثية ارتباطًا مباشرًا؛ فالإشكالية تطرح السؤال المركزي، والفرضية تقدم إجابة محتملة عنه. فإذا كانت الإشكالية تسأل: ما أثر ضعف الثقة في المؤسسات المنتخَبة على المشاركة الانتخابية؟ فإن الفرضية قد تصاغ هكذا: كلما انخفضت الثقة في المؤسسات المنتَخَبة، تراجعت المشاركة الانتخابية. وهنا تظهر العلاقة بين الإشكالية والفرضية: الإشكالية تحدد موضع الغموض، والفرضية تقترح العلاقة التي سيختبرها الباحث.

---

[1]- Anol Bhattacherjee, Op.cit,p13.

[2] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 42

[3] - المرجع نفسه، ص ص 42،43.

كما ترتبط الفرضية بالمتغيرات؛ لأنها لا تصاغ علميًا إلا عندما تحدد العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع، وقد تدخل متغيرات وسيطة أو ضابطة بحسب طبيعة الموضوع. فالمتغير المستقل هو العامل الذي يفترض الباحث أنه يؤثر، والمتغير التابع هو الظاهرة التي يراد تفسيرها. لذلك لا تكفي صياغة عامة مثل: " الثقافة السياسية مهمة للديمقراطية "، بل ينبغي تحويلها إلى علاقة أوضح مثل: " كلما ارتفع مستوى الثقافة السياسية زادت المشاركة الانتخابية "[1].

وفي هذا السياق، يوضح باتشيرجي أن الفرضيات القوية هي التي تحدد المتغيرات بوضوح، وتبين اتجاه العلاقة بينها، وتسمح باختبارها إمبيريقيًا. فالفرضية الضعيفة تكتفي بالقول إن متغيرين " مرتبطان "، أما الفرضية الأقوى فتحدد هل العلاقة إيجابية أم سلبية، وهل تتضمن افتراضًا سببيًا أم مجرد ارتباط[2].

❖ شروط صياغة الفرضيات الجيدة:

لكي تكون الفرضية جيدة، ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط. أولها الوضوح والدقة، بحيث لا تكون غامضة أو محملة بأكثر من معنى. وثانيها القابلية للتحقق، أي أن يستطيع الباحث جمع بيانات أو معطيات تساعد على اختبارها. وثالثها أن تكون مرتبطة مباشرة بالمشكلة البحثية، فلا تصاغ فرضية خارج السؤال المركزي للدراسة. ورابعها أن تحدد العلاقة بين المتغيرات بوضوح[3].

ومن شروط الفرضية الجيدة أيضًا أن تكون منسجمة مع الحقائق العلمية المعروفة، فلا تكون خيالية أو مستحيلة أو متناقضة مع المعطيات الأساسية. كما ينبغي أن تكون قابلة للقياس، وأن تستخدم ألفاظًا محددة، وأن تتجنب العبارات القيمية أو الإنشائية. فلا يصح مثلًا أن نقول: " النظام الانتخابي عادل "، لأن هذه عبارة معيارية صعبة القياس إن لم تكن مستحيلة، بل يمكن صياغتها بحثيًا هكذا: " يساهم نمط التمثيل النسبي في رفع فرص تمثيل الأحزاب الصغيرة مقارنة بنظام الأغلبية "[4].

❖ أنواع الفرضيات :

يمكن تصنيف الفرضيات من زوايا متعددة. فمن حيث طبيعة العلاقة، يمكن التمييز بين فرضيات وصفية وفرضيات علائقية. الفرضية الوصفية تركز على وصف ظاهرة أو اتجاه، مثل: "تتزايد المشاركة السياسية الرقمية لدى الشباب الجامعي " .

[1] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 57.

[2] - Anol Bhattacherjee, Op cit, p14.

[3] - محمد شلبي ، مرجع سابق، ص43.

[4] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 59.

أما الفرضية العلائقية فتفترض وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، مثل: " كلما ارتفع مستوى الثقة في المؤسسات زادت المشاركة الانتخابية ".

ومن حيث اتجاه العلاقة، يمكن التمييز بين فرضيات اتجاهية وغير اتجاهية. الفرضية الاتجاهية تحدد طبيعة العلاقة، مثل: " كلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية "، أما الفرضية غير الاتجاهية فتكتفي بتقرير وجود علاقة دون تحديد اتجاهها، مثل: " توجد علاقة بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية " .

ومن حيث الاختبار الإحصائي، قد نجد الفرضية الصفرية التي تقرر عدم وجود علاقة أو فرق دال، والفرضية البديلة التي تقرر وجود علاقة أو فرق[1]. ومن خلال الأمثلة التالية، سنوضح كلا النوعين لذات العلاقة بين المتغيرات :

- **بحث حول المشاركة الانتخابية:**

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم والمشاركة الانتخابية .
- الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التعليم والمشاركة الانتخابية .

- **بحث حول الثقة السياسية:**

- الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة في الأحزاب السياسية على نسبة التصويت .
- الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة في الأحزاب السياسية على نسبة التصويت .

- **بحث في العلاقات الدولية:**

- الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومستوى التعاون بين الدول .
- الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الاعتماد الاقتصادي المتبادل ومستوى التعاون بين الدول.

أما موريس أنجرس فيقدم تصنيفًا مهمًا بحسب عدد المتغيرات، وهو التصنيف الذي نعتمده هنا لأنه أكثر وضوحًا للباحث ، ويحتوي كل تصنيفات الفرضيات الأخرى، إذ مهما كان نوع الفرضية، فإنه يحكمها عدد المتغيرات التي تتحدد بواسطتها، فنكون أمام ثلاثة أنواع من الفرضيات بدلالة المتغيرات.

[1]- Anol Bhattacherjee, Op cit, p13.

- **الفرضية أحادية المتغير:** وهي التي تركز على ظاهرة واحدة بهدف وصفها أو تتبع تطورها، مثل: " تتزايد نسبة المشاركة الانتخابية بين الشباب في الانتخابات المحلية ". هذا النوع يفيد في الدراسات الوصفية، لكنه لا يفسر العلاقة بين متغيرين[1].

-الفرضية ثنائية المتغيرات: وهي الأكثر استعمالًا في البحوث التفسيرية، لأنها تربط بين متغير مستقل ومتغير تابع. مثال ذلك في علم السياسة: " كلما انخفضت الثقة في الأحزاب السياسية، تراجعت المشاركة الانتخابية ". هنا لدينا متغير مستقل هو الثقة في الأحزاب، ومتغير تابع هو المشاركة الانتخابية. ويمكن اختبار هذه العلاقة باستبيان أو مقابلات أو بيانات انتخابية[2].

-**الفرضية متعددة المتغيرات:** وهي التي تفترض علاقة بين أكثر من متغيرين. وهذا النوع مهم في العلوم السياسية لأن الظواهر السياسية غالبًا مركبة. مثال ذلك: " تتأثر المشاركة الانتخابية لدى الشباب بمستوى التعليم، والثقة في المؤسسات، والانتماء الحزبي، وكثافة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ". وفي العلاقات الدولية يمكن صياغة فرضية متعددة المتغيرات مثل: " يتأثر قوة موقف الدولة من القضية الفلسطينية بطبيعة السياسة للداخلية، وضغط الرأي العام الداخلي، وموقعها في النظام الدولي "[3].

وبناء على ذلك، فإن الطالب في هذه المطبوعة يعتمد الفرضية عندما يكون بحثه تفسيريًا أو اختباريًا، ويكتفي بالتساؤلات عندما يكون بحثه استكشافيًا أو وصفيًا أو عندما تكون المعرفة السابقة بالموضوع محدودة. وفي كل الحالات، ينبغي أن تنبع الفرضية من الإشكالية، وأن ترتبط بالمفاهيم، وأن تحدد المتغيرات، وأن تكون قابلة للاختبار ضمن حدود البحث.

[1] - موريس انجرس، مرجع سابق، ص 155.
[2] - المرجع نفسه، ص 156.
[3] - المرجع نفسه.

الفصل الثالث: مستويات وأصناف البحث العلمي

تُعرض مستويات البحث العلمي في كتب المنهجية بصيغ متعددة؛ فهناك من يسميها مستويات البحث، وهناك من يعالجها بوصفها وظائف العلم، وهناك من يدرجها ضمن أهداف العلم . وأصناف البحوث العلمية، ولا يعود هذا الاختلاف إلى تناقض في الفكرة، بل إلى اختلاف زاوية النظر: فإذا نظرنا إليها من جهة ما ينجزه البحث قلنا وظائف العلم، وإذا نظرنا إليها من جهة الغايات قلنا أهداف العلم، وإذا نظرنا إليها من جهة التدرج في بناء المعرفة قلنا مستويات البحث. والأنسب في منهجية التحليل السياسي أن نستعمل عبارة مستويات البحث العلمي، لأن الباحث السياسي لا يشتغل بالظاهرة دفعة واحدة، بل يبدأ غالبًا بوصفها، ثم تصنيفها، ثم تفسيرها، ثم محاولة توقع مسارها[1].

ولا ينبغي فهم هذه المستويات بوصفها مراحل ميكانيكية جامدة، بل بوصفها درجات معرفية متداخلة. فقد ينجز الباحث وصفًا دقيقًا دون أن يبلغ التفسير، وقد ينتقل من التصنيف إلى التفسير إذا امتلك معايير واضحة للمقارنة، وقد يحاول التوقع إذا كان لديه تفسير مقبول للعلاقات بين المتغيرات. ومن ثم فإن قيمة هذه المستويات أنها تساعد الباحث على معرفة طبيعة ما ينجزه في بحثه: هل هو يصف؟ أم يصنف؟ أم يفسر؟ أم يتوقع، فيما يبدوا أنَّ التكامل بين هذه المستويات أقرب لروح البحث العلمي من توظيف مستوى بحثي دون آخر، خاصة أنَّ بعضا منها يبقى قاصرا دون التكامل مع مستويات أخرى، كما سيتضح فيما بعد.

بعد تحديد المشكلة البحثية، وضبط المفاهيم، وبناء الفروض أو التساؤلات، يحتاج الباحث إلى تحديد المستوى المعرفي الذي يشتغل فيه بحثه: هل يريد وصف الظاهرة؟ أم تصنيفها؟ أم تفسير أسبابها؟ أم التنبؤ باتجاهاتها؟ فليست كل البحوث العلمية في مستوى واحد، ولا تقدم كلها النوع نفسه من المعرفة. ولهذا يميز بعض الباحثين بين هذه العناصر بوصفها مستويات للبحث العلمي، ويسميها آخرون وظائف العلم، بينما يدرجها فريق ثالث ضمن أهداف البحث العلمي .غير أن الاختلاف في التسمية لا يلغي وحدة الفكرة العامة، وهي أن البحث العلمي ينتقل من المعرفة الأبسط إلى المعرفة الأعمق: من الوصف، إلى التصنيف، إلى التفسير، ثم إلى التنبؤ أو الاستشراف[2].

---

[1] - ينظر:
- محمد شلبي، مرجع سابق، ص 46.
- كمال دشلي، ***منهجية البحث العلمي***، منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد (سوريا)، 2016، ص 21.

[2] - ينظر:
- علي معمر عبد المؤمن، ص 22-23.
- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي،ط03، دار الكتب، صنعاء (اليمن)،2019،ص 10-12.

01- مستوى الوصف:

الوصف هو المستوى الأول من مستويات البحث العلمي، لأنه يمثل نقطة الانطلاق في التعامل المنهجي مع الظاهرة. فالباحث لا يستطيع أن يفسر ظاهرة لا يعرف خصائصها، ولا أن يتنبأ باتجاهات ظاهرة لم يحدد عناصرها ومظاهرها. ولهذا يجيب الوصف أساسًا عن سؤال: ماذا يوجد؟ أو ما خصائص الظاهرة المدروسة؟ فإذا كان موضوع البحث هو المشاركة السياسية، فإن المستوى الوصفي ينصرف إلى تحديد حجم المشاركة، وأشكالها، وفئات المشاركين، ومجالاتها، وتوزعها الزمني أو المكاني. وإذا كان الموضوع هو العنف السياسي، فإن الوصف يهتم بتحديد صوره، ومجالات وقوعه، والفاعلين المرتبطين به، والسياقات التي يظهر فيها[1].

ولا ينبغي فهم الوصف على أنه مجرد جمع معلومات متفرقة أو سرد وقائع متتابعة؛ فالوصف العلمي يختلف عن الوصف الصحفي أو الانطباعي، لأنه يقوم على مفاهيم محددة، ومؤشرات واضحة، وأدوات منظمة لجمع البيانات. لذلك يكون الوصف العلمي مشروطًا بالدقة والانتظام والقدرة على التمييز بين العناصر الأساسية والعناصر الثانوية في الظاهرة. وقد نبّهت بعض الكتابات المنهجية إلى أن الوصف، رغم كونه المرحلة الأقل تركيبًا، لا يكون علميًا إلا إذا استند إلى تصور مفهومي يوجه الملاحظة ويمنع الباحث من الوقوع في التراكم العشوائي للمعطيات[2].

وتظهر أهمية الوصف في بحوث علم السياسة عندما يكون الباحث أمام ظاهرة لم تُدرس بما فيه الكفاية، أو عندما تكون المعطيات حولها مضطربة أو متفرقة. فدراسة اتجاهات المشاركة الانتخابية لدى الشباب، أو توصيف أنماط الخطاب السياسي في الحملات الانتخابية، أو رصد تحولات السياسة الخارجية لدولة معينة، كلها أمثلة على بحوث يغلب عليها المستوى الوصفي. غير أن قوة الوصف تكمن في قدرته على تأسيس معرفة دقيقة بالظاهرة، أما حدّه الأساسي وضعفه فيتمثل في أنه لا يجيب وحده عن سؤال السبب: لماذا حدثت الظاهرة؟ ولماذا اتخذت هذا الشكل دون غيره؟، ويبقى بحاجة إلى مستويات أخرى يستفيد منها وتستفيد منه في حلحلة المشكلات البحثية.

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 46.
- محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 10 و ص 46.

[2] - Madeleine Grawitz, ***Méthodes des sciences sociales***, Dalloz, 2001, pp. 677-678

02- مستوى التصنيف :

إذا كان الوصف يحدد خصائص الظاهرة، فإن التصنيف ينتقل خطوة أخرى في بناء المعرفة العلمية، لأنه لا يكتفي بجمع المعطيات أو وصفها، بل يعمل على ترتيبها في فئات وأنواع وأصناف. فالعلم لا يكتفي بوصف المواضيع والظواهر، وعلى أهمية الوصف، بل يقوم باختصارها واختزالها في فئات وعناصر، وذلك بتجميعها بحسب بعض المقاييس، انطلاقا من قاعدة التقارب والتشابه[1]، فما كان متشابها في خصائصه صنف مع بعضه البعض، فالباحث عندما يصف الأحزاب السياسية، مثلًا، لا يقف عند ذكر عددها أو أسمائها أو مواقعها، بل ينتقل إلى تصنيفها بحسب معيار معين: أحزاب أيديولوجية، أحزاب انتخابية، أحزاب شخصية، أحزاب حاكمة، أحزاب معارضة، أحزاب جماهيرية، أو أحزاب نخبوية. ولا يكتفي بأن يصف النظم السياسية، بل يصنفها إلى نظم ديمقراطية، وسلطوية، وهجينة، وبرلمانية، ورئاسية، وشبه رئاسية، بحسب المعايير المعتمدة. وبذلك يصبح التصنيف وسيلة لتحويل الكثرة الواقعية إلى نظام قابل للفهم والمقارنة[2].

ويتضمن التصنيف عمليتين أساسيتين : هما التوزيع والتبويب [3].فالتوزيع يعني إلحاق الحالات أو المعطيات بالفئات المناسبة لها وفق معيار محدد. فإذا درس الباحث المشاركة السياسية، فإنه قد يوزع المبحوثين بحسب السن، أو الجنس، أو المستوى التعليمي، أو الانتماء الحزبي، أو درجة المشاركة. وإذا درس النظم السياسية، فإنه يوزع الحالات بين نظم ديمقراطية، وسلطوية، وهجينة، وبرلمانية، ورئاسية، وشبه رئاسية. أما التبويب فيعني تنظيم هذه الفئات في جداول أو خانات أو أنماط تسمح بالمقارنة واستخلاص الدلالات. فالتبويب لا يضع المعطيات متجاورة فقط، بل يجعلها قابلة للقراءة والتحليل[4]، أي أن التبويبت عملية لاحقة للتوزيع، فبعد تصنيف البيانات وفق معيار أو معايير محددة بحثيا، يتم اطلاق تسمية عن كل فئة أو صنف متشابه، وهو ما يسمى بالتوزيع.

وتظهر أهمية التصنيف في علم السياسة في موضوعات كثيرة. ففي الدراسات الانتخابية، يمكن تصنيف الناخبين بحسب السلوك الانتخابي: مصوتون دائمون، مصوتون متقطعون، ممتنعون، أو ناخبون احتجاجيون. وفي العلاقات الدولية، يمكن تصنيف النزاعات بحسب طبيعتها: نزاعات حدودية، نزاعات هوياتية، نزاعات موارد، نزاعات إقليمية، أو نزاعات دولية. وفي دراسة النخب السياسية، يمكن تصنيف النخب بحسب مصدر التجنيد: نخب حزبية، عسكرية، بيروقراطية، اقتصادية، أو

[1] - موريس أنجرس، مرجع سابق، ص ص 56 -57.

[2] - Madeleine Grawitz , Op.cit, p 679.

[3] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 48.

[4] - ibid.

تكنوقراطية. وفي القضية الفلسطينية، يمكن مثلًا تصنيف مواقف القوى الدولية إلى مبدئية، داعمة، معارضة، مترددة، أو براغماتية، بحسب سلوكها في التصويت داخل المنظمات الدولية، أو بحسب خطابها الساسي، أو بحسب سياساتها العملية.

ولا يخص التصنيف مستوى مستقلًا فقط، بل تحتاج إليه باقي مستويات البحث العلمي. فالوصف يحتاج إلى التصنيف حتى لا يبقى مجرد سرد للوقائع؛ إذ لا يمكن وصف المشاركة السياسية بدقة إلا بعد تصنيف أشكالها ومجالاتها وفئات المشاركين فيها. والتفسير يحتاج إلى التصنيف لأنه يميز بين أنواع المتغيرات والعوامل: متغيرات مستقلة، تابعة، وسيطة، أو سياقية. أما التنبؤ فيحتاج إلى التصنيف لأنه لا يتوقع المستقبل انطلاقًا من وقائع مبعثرة، بل من أنماط واتجاهات مصنفة تسمح بمقارنة الحالات واكتشاف الانتظامات. ومن هنا، فإن التصنيف يمثل حلقة وصل بين الوصف والتفسير، لأنه ينظم المادة الوصفية ويجعلها قابلة لبناء علاقات وتحليلات أعمق[1].

وتكمن قوة التصنيف في أنه يساعد الباحث على ضبط موضوعه، وتقليل الفوضى في المعطيات، وبناء مقارنات دقيقة بين الحالات. غير أن ضعفه يظهر عندما تكون معاييره غير واضحة، أو عندما يخلط الباحث بين أكثر من معيار في التصنيف نفسه. فتصنيف الأحزاب مثلًا لا يكون دقيقًا إذا جمع الباحث في الفئة نفسها بين معيار الحجم، ومعيار الأيديولوجيا، ومعيار الموقع من السلطة دون تمييز. لذلك ينبغي أن يقوم التصنيف العلمي على معيار محدد، وأن تكون الفئات متمايزة، وأن يكون التبويب ملائمًا لمشكلة البحث وأهدافه.

03-مستوى التفسير:

يمثل التفسير مستوى أكثر تقدمًا من الوصف والتصنيف، لأنه لا يكتفي بالإجابة عن سؤال: ماذا يحدث؟ ولا بسؤال: كيف نرتب ما يحدث؟ بل ينتقل إلى سؤال أعمق هو: لماذا يحدث؟ وبأي آلية يحدث؟ فالباحث في هذا المستوى لا يقف عند وصف انخفاض المشاركة السياسية أو تصنيف أشكالها، بل يسعى إلى تحديد العوامل التي أدت إليها، أو الوظيفة التي تؤديها داخل النظام السياسي. ولهذا يُعد التفسير أحد أهم مستويات البحث العلمي، لأنه ينقل الدراسة من ملاحظة الظاهرة إلى فهم العلاقات التي تنتجها أو تجعلها تستمر[2]. بل هو القلب النابض للمسعى العلمي، وكشف العلاقات القائمة بين الظواهر[3]

[1] -ibid .

[2] - محمد سرحان علي المحمودي، مرجع سابق، ص 11.
[3] - موريس أنجرس ، مرجع سابق، ص 57.

ويميز في هذا المستوى بين نوعين أساسيين من التفسير :التفسير السببي والتفسير الوظيفي .إذ يقوم التفسير السببي – نسبة إلى الأسباب - على البحث عن العامل أو العوامل التي تؤدي إلى حدوث الظاهرة. قاعدته الأساسية هي الربط بين سبب ونتيجة، أو بين متغير مستقل ومتغير تابع. فإذا قلنا إن ضعف الثقة في المؤسسات يؤدي إلى العزوف الانتخابي، أو إن تدهور الأوضاع الاقتصادية يزيد من احتمالات الاحتجاج السياسي، فنحن نستعمل تفسيرًا سببيًا؛ لأننا نبحث عن العوامل التي تفسر نشوء الظاهرة أو تغيرها[1].

ويُستعمل التفسير السببي عندما تكون المشكلة البحثية مصاغة في صورة علاقة تأثير: ما أثر النظام الانتخابي في تمثيل الأحزاب الصغيرة؟ ما أثر الانقسام السياسي في فاعلية الدبلوماسية الفلسطينية؟ ما أثر التحولات في ميزان القوة الدولي في سلوك الدول الصغرى؟ في هذه الحالات يكون اهتمام الباحث منصبًا على تحديد العامل المؤثر، وبيان اتجاه العلاقة، ومحاولة التمييز بين العلاقة السببية والعلاقة العرضية. غير أن استعمال التفسير السببي يتطلب حذرًا منهجيًا؛ لأن وجود علاقة بين ظاهرتين لا يكفي وحده لإثبات السببية، بل يحتاج الباحث إلى سند نظري، وتسلسل زمني معقول، واستبعاد التفسيرات المنافسة قدر الإمكان[2].

أما التفسير الوظيفي فلا يبحث أساسًا عن سبب ظهور الظاهرة، بل عن الوظيفة التي تؤديها داخل نسق أو بناء معين. قاعدته ليست " ما الذي أحدث الظاهرة؟ " ، أي ليس البحث في السبب، بل " ماذا تؤدي هذه الظاهرة داخل النظام؟ " أو " ما الدور الذي تقوم به في استمرار النسق أو توازنه أو تغيّره؟ ". فإذا درس الباحث الأحزاب السياسية من زاوية وظائفها، فإنه لا يسأل فقط: لماذا نشأت الأحزاب؟ بل يسأل: ما الوظائف التي تؤديها في النظام السياسي؟ مثل التجنيد السياسي، والتعبئة، والتمثيل، وصياغة المطالب، وربط المجتمع بالدولة. وإذا درس الانتخابات وظيفيًا، فإنه لا يبحث فقط عن أسباب تنظيمها، بل عن وظائفها في إنتاج الشرعية، وتجديد النخب، وتنظيم المنافسة السياسية، وامتصاص التوترات[3].

ويُستعمل التفسير الوظيفي خاصة عندما يكون موضوع البحث مرتبطًا بدور مؤسسة أو ظاهرة داخل نظام أوسع. فدراسة البرلمان، أو الأحزاب، أو الإدارة، أو الإعلام السياسي، أو المجتمع المدني، يمكن أن تستفيد من التفسير الوظيفي إذا كان السؤال هو: ما الدور الذي تؤديه هذه المؤسسة في النظام السياسي؟ وفي العلاقات الدولية يمكن أن نستعمله عند دراسة وظيفة المنظمات الدولية في إدارة النزاعات، أو وظيفة التحالفات في حفظ التوازن، أو وظيفة القانون الدولي في تنظيم سلوك الدول. **وفي**

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص51.

[2] - ينظر:

- عبد الفتاح محمد العيسوي وعبد الرحمن محمد العيسوي، ***مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث***، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1997، ص 11.

- Anol Bhattacherjee, Op cit. pp 25-26.

[3] - Madeleine Grawitz, Op cit, p 685-686.

القضية الفلسطينية يمكن مثلًا دراسة وظيفة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في دعم المسار الدبلوماسي، حتى لو لم يكن هذا الاعتراف سببًا مباشرًا في إنهاء الاحتلال.

والفرق بين النوعين أن التفسير السببي يتجه إلى الأصل والعامل المنتج، بينما يتجه التفسير الوظيفي إلى الدور والأثر داخل النسق .الأول يسأل: ما السبب؟ والثاني يسأل: ما الوظيفة؟ الأول أنسب عندما نبحث في نشوء الظاهرة أو تغيرها، والثاني أنسب عندما نبحث في الدور الذي تؤديه الظاهرة بعد وجودها. فالعزوف الانتخابي مثلًا يمكن تفسيره سببيًا بالبحث في عوامله: ضعف الثقة، ضعف المنافسة، الإحباط السياسي. أما الحزب السياسي فيمكن تفسيره وظيفيًا بالبحث في أدواره: التمثيل، التعبئة، التنشئة، إنتاج النخب.

كما يختلف التفسيرين في البنية التي يقومان عليها، إذ يشير محمد شلبي إلى أن التفسيرين مختلفين من حيث، أن العلاقة السببية التي يفسرها التفسير السببي تتسم بعدم التناظر، والمنطق هو الذي يبرر ذلك، أي إذا وجد التفسير أن (أ) سبب (ب)، فإننا لا نجزم ولا نستطيع القول أن (ب) سبب (أ)، لأن السببية غير متناضرة، وعلى العكس بالنسبة للتفسير الوظيفي، فإن منطق التأثير الوظيفي تبادلي في الأغلب، أي إذا قلنا أنَّ هناك ارتباط وظيفي بين (أ) وَ (ب)، أي هناك تأثير من (أ) في (ب)، فإنه يمكننا القول أن (ب)تؤثر في (أ) ، وهو المقصود بأن التفسير الوظيفي تناضري.[1]

ولا يعني ذلك أن التفسيرين منفصلان دائمًا؛ فقد يحتاج الباحث إليهما معًا. فدراسة ظاهرة الاحتجاج السياسي قد تبدأ بسؤال سببي: ما العوامل التي أدت إلى الاحتجاج؟ ثم تنتقل إلى سؤال وظيفي: ما الوظيفة التي أدى إليها الاحتجاج داخل النظام السياسي؟ هل أدى إلى تفريغ التوتر؟ أم إلى تعديل السياسات؟ أم إلى إعادة تشكيل العلاقة بين السلطة والمجتمع؟ لذلك يكون التفسير الجيد في العلوم السياسية غالبًا تفسيرًا مركبًا، لا يختزل الظاهرة في سبب واحد ولا في وظيفة واحدة.

وتكمن قوة التفسير السببي في أنه يساعد على بناء فرضيات قابلة للاختبار، وعلى تحديد علاقات التأثير بين المتغيرات. غير أن ضُعفَهُ يظهر عندما يدّعي الباحث السببية دون أدلة كافية، أو عندما يحول العلاقة الاحتمالية إلى علاقة حتمية. أما التفسير الوظيفي فقوته أنه يكشف دور الظواهر والمؤسسات داخل النظام السياسي، لكنه يضعف عندما يتحول إلى تبرير لبقاء الظاهرة، أو عندما يفترض أن كل ظاهرة تؤدي وظيفة إيجابية بالضرورة. ولذلك ينبغي استعمال كل نوع في موضعه: السببي عندما يكون السؤال عن العوامل المنتجة، والوظيفي عندما يكون السؤال عن الدور الذي تؤديه الظاهرة داخل بناء سياسي أو اجتماعي أوسع.

[1] - للتفصيل: محمد شلبي، مرجع سابق، ص 51.

04- مستوى التنبؤ أو الاستشراف:

يُمَثل التنبؤ مستوى متقدمًا من مستويات البحث العلمي، لأنه يقوم على استخدام المعرفة الوصفية والتفسيرية لتقدير ما يمكن أن يحدث مستقبلًا إذا استمرت الشروط نفسها أو تغيرت بطريقة معينة. فالباحث لا يستطيع أن يتنبَّأ دون أن يعرف خصائص الظاهرة ودون أن يفهم العوامل التي تحكمها. لذلك يُعد التنبؤ امتدادًا للوصف والتفسير، لا بديلًا عنهما[1].

غير أن التنبؤ في العلوم الاجتماعية والسياسية لا يعني الجزم الحتمي بما سيحدث، بل يعني بناء توقع علمي مشروط. فالباحث السياسي قد يتوقع ارتفاع احتمالات الأزمة إذا توافرت مؤشرات معينة: تراجع الثقة في أداء مؤسسة ما، تفاقم الأزمة الاقتصادية، انسداد قنوات المشاركة، وضعف قدرات الاستجابة. لكنه لا يستطيع أن يزعم أن الأزمة ستقع بالضرورة في تاريخ محدد وبالشكل نفسه؛ لأن الظواهر السياسية مفتوحة على تدخل الفاعلين، وعلى المصادفات، وعلى التحولات المفاجئة في البيئة الداخلية أو الدولية[2].

وتظهر أهمية التنبؤ في علم السياسة في دراسات الرأي العام، وتحليل السلوك الانتخابي، وتقدير احتمالات النزاع، واستشراف مسارات التحول السياسي، وتحليل السياسات العامة. ففي العلاقات الدولية، قد يساعد البحث العلمي على تقدير أثر تغير ميزان القوة في سلوك الدول، أو توقع نتائج العقوبات الاقتصادية، أو استشراف مسارات النزاعات الممتدة. وفي القضية الفلسطينية، يمكن أن يتخذ التنبؤ صورة تقدير مشروط لمسار تدويل القضية، أو أثر تغير مواقف القوى الكبرى، أو نتائج الانقسام الداخلي على الفاعلية الدبلوماسية الفلسطينية.

وتكمن قوة التنبؤ في أنه يجعل البحث العلمي ذا قيمة عملية لصانع القرار والمجتمع، لأنه لا يكتفي بفهم ما حدث، بل يساعد على الاستعداد لما قد يحدث. أما حدوده فتعود إلى طبيعة الظواهر الإنسانية، حيث لا توجد قوانين حتمية صارمة دائمًا، وحيث يتغير سلوك الفاعلين بتغير إدراكهم ومصالحهم والظروف المحيطة بهم.

05- الضبط بوصفه امتدادًا عمليًا للتفسير والتنبؤ:

تضيف بعض الكتابات المنهجية هدفًا ومستوى آخر من أهداف العلم هو الضبط أو التحكم. والمقصود به ليس السيطرة الميكانيكية على الظواهر الاجتماعية، بل القدرة على التأثير في شروط حدوثها أو الحد من آثارها أو توجيهها عبر السياسات

[1] - المرجع نفسه، ص ص 52-53.
[2] - كمال دشلي، *مرجع سابق*، ص 21، وص 38.
- علي معمر عبد المؤمن، *مرجع سابق*، ص 23.

والإجراءات المناسبة. فالضبط في العلوم السياسية قد يظهر في تصميم سياسات تقلل العنف السياسي، أو تعزز المشاركة، أو تحد من الفساد، أو ترفع الثقة في المؤسسات[1].

ويقوم الضبط على أساس أن المعرفة العلمية لا تظل في مستوى الفهم النظري فقط، بل يمكن أن تتحول إلى تدخل عملي. فإذا بين البحث أن ضعف الشفافية الإدارية يؤدي إلى تراجع الثقة في المؤسسات، فإن الضبط قد يتمثل في اقتراح آليات رقابية، أو إصلاحات قانونية، أو سياسات اتصال مؤسسي. وإذا بين البحث أن نمطًا معينًا من النظم الانتخابية يضعف تمثيل الفئات الصغيرة، فإن الضبط قد يأخذ شكل اقتراح تعديل في قواعد التمثيل أو العتبة الانتخابية.

لكن الضبط في الظواهر السياسية يظل محدودًا ومشروطًا؛ لأن الباحث لا يتعامل مع مواد جامدة، بل مع بشر ومؤسسات ومصالح وصراعات. لذلك ينبغي أن نفهم الضبط بوصفه قدرة نسبية على تحسين الفهم وتوجيه القرار، لا بوصفه تحكمًا كاملًا في الواقع السياسي المبحوث.

يمكن، بناءً على ما سبق، تصنيف البحوث العلمية بحسب المستوى المعرفي الغالب فيها. فهناك بحوث وصفية، هدفها الأساسي تقديم صورة دقيقة عن ظاهرة معينة. وهناك بحوث تصنيفية، تهدف إلى بناء أنماط وفئات تساعد على المقارنة. وهناك بحوث تفسيرية، تسعى إلى الكشف عن العوامل والعلاقات التي تنتج الظاهرة. وهناك بحوث تنبؤية أو استشرافية، تحاول تقدير الاتجاهات الممكنة في المستقبل. غير أن هذا التصنيف لا يعني أن كل بحث ينتمي إلى مستوى واحد فقط؛ فكثير من البحوث تبدأ بالوصف، ثم تنتقل إلى التصنيف، ثم تنتهي إلى تفسير أو توقع[2].

والأَدق أن نقول إن لكل بحث مستوى غالبً وليس مستوى وحيد. فقد يكون البحث وصفيًا في أساسه، لكنه يستعمل بعض التصنيف. وقد يكون تفسيريًا، لكنَّه يحتاج إلى وصف دقيق في البداية. وقد يكون استشرافيًا، لكنه لا يستطيع أن يستغني عن التفسير. لذلك ينبغي للباحث أن يحدد مستوى بحثه بوضوح، لأن هذا التحديد يؤثر في صياغة المشكلة، وبناء الفرضيات أو التساؤلات، واختيار المنهج، وتحديد نوع البيانات المطلوبة.

[1] - محمد سرحان علي المحمودي، ص 12.

[2] - Madeleine Grawitz ,Op. cit, p 679.

الفصل الرابع : مناهج البحث العلمي

01- المنهج التاريخي:

يُعد المنهج التاريخي من أقدم المناهج حضورًا في دراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية والسياسية، لأنه ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن الظواهر لا تظهر فجأة، ولا تُفهم في لحظتها الراهنة فقط، بل تتشكل عبر مسار زمني تتداخل فيه الأحداث والمؤسسات والأفكار والصراعات والقرارات والوثائق. ولذلك فإن الباحث في علم السياسة لا يستطيع أن يفهم الدولة، أو النظام السياسي، أو الحزب، أو الشرعية، أو النزاع، أو العلاقات الدولية، دون أن يعود إلى الجذور التاريخية التي أسهمت في تشكلها وتطورها.

فالمنهج التاريخي لا يعني مجرد رواية الماضي أو ترتيب الوقائع ترتيبًا زمنيًا، وإنما يعني دراسة الماضي دراسة نقدية منظمة، تعتمد على جمع المصادر والوثائق، ونقدها، وتحليلها، وربطها بسياقاتها، ثم تفسير أثرها في الحاضر. ومن هنا تظهر قيمته في البحوث السياسية؛ إذ يساعد على فهم نشأة المؤسسات، وتحول النظم، وتطور الأفكار، واستمرار الأزمات، وتراكم المشكلات السياسية عبر الزمن.

- **مفهوم المنهج التاريخي:**

ينبغي عند تعريف المنهج التاريخي التمييز بين التاريخ بوصفه سردًا لما وقع في الماضي، والمنهج التاريخي بوصفه طريقة علمية منظمة لاسترداد الماضي وفهمه ونقد مصادره وتفسير آثاره في الحاضر. فالمنهج التاريخي لا يقتصر على جمع الأخبار والوقائع، بل يقوم على فحصها ونقدها وترتيبها وتحليلها، ثم استخلاص النتائج منها. ولهذا يعد من المناهج الأساسية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية، لأنه يسمح بفهم الظواهر في نشأتها وتطورها، لا في صورتها الراهنة فقط.

ومن التعريفات الإجرائية للمنهج التاريخي أنه الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، ثم فحصها ونقدها وتحليلها، والتأكد من صحتها، وعرضها وتنظيمها وتفسيرها، وصولًا إلى استخلاص النتائج والتعميمات. وميزة هذا التعريف أنه لا يحصر المنهج التاريخي في معرفة الماضي، بل يجعل فائدته ممتدة إلى تفسير الأحداث والمشكلات الجارية، وتوجيه التفكير في المستقبل[1].

[1] - عمر التومي الشيباني، ***مناهج البحث الاجتماعي***، ط2، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975، طرابلس، ص 78 .

أما أرنولد توينبي Toynbee فينظر إلى التاريخ من زاوية حضارية واسعة، فيربطه بالحياة التي تحياها الوحدات البشرية، أي المجتمعات، وبالعلاقات القائمة بينها. ويكشف هذا التصور أن موضوع المنهج التاريخي لا يقتصر على الحدث المنفرد، بل يمتد إلى دراسة المجتمعات والحضارات ومسارات صعودها وتراجعها وتفاعلها[1]. لذلك يكون التاريخ عند توينبي بحثًا في حركة المجتمعات في الزمن، لا مجرد تسجيل للوقائع.

ويعتقد آخرون آن المنهج التاريخي نشأ من الوعي الذي يقر أنّ الاحداث التاريخية تتسم بالتفرد، فجاء هذا المنهج ليهز هذه المسلمة حسب أرنست ترولتش الذي يرى أن للمنهج التاريخي ثلاثة أنحاء، تصب في حيوية الظاهرة التاريخية وليس جمودها، ويلخص هذه الأنحاء في، أن العادة التاريخية للعقل عادة نقدية تخضع جميع التقاليد وبالتالي التاريخ للفحص والنقد، وأن الأحداث التاريخية محتملة العودة لان المنهج التاريخي يفسر ما هو مجهول في الماضي بما هو معروف في الحاضر، وأنَّ الأحداث تتسق مع بعضها وفق مبدأ التضايف أي ارتباط بين بعضها البعض [2].

وتظهر أهمية ابن خلدون في أنه لم يقدم تعريفًا اصطلاحيًا مباشرًا باسم " المنهج التاريخي " كما يستعمل في الكتابات الحديثة، لكنه وضع أصولًا منهجية مؤسسة له في مقدمته. فقد دعا إلى ملاحظة الظواهر، وتتبعها في تاريخ الشعب الواحد عبر فترات متلاحقة، والتحري في صدق الروايات التاريخية، وعدم قبول الأخبار قبولًا ساذجًا. ومن أشهر قواعده في ذلك ضرورة قياس الغائب بالشاهد، ومقابلة الحاضر بالذاهب، حتى لا يقع الباحث في الزلل والابتعاد عن الصدق[3]، وبذلك يكون ابن خلدون قد سبق إلى تقرير مبدأ نقد الرواية وربط الخبر التاريخي بالعمران وأحوال الاجتماع والسياسة. وهو ضمن سلسلة من علماء الأمة الاسلامية الذين أعطوا ومن خلالهم الحضارة الاسلامية مكانة مهمة لعلم التاريخ، كالطبري وابن كثير، والمقري وغيرهم ممن تزخر بهم المكتبة الاسلامية والعالمية .

ويضيف عبد الرحمن بدوي تصورًا فلسفيًا مهمًا، إذ يرى أن مهمة علم التاريخ هي استرداد ما كان في الزمان، لا بمعنى إعادة الحدث كما وقع فعلًا، فهذا غير ممكن، بل بمعنى إعادة بنائه في الذهن بطريقة عقلية اعتمادًا على ما خلفته الأحداث الماضية من آثار ووثائق دالة عليها. وبهذا المعنى يصبح المنهج التاريخي عملية عقلية نقدية، لا مجرد نقل آلي للماضي[4].

---

[1] -- مراد وهبة ويوسف كرم، **المعجم الفلسفي**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة (مصر)، 2007،ص155.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 267. نقلا عن: حسين رشوان، **العلم والبحث العلمي: دراسة في مناهج العلوم**، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1987، ص 165.
[4] - عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي*، ط3، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 184.

ومن زاوية أخرى، يقرر المعجم الفلسفي أن المنهج التاريخي يعتمد على النصوص والوثائق باعتبارها مادة التاريخ الأولى ودعامة الحكم فيه، ولذلك يجب على الباحث أن يتحقق من صحتها ويفهمها، ليستعيد الماضي ويعيد تركيب أجزائه، ويعرض منه صورة تقارب الواقع ما أمكن. وهذا التعريف يركز على الوثيقة بوصفها أساسًا منهجيًا في البحث التاريخي، وعلى النقد بوصفه شرطًا للوصول إلى معرفة تاريخية موثوقة[1].

أما في حقل التحليل السياسي، فيؤكد شلبي أن المنهج التاريخي لا ينبغي أن يفهم بوصفه سردًا للأحداث، بل بوصفه أداة لفهم الظواهر السياسية في مسارها الزمني. فالحدث السياسي لا يفسر خارج سياقه التاريخي، والمؤسسة السياسية لا تفهم من شكلها الراهن فقط، بل من نشأتها وتطورها والظروف التي أحاطت بها. ولذلك يحتل المنهج التاريخي موقعًا مهمًا في دراسة النظم السياسية، والدساتير، والأحزاب، والثورات، والحركات الوطنية، والعلاقات الدولية[2].

وعليه يمكن تعريف المنهج التاريخي إجرائيا بأنه: منهج علمي يقوم على دراسة الوقائع والظواهر والمؤسسات والأفكار في ضوء نشأتها وتطورها عبر الزمن، بالاعتماد على المصادر والوثائق والآثار والشهادات، بعد نقدها خارجيًا وداخليًا، بقصد فهم الماضي، وتفسير الحاضر، والكشف عن عناصر الاستمرارية والتغير في الظاهرة المدروسة. فهو منهج استردادي لأنه يستعيد الماضي، ووثائقي لأنه يعتمد على الوثيقة، وتحليلي لأنه لا يكتفي بالسرد، وتفسيري لأنه يبحث في العلل والسياقات والنتائج.

- **الفكرة الأساسية للمنهج التاريخي:**

تقوم الفكرة الأساسية للمنهج التاريخي على أنَّ الحاضر لا ينفصل عن الماضي، وأن الظواهر السياسية الراهنة هي غالبًا نتيجة تراكمات تاريخية طويلة. وقد قرر قديما السير جون سيلي أنَّ "التاريخ مدرسة السياسة فلا يمكن لأي إنسان أن يعتني عناية معقولة بالعلوم السياسية دون أن يكون له حظ وافر من دراسة العلوم السياسية وقراءة التاريخ، فالتاريخ دراسة مهمة لكل مواطن، بل هو الدراسة الأساسية والخليقة برجال الحكم والتشريع"[3] ، ومعنى ذلك عمليا أنَّ النظام السياسي، مثلًا، لا يُفهم فقط من نصوصه الدستورية الحالية، بل من ظروف نشأته، وطبيعة الصراعات التي مر بها، وأدوار النخب والمؤسسات فيه، وعلاقته بالمجتمع، وبالاستعمار أو التحرر أو الدولة الوطنية أو البيئة الدولية.

[1] - مجمع اللغة العربية، ***المعجم الفلسفي***، القاهرة، 1983، ص 195.
[2] - محمد شلبي ، منهج سابق، ص ص57-59.
[3] - John Robert Seeley, ***Lectures and Essays***, Macmillan and Co , London, 1870. P 296 .Available at the link: https://archive.org/details/lecturesessays00seeluoft/lecturesessays00seeluoft/page/n5/mode/2up?utm_source=chatgpt.com

وبمعنى آخر فإنَّ المنهج التاريخي ينطلق من العودة إلى أحداث الماضي ووثائقه وشواهده، بقصد نقدها وتحليلها وإعادة تركيبها في سياقها الزمني والسياسي والاجتماعي، بما يسمح بفهم ظروف نشأة الظواهر ومسارات تطورها وآثارها اللاحقة. فالمنهج، كما يقرر المنهاجيون، يوجه طبيعة المشكلة البحثية وفرضياتها ومفاهيمها وأدوات جمع مادتها، ومن ثم فإن خصوصية المنهج التاريخي تكمن في جعل الماضي مجالًا للفحص العلمي لا مجرد سرد للأحداث[1].

وكذلك لا تفهم الأحزاب السياسية بمجرد قراءة برامجها الحالية، بل من تاريخ نشأتها، ومصادر شرعيتها، وانقساماتها، وتحالفاتها، وتحولاتها التنظيمية والفكرية. ولا تفهم النزاعات الدولية من موازين القوة الراهنة فقط، بل من جذورها التاريخية، واتفاقياتها السابقة، وذاكرتها الجماعية، والمراحل التي مرت بها.

ومن هنا، فإن المنهج التاريخي لا يتعامل مع الزمن بوصفه مجرد ترتيب للأحداث، بل بوصفه عنصرًا مفسرًا. فالحدث السابق قد يهيئ للحدث اللاحق، والقرارات القديمة قد تنتج آثارًا طويلة المدى، والمؤسسات قد تحمل في بنيتها آثار لحظة التأسيس الأولى. لذلك يهتم الباحث التاريخي بمفاهيم مثل النشأة، والتطور، والتحول، والاستمرارية، والقطيعة، والتراكم، والأثر الممتد.

وفي علم السياسة تكون هذه الفكرة ذات أهمية خاصة؛ لأن الظواهر السياسية نادرًا ما تكون طارئة أو معزولة. فضعف المشاركة السياسية قد يرتبط بتاريخ طويل من ضعف الوسائط التمثيلية. وقوة المؤسسة العسكرية في بعض النظم السياسية قد تعود إلى دورها التاريخي في التحرير أو بناء الدولة. واستمرار النزاعات الحدودية قد يعود إلى اتفاقيات استعمارية أو خرائط مفروضة أو ذاكرة تاريخية متنازع عليها. لذلك فإن الرجوع إلى الماضي لا يكون ترفًا معرفيًا، بل شرطًا لفهم كثير من الظواهر السياسية الراهنة.

وعلى ذلك تقوم الفكرة الأساسية للمنهج التاريخي على العودة إلى الأحداث والوقائع التي جرت في الماضي، من خلال جمع شواهدها ووثائقها، وفحصها ونقدها وتحليلها، ثم إعادة تركيبها في سياقها التاريخي؛ بغرض فهم ظروف نشأتها وتطورها ونتائجها، وبيان امتداداتها في الواقع اللاحق، دون إسقاط مباشر لأحكام الحاضر عليها.

[1] - ينظر: مجموعة مؤلفين، ***منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية***، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص 122.
- Alison Jane Pickard, " Historical Research " ," in *Research Methods in Information*, Facet Publishing, 2018, pp. 167–178. .Available at the link: https://chatgpt.com/c/6a42f30c-4dc8-83ea-84cd-567b7d02a8b5

- **المفاهيم الأساسية في المنهج التاريخي:**

يقوم المنهج التاريخي على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي لا ينبغي عرضها في شكل قاموس متفرق، بل في صورة مترابطة؛ لأنها تعمل معًا في توجيه الباحث من تحديد الحدث، إلى وضعه في سياقه، ثم جمع مصادره، ونقدها، وتحليل مساره، وتفسير عناصر الاستمرارية والتغير فيه.

-الحدث التاريخي والسياق التاريخي:

يمثل الحدث التاريخي نقطة الانطلاق في البحث التاريخي، ويقصد به الواقعة التي وقعت في الماضي، واكتسبت أهمية لأنها أثرت في مسار ظاهرة سياسية أو اجتماعية أو فكرية. وقد يكون الحدث ثورة، أو حربًا، أو انقلابًا، أو تعديلًا دستوريًا، أو توقيع اتفاقية، أو انتخابات مفصلية، أو صدور قرار سياسي أو دولي. غير أن المنهج التاريخي لا يتعامل مع الحدث بوصفه واقعة معزولة، بل يربطه بالسياق الذي أنتجه وأحاط به. فالسياق التاريخي هو مجموع الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية والدولية التي تمنح الحدث معناه. لذلك لا يكفي في البحث التاريخي أن يذكر الباحث أن حدثًا وقع في تاريخ معين، بل عليه أن يسأل: ما الذي سبقه؟ وما القوى التي صنعته؟ وما الشروط التي جعلته ممكنًا؟ وما النتائج التي ترتبت عليه؟[1].

-التسلسل الزمني والمسار التاريخي:

يقصد بالتسلسل الزمني ترتيب الأحداث حسب تعاقبها في الزمن، بما يسمح للباحث بالتمييز بين السابق واللاحق، وبين المقدمات والنتائج، وبين التراكم والتحول. غير أن التسلسل الزمني في المنهج التاريخي لا يعني مجرد سرد الوقائع حسب السنوات، بل يعني استعمال الزمن أداة لفهم العلاقة بين الأحداث. أما المسار التاريخي فهو الطريق الذي تسلكه الظاهرة عبر الزمن، من النشأة إلى التطور، ومن التحول إلى النتائج اللاحقة. ولذلك لا تُفهم الدولة، أو الحزب، أو المؤسسة الدستورية، أو القضية الدولية، من وضعها الراهن فقط، بل من المسار الذي جعلها تصل إلى هذا الوضع. ومن هنا ينبغي التمييز بين التتابع الزمني والعلاقة السببية[2]؛ فليس كل حدث وقع بعد حدث آخر يكون نتيجة له بالضرورة..

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص55-56.
[2] -مسعود حسين التائب، مرجع سابق ، ص 267.

- **المصدر والوثيقة والأثر التاريخي:**

المصدر التاريخي هو كل مادة يعتمد عليها الباحث في معرفة الماضي ودراسة أحداثه وظواهره، وقد يكون مكتوبًا أو شفويًا، رسميًا أو غير رسمي، منشورًا أو أرشيفيًا. أما الوثيقة فهي شكل محدد من أشكال المصدر، وتحمل معلومات عن واقعة أو موقف أو قرار أو علاقة أو مؤسسة[1]. وتشمل الوثائق في البحث السياسي الدساتير، والقوانين، والمراسيم، والمعاهدات، ومحاضر الاجتماعات، والخطابات السياسية، والبيانات الحزبية، والمذكرات، والرسائل، والصحف، والشهادات، والقرارات الدولية. أما الأثر التاريخي فهو كل ما بقي من الماضي ويمكن أن يدل عليه، سواء كان وثيقة مكتوبة أو أثرًا ماديًا أو شهادة أو صورة أو خريطة. وتظهر أهمية هذا المفهوم كما يراه عبد الرحمن بدوي، أنَّ التاريخ عنده لا يستعيد الماضي كما وقع فعلًا، بل يعيد بناءه عقليًا اعتمادًا على الآثار التي خلفتها الوقائع الماضية[2].

-المصادر الأولية والمصادر الثانوية:

تنقسم المصادر التاريخية، من حيث صلتها بالحدث، إلى مصادر أولية ومصادر ثانوية. فالمصادر الأولية هي المصادر القريبة من الحدث أو المعاصرة له، والصادرة عن شهود عيان أو فاعلين مباشرين أو مؤسسات شاركت في إنتاج الحدث أو تسجيله، مثل نص المعاهدة الأصلي، أو الدستور، أو محضر الاجتماع، أو الخطاب الرسمي، أو الرسالة السياسية، أو الوثيقة الأرشيفية. أما المصادر الثانوية فهي الدراسات والكتابات التي تناولت الحدث بعد وقوعه، مثل الكتب الأكاديمية، والمقالات العلمية، والأطروحات الجامعية، والدراسات التحليلية. ولا يعني ذلك أن المصدر الأولي صادق دائمًا، أو أن المصدر الثانوي ضعيف دائمًا؛ فكل مصدر يحتاج إلى نقد، غير أن المصدر الأولي يقرّب الباحث من المادة الأصلية، بينما تساعده المصادر الثانوية على فهم التأويلات والتحليلات السابقة[3].

- **الشهادة والأرشيف:**

تعد الشهادة والأرشيف من الأدوات المهمة في البحث التاريخي، خاصة في الدراسات السياسية المعاصرة. فالشهادة التاريخية هي رواية يقدمها شخص عاصر الحدث أو شارك فيه أو كان قريبًا منه، وقد تكون مكتوبة في مذكرات، أو شفوية في مقابلات، أو واردة في تصريحات سياسية. وتفيد الشهادة في كشف جوانب لا تظهر دائمًا في الوثائق الرسمية، لكنها تحتاج إلى

[1] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 98.
[2] - عبد الرحمن بدوي، *مرجع سابق*، ص 184.
[3] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص ص 98-100.

حذر؛ لأن الذاكرة قد تخطئ، وصاحب الشهادة قد يبرر موقفه أو يضخم دوره أو يخفي ما يضعفه. أما الأرشيف فهو مجموع الوثائق والسجلات المحفوظة التي يمكن أن يستند إليها الباحث في دراسة واقعة أو مؤسسة أو مرحلة تاريخية. وقد يكون أرشيفًا وطنيًا، أو حزبيًا، أو دبلوماسيًا، أو عسكريًا، أو إداريًا، أو شخصيًا. وتظهر قيمته في أنه يوفر مادة أولية للبحث، غير أن استعماله يتطلب وعيًا بحدوده؛ فقد يكون ناقصًا أو منتقى أو خاضعًا لسياسات الحفظ والمنع والإتاحة[1].

- **النقد الخارجي والنقد الداخلي:**

يمثل نقد الوثائق قلب المنهج التاريخي. فالباحث لا يأخذ الوثيقة كما هي، ولا يتعامل مع الرواية التاريخية بوصفها حقيقة جاهزة. ويقصد بالنقد الخارجي فحص الوثيقة من الخارج للتحقق من أصالتها ونسبتها وزمانها ومكانها، وذلك بطرح أسئلة من قبيل: من كتب الوثيقة؟ متى كتبت؟ أين كتبت؟ هل هي أصلية أم نسخة؟ هل تعرضت للحذف أو الإضافة أو التزوير؟ أما النقد الداخلي فينصرف إلى فحص مضمون الوثيقة بعد التأكد من أصالتها، فيسأل الباحث: هل المعلومات الواردة فيها دقيقة؟ هل كان صاحبها شاهدًا مباشرًا أم ناقلًا؟ ما درجة معرفته بالواقعة؟ ما مصلحته؟ ما تحيزه؟ وهل تتفق الوثيقة مع وثائق أخرى أم تناقضها؟ وبهذا يصبح النقد الخارجي متعلقًا بأصالة الوثيقة، بينما يتعلق النقد الداخلي بصدق مضمونها وقيمته في التفسير[2].

- السببية التاريخية والاستمرارية والتغير:

يقصد بالسببية التاريخية البحث في العوامل التي أسهمت في وقوع الحدث أو تحول الظاهرة. وهي في الظواهر السياسية والاجتماعية سببية مركبة في الغالب، لأن الحدث السياسي لا ينتج عادة عن سبب واحد، بل عن تفاعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومؤسسية ودولية[3]. لذلك ينبغي على الباحث أن يميز بين الأسباب العميقة والأسباب المباشرة، وبين العوامل البنيوية والظروف الظرفية، وبين العامل الذي ساعد على ظهور الظاهرة والعامل الذي سرّع انفجارها أو غيّر مسارها.

وترتبط السببية التاريخية بمفهومي الاستمرارية والتغير. فالاستمرارية تعني بقاء بعض البنى أو الممارسات أو الأفكار أو المؤسسات عبر الزمن، رغم تغير الظروف أو الأشكال، مثل استمرار المركزية الإدارية أو دور المؤسسة العسكرية أو نمط معين من الشرعية. أما التغير التاريخي فيعني انتقال الظاهرة من وضع إلى آخر، سواء كان الانتقال تدريجيًا أو فجائيًا، جزئيًا أو

[1] - المرجع نفسه. ص 102.
[2] - للتفصيل انظر:
- محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 60-63.
- عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص ص 100-102.
[3] - المرجع السابق نفسه.

جذريًا، كالإصلاح الدستوري، أو الثورة، أو الانتقال السياسي، أو التحول في السياسة الخارجية. وهنا لا يسأل الباحث فقط عما حدث، بل يسأل: ما الذي استمر؟ وما الذي تغير؟ ولماذا؟[17].

-التحيز التاريخي وإعادة بناء الماضي:

التحيز التاريخي هو ميل المصدر أو الوثيقة أو الرواية إلى تقديم الحدث من زاوية معينة، بسبب موقف الكاتب، أو انتمائه، أو مصلحته، أو ذاكرته، أو موقعه من الصراع. ولا يعني وجود التحيز إسقاط المصدر نهائيًا، بل يعني التعامل معه نقديًا؛ فقد تكون الوثيقة المتحيزة مفيدة إذا عرف الباحث طبيعة تحيزها، لأنها تكشف رؤية الفاعل أو المؤسسة التي أنتجتها. أما إعادة بناء الماضي فهي العملية العقلية التي يقوم بها الباحث اعتمادًا على الآثار والوثائق والشهادات، من أجل تركيب صورة علمية ممكنة عن حدث أو ظاهرة مضت. فالماضي لا يعود كما وقع، والباحث لا يراه مباشرة، وإنما يصل إليه من خلال ما بقي منه. ولذلك تكون المعرفة التاريخية معرفة تركيبية ونقدية، تتطلب جمع الآثار، وفحصها، ومقارنتها، ثم بناء تفسير معقول لها[2].

وبذلك تصبح المفاهيم الأساسية للمنهج التاريخي أدوات عملية مترابطة: فالحدث يحتاج إلى سياق، والسياق يحتاج إلى تسلسل ومسار، والمسار يحتاج إلى مصادر ووثائق وآثار، وهذه المصادر تحتاج إلى نقد خارجي وداخلي، والنقد يفتح الطريق إلى تفسير السببية التاريخية، ثم إلى فهم عناصر الاستمرارية والتغير والتحيز في الظاهرة السياسية المدروسة.

- **فرضيات ومقولات المنهج التاريخي:**

يقوم المنهج التاريخي على جملة من المقولات والافتراضات المنهجية التي توجه الباحث في قراءة الظواهر السياسية عبر الزمن. والمقصود هنا ليس الفرضيات بمعناها الإحصائي الضيق، بل الافتراضات العامة التي ينطلق منها الباحث التاريخي عند تحليل الوقائع والوثائق والمسارات. ولا بد على التأكيد أنَّ هذه المقولات اجتهادية تشير إليه الأدبيات المنهاجية من واقع التجربة. وهي أقرب إلى قواعد ينبغي الانتباه إليها في تطبيقات المنهج التاريخي.

-مقولة " أن الحاضر لا يفهم فهمًا كافيًا إلا بالرجوع إلى الماضي" : فالظاهرة السياسية الراهنة ليست معطى معزولًا، بل هي نتيجة مسار طويل من التراكمات والصراعات والقرارات والتحولات. لذلك فإن دراسة الدولة، أو الحزب، أو الشرعية، أو النظام الدستوري، أو النزاع السياسي، تحتاج إلى تتبع نشأتها وتطورها، لا الاكتفاء بوضعها الحالي.

[1] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص ص 266-269.
[2] - عبد الرحمان بدوي، مرجع سابق، ص 184.

-**مقولة " الحدث السياسي لا يفهم خارج سياقه التاريخي ":** فالحدث لا يحمل معناه كاملًا في ذاته، بل يكتسب دلالته من الظروف التي أحاطت به: طبيعة الفاعلين، موازين القوى، البيئة الاقتصادية والاجتماعية، الوضع الدولي، والخطابات السائدة في تلك المرحلة. فإصدار دستور، أو قيام ثورة، أو توقيع اتفاق سياسي، أو اندلاع نزاع، لا يمكن تفسيره بمجرد ذكر التاريخ والواقعة، بل لا بد من فهم السياق الذي أنتجها والشروط التي جعلتها ممكنة.

- **مقولة " التسلسل الزمني ليس مجرد ترتيب للأحداث ":** بل أداة لفهم العلاقة بينها. فالمنهج التاريخي يهتم بالسابق واللاحق، وبالتحول التدريجي، وبالقطائع والاستمراريات. لذلك لا يكتفي الباحث بأن يقول إن حدثًا وقع بعد حدث آخر، بل يسأل: هل توجد علاقة بينهما؟ هل كان الحدث السابق شرطًا ممهدًا للحدث اللاحق؟ هل هناك تراكم طويل أنتج التحول؟ أم أن الأمر يتعلق بتزامن لا يدل بالضرورة على السببية؟

-**مقولة " أن الوثيقة لا تعامل بوصفها حقيقة نهائية ":** بل بوصفها أثرًا تاريخيًا يحتاج إلى نقد. فالوثائق الرسمية، والخطابات السياسية، والمذكرات، والمعاهدات، ومحاضر الاجتماعات، والجرائد، والشهادات الشفوية، كلها مصادر مهمة، لكنها ليست بريئة دائمًا من الانحياز أو الانتقاء أو التبرير. لذلك يفترض المنهج التاريخي أن كل وثيقة تحتاج إلى نقد خارجي يثبت أصالتها وزمانها ومصدرها، ونقد داخلي يفحص مضمونها ودقة روايتها وموقع كاتبها ومصلحته وانحيازه[1].

-**مقولة: " السببية التاريخية غالبًا سببية مركبة** ": فالظواهر السياسية الكبرى لا تنتج عادة عن سبب واحد مباشر، بل عن تفاعل عوامل متعددة: اقتصادية، اجتماعية، مؤسسية، ثقافية، فكرية، قيادية، ودولية. لذلك لا يصح أن يفسر الباحث سقوط نظام سياسي، أو اندلاع ثورة، أو استمرار نزاع، بعامل واحد فقط، بل عليه أن يميز بين الأسباب العميقة والأسباب المباشرة، وبين العوامل البنيوية والعوامل الظرفية، وبين ما ساهم في إنتاج الظاهرة وما سرّع ظهورها[2].

- **مقولة:" الاستمرارية والتغير ":** فبعض الظواهر تستمر عبر الزمن ولو تغيرت صورتها، وبعضها ينقطع أو يتحول نتيجة أزمات أو إصلاحات أو ثورات أو تدخلات خارجية[3]. فمثلًا، قد تستمر المركزية الإدارية من العهد الاستعماري إلى مرحلة ما بعد الاستقلال،

[1] - للتفصيل ينظر: عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص ص 100-102.
- محمد شلبي، مرجع سابق، ص ص 60-63.

[2] - Dirk Berg-Schlosser, " Epistemology and Approaches: Logic, Causation and Explanation " , in: Hans Keman and Jaap J. Woldendorp (eds), Op cit, pp. 29-34.
-Anol Bhattacherjee, Op cit, p 25.

[3] - Hans Keman, "On Time and Space: The Historical Dimension in Political Science," in Hans Keman and Jaap J. Woldendorp (eds.), Op cit, pp 68-69.

وقد تتغير وظيفة الحزب السياسي من التعبئة والتحرير إلى المنافسة الانتخابية، وقد تتحول شرعية السلطة من شرعية ثورية إلى شرعية دستورية أو انتخابية.

وتنبثق من هذه المقولات فرضيات بحثية يمكن للباحث أن يصوغها عند استعمال المنهج التاريخي. فقد يفترض مثلًا أن ضعف المشاركة السياسية الراهنة يرتبط بتاريخ طويل من الإقصاء السياسي وضعف الوسائط التمثيلية. وقد يفترض أن قوة المؤسسة العسكرية في نظام سياسي معين تعود إلى دورها التاريخي في التحرير أو بناء الدولة. وقد يفترض أن استمرار نزاع حدودي بين دولتين لا يفسر بالمصالح الراهنة وحدها، بل بجذور استعمارية واتفاقيات تاريخية وذاكرة سياسية متنازع عليها.

وعليه، فإن فرضيات المنهج التاريخي لا تنفصل عن الزمن والسياق والوثيقة والمسار. فهي فرضيات تبحث في الجذور، والتحولات، والاستمراريات، والقطائع، ولا تكتفي بقياس علاقة مباشرة بين متغيرين في لحظة واحدة. ولذلك يكون المنهج التاريخي مناسبًا عندما يكون سؤال البحث من قبيل: كيف تشكلت الظاهرة؟ ما جذورها؟ ما مراحل تطورها؟ ما العوامل التي صنعت تحولها؟ وما الذي استمر فيها رغم تغير الظروف؟

- **أهمية المنهج التاريخي في علم السياسة:**

ظهر أهمية المنهج التاريخي في علم السياسة لأن الظواهر السياسية لا يمكن فهمها في كثير من الأحيان إلا من خلال مسارها التاريخي. فالدولة ليست مجرد مؤسسات قائمة، بل حصيلة تاريخ طويل من بناء السلطة والإدارة والشرعية والحدود والعلاقة بين المركز والأطراف. والنظام السياسي ليس مجرد دستور، بل نتاج صراعات وتوازنات وتدخلات وأزمات. والحزب السياسي ليس مجرد برنامج انتخابي، بل مسار من النشأة والتوسع والانقسام والتحول في الوظائف والأدوار[1].

ويفيد المنهج التاريخي في دراسة نشأة المؤسسات السياسية وتحولها، مثل البرلمان، والرئاسة، والحكومة، والإدارة، والمؤسسة العسكرية، والقضاء الدستوري. كما يفيد في دراسة تطور الأفكار السياسية، مثل الديمقراطية، والسيادة، والشرعية، والمواطنة، والتمثيل، وحقوق الإنسان. كذلك يسمح بفهم تطور السياسات العامة، والتحولات الدستورية، والثورات، والحركات الاجتماعية، والنزاعات السياسية[2].

وفي العلاقات الدولية، يساعد المنهج التاريخي على فهم نشأة النظام الدولي، وتطور التحالفات، وبناء الدول القومية، وحركات التحرر الوطني، والنزاعات الحدودية، والسياسات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية. كما يساعد على تحليل المسارات

[1]- Hans Keman , op cit. pp 64-65.
[2]- ibid , pp 70-72.

الطويلة لبعض القضايا الدولية، مثل القضية الفلسطينية، التي لا يمكن فهمها من خلال لحظة سياسية واحدة، بل من خلال تراكم تاريخي وقانوني وسياسي ممتد [1].

ومن أهم ما يقدمه المنهج التاريخي لعلم السياسة أنه يمنع الباحث من التفسير السطحي أو اللحظي. فقد تبدو بعض الظواهر حديثة في ظاهرها، لكنها تحمل جذورًا تاريخية عميقة. كما يسمح هذا المنهج بفهم خصوصية الحالات السياسية؛ إذ قد تتشابه المؤسسات في الشكل، لكنها تختلف في الوظيفة بسبب اختلاف السياقات التاريخية التي نشأت فيها[2]. ولذلك فإن إدخال البعد التاريخي في التحليل السياسي يساعد على كشف التغير والتطور، وتتبع المسارات، وفهم أثر الزمن والمكان في تشكيل الظواهر السياسية.

- **عوامل القوة الضعف في المنهج التاريخي:**

تكمن قوة المنهج التاريخي في أنه يمنح الباحث عمقًا زمنيًا في التحليل، ويمنعه من التعامل مع الظاهرة السياسية بوصفها معطى راهنًا مقطوعًا عن جذوره. كما يساعد على فهم الاستمرارية والتغير، ويكشف أثر اللحظات المؤسسة، والقرارات المفصلية، والأزمات الكبرى، في تشكيل المسارات اللاحقة. ويتميز أيضًا بقدرته على توظيف مصادر متنوعة: الوثائق الرسمية، والأرشيف، والمذكرات، والشهادات، والنصوص القانونية، والصحف، والخطابات، والمعاهدات[3].

ومن عوامل قوته كذلك أنه يساعد على فهم الظواهر الحالية ذات الامتدادات التاريخية. فبعض المشكلات السياسية لا يمكن تفسيرها دون العودة إلى تاريخها: ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع، أزمة الشرعية، النزاعات الحدودية، العلاقة بين المدني والعسكري، أو الانقسام السياسي. كما أن الدراسات التاريخية توفر معارف تساعد على فهم الحاضر واستشراف المستقبل، لأن فهم الماضي وتفسير الحاضر يمكن أن يفتح مجالًا لتقدير بعض المسارات الممكنة، دون ادعاء تنبؤ حتمي[4].

غير أن للمنهج التاريخي حدودًا ومواطن ضعف. أول هذه الحدود صعوبة الحصول على المصادر، خاصة إذا كانت الوثائق سرية، أو مفقودة، أو خاضعة للرقابة، أو لم تفتح بعد للباحثين. وثانيها تحيز الوثائق نفسها، لأن الوثيقة قد تكتبها سلطة تريد تبرير موقفها، أو فاعل سياسي يريد الدفاع عن نفسه، أو شاهد يتأثر بذاكرته ومصلحته وموقعه من الحدث. وثالثها خطر

[1] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 266.

[2]- Hans Keman, Op cit. pp 75.

[3] -ibid , p 70.

[4] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 269.

الانتقائية، حيث قد يختار الباحث من الماضي ما يخدم فرضيته ويهمل ما يناقضها. ولذلك لا تكون الوثيقة التاريخية حجة كافية بذاتها، بل تحتاج إلى نقد خارجي يتحقق من أصالتها، ونقد داخلي يفحص مضمونها ودرجة صدقها واتساقها مع غيرها من المصادر[1].

ومن نقاط الضعف أيضًا صعوبة إثبات السببية التاريخية. فالظواهر التاريخية والسياسية غالبًا ما تكون ناتجة عن عوامل متعددة، وقد يصعب تحديد الوزن الحقيقي لكل عامل. كما أن الباحث قد يقع في خطأ إسقاط مفاهيم الحاضر على الماضي، فيقرأ الأحداث السابقة بعقلية زمنه، لا بعقلية الفاعلين الذين عاشوا تلك الأحداث. لذلك يحتاج استعمال المنهج التاريخي إلى حذر شديد، وإلى نقد دائم للمصادر، وإلى وعي بحدود الاستنتاج، مع التمييز بين التتابع الزمني والعلاقة السببية، وبين العامل المباشر والعوامل العميقة التي ساعدت على إنتاج الظاهرة[2].

- **خطوات البحث العلمي وفق المنهج التاريخي:**

يمر البحث العلمي وفق المنهج التاريخي بعدة خطوات مترابطة، تبدأ من تحديد المشكلة وتنتهي بصياغة النتائج. وهذه الخطوات ليست إجراءات ميكانيكية، بل هي مسار تحليلي يهدف إلى تحويل المادة التاريخية إلى معرفة علمية منظمة.

01- اختيار المشكلة التاريخية وصياغتها:

تبدأ الخطوة الأولى بتحديد المشكلة التي تتطلب معالجة تاريخية. فلا يكفي أن يختار الباحث موضوعًا واسعًا مثل " تاريخ الدولة " أو " تاريخ الأحزاب " أو " تاريخ القضية الفلسطينية "، بل ينبغي أن يصوغ مشكلة دقيقة قابلة للبحث، مثل: ما أثر مرحلة التعددية الحزبية في تطور النظام السياسي ؟ ، كيف أثرت اتفاقيات معينة في مسار القضية الفلسطينية؟ ما الجذور التاريخية لأزمة الدولة الليبية؟[3].

وتكون المشكلة مناسبة للمنهج التاريخي عندما يكون الزمن عنصرًا أساسيًا في فهمها، أي عندما يكون السؤال متعلقًا بالنشأة أو التطور أو التحول أو الجذور أو المسار أو الاستمرارية[4].

[1] - Dirk Berg-Schlosser, Op cit, p 29.
[2] - Hans Keman, , Op cit , p 25.
[3] - عامر محمد قنديلجي ، مرجع سابق، ص98.
[4] - Hans Keman, , Op cit , p 69..

02- تحديد المجال الزمني والمكاني:

بعد صياغة المشكلة، ينبغي تحديد المجال الزمني والمكاني للدراسة. فالمنهج التاريخي لا يعمل في زمن مفتوح، بل يحتاج إلى بداية ونهاية واضحتين. وينبغي أن تكون البداية والنهاية مبررتين علميًا. فقد يبدأ الباحث من لحظة تأسيس مؤسسة، أو صدور دستور، أو وقوع ثورة، أو توقيع اتفاق، أو بداية مرحلة استعمارية، أو لحظة تحول سياسي مفصلية. وأما المجال المكاني فيحدد الدولة، أو الإقليم، أو المؤسسة، أو الحالة التي ستدرس[1]. فدراسة تطور النظام الحزبي في الجزائر تختلف عن دراسة تطوره في تونس أو مصر أو فرنسا، لأن لكل حالة سياقها التاريخي الخاص.

03- صياغة التساؤلات و الفرضيات التاريخية:

بعد تحديد المشكلة ومجالها الزمني والمكاني، يصوغ الباحث تساؤلات تتناسب مع طبيعة المنهج التاريخي. وقد تكون التساؤلات من قبيل: كيف نشأت الظاهرة؟ ما مراحل تطورها؟ ما العوامل التاريخية التي أثرت فيها؟ ما عناصر الاستمرارية والتغير؟ ما دور السياق الداخلي والخارجي في تشكيلها؟[2] .

أما الفرضيات فتكون عادة مرتبطة بالجذور والمسارات، مثل: تعود أزمة المشاركة السياسية إلى تراكم تاريخي من ضعف الوساطة الحزبية، أو: ساهمت لحظة تأسيس الدولة في تكريس نمط مركزي في الإدارة.

04- جمع المصادروالوثائق:

تتمثل الخطوة الرابعة في جمع المادة التاريخية. وتشمل هذه المادة المصادر الأولية والثانوية. فالمصادر الأولية تتضمن الوثائق الرسمية، الدساتير، القوانين، المراسيم، المعاهدات، محاضر الاجتماعات، الخطب، الرسائل، المذكرات، الصحف المعاصرة للحدث، الصور، الخرائط، الشهادات الشفوية، والقرارات الدولية. أما المصادر الثانوية فتشمل الكتب والدراسات والمقالات والأطروحات التي تناولت الموضوع لاحقًا.

ويجب على الباحث أن يوازن بين النوعين، وألا يكتفي بالمصادر الثانوية إذا كانت المصادر الأولية متاحة. كما ينبغي أن ينتبه إلى أن كثرة المصادر لا تعني بالضرورة جودة البحث؛ فالأهم هو صلة المصدر بالمشكلة، وموثوقيته، وقيمته في بناء التحليل[3].

[1] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 98.

[2] - Hans Keman, Op cit, pp. 68-69.

[3] - عبد الرحمان بدوي ، مرجع سابق، ص 184.

05- تصنيف المصادروتنظيم المادة التاريخية:

بعد جمع المادة التاريخية، يصنف الباحث مصادره بحسب طبيعتها وقيمتها وصلتها بالمشكلة. فقد يصنفها إلى وثائق رسمية، وشهادات، ومذكرات، وصحف، ودراسات أكاديمية، وقرارات قانونية أو دولية. وقد يصنفها بحسب المراحل الزمنية، أو بحسب الفاعلين، أو بحسب الموضوعات الفرعية[1].

والهدف من هذه الخطوة هو منع الفوضى في المادة التاريخية، وتحويل الوثائق والوقائع إلى بناء منظم قابل للتحليل. فكثرة المعلومات دون تصنيف قد تؤدي إلى تراكم سردي لا يخدم الإشكالية.

06- نقد المصادروالوثائق:

تعد هذه الخطوة قلب المنهج التاريخي. فالباحث لا يأخذ الوثيقة كما هي، ولا يتعامل مع الرواية التاريخية بوصفها حقيقة جاهزة. لذلك يطبق النقد الخارجي والنقد الداخلي. النقد الخارجي يتحقق من أصالة الوثيقة: من كتبها؟ متى كتبت؟ هل هي أصلية؟ هل تعرضت للتحريف أو التزوير؟ أما النقد الداخلي فيفحص مضمونها: هل المعلومات دقيقة؟ هل الكاتب شاهد مباشر؟ ما مصلحته؟ ما درجة تحيزه؟ وهل تتفق الوثيقة مع مصادر أخرى؟[2].

فإذا استخدم الباحث خطابًا سياسيًا، فعليه أن يسأل: من ألقاه؟ في أي سياق؟ إلى من كان موجهًا؟ هل يعبر عن موقف رسمي أم تعبوي؟ وإذا استخدم مذكرات شخصية، فعليه أن ينتبه إلى أثر الذاكرة والرغبة في تبرير الذات. وإذا استخدم صحيفة، فعليه أن يعرف اتجاهها السياسي، وارتباطاتها، وموقعها من السلطة أو من خارجها.

07- ترتيب المادة التاريخية وتحليلها:

بعد جمع المادة ونقدها، ينتقل الباحث إلى ترتيبها وتحليلها. ولا يعني الترتيب مجرد وضع الأحداث حسب السنوات، بل بناء مسار تحليلي. فقد يقسم الباحث الظاهرة إلى مراحل، مثل مرحلة النشأة، مرحلة التوسع، مرحلة الأزمة، مرحلة التحول. وقد يرتب المادة حسب الفاعلين، أو المؤسسات، أو القضايا، أو الأزمات[3].

والهدف من هذه الخطوة هو الانتقال من التراكم الوثائقي إلى بناء تحليلي. فالمعلومات التاريخية الكثيرة لا تصبح علمًا إلا إذا نظمت داخل خطة واضحة، وربطت بالإشكالية والفرضيات.

[1] - عامر محمد قنديلجي، مرجع سابق، ص 100.
[2] - المرجع نفسه.
[3] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 266.

08- التفسير التاريخي:

في هذه الخطوة ينتقل الباحث من عرض المادة إلى تفسيرها. فيسأل: ما العوامل التي أدت إلى الظاهرة؟ ما الذي تغير؟ ما الذي استمر؟ ما العلاقة بين الأحداث؟ ما دور المؤسسات والفاعلين؟ ما أثر البيئة الداخلية والخارجية؟ وهنا يظهر الفرق بين السرد التاريخي والتحليل التاريخي. فالسرد يذكر ما وقع، أما التحليل فيفسر لماذا وقع وكيف أثر في ما بعده[1].

وينبغي أن يكون التفسير التاريخي حذرًا، لأن الأحداث السياسية لا تنتج عادة عن سبب واحد. لذلك يميز الباحث بين الأسباب العميقة والأسباب المباشرة، وبين العوامل البنيوية والظروف الظرفية، وبين التتابع الزمني والعلاقة السببية.

09-صياغة النتائج والتعميمات الحذرة:

في الخطوة الأخيرة يصوغ الباحث نتائجه. ولا ينبغي أن تكون هذه النتائج أحكامًا عامة متسرعة، بل خلاصات مستندة إلى الوثائق والتحليل. وقد تكون النتيجة كشف علاقة تاريخية، أو تفسير تحول، أو تحديد مسار، أو إبراز استمرار، أو بيان أثر حدث معين في تطور لاحق.

والتعميم في المنهج التاريخي ينبغي أن يكون حذرًا، لأن كل حالة تاريخية لها خصوصيتها. لذلك لا يصح أن يعمم الباحث نتائج حالة واحدة على جميع الحالات، إلا إذا كانت لديه مبررات مقارنة كافية. والأدق أن يصوغ نتائجه في حدود المجال الزمني والمكاني الذي درسه[2]

- **طريقة استخدام المنهج التاريخي في البحوث السياسية عمليًا:**

يستخدم الباحث السياسي المنهج التاريخي عندما تكون المشكلة البحثية متعلقة بالجذور أو المسار أو التحول. فإذا كان موضوعه تطور الدستور، فإنه يجمع النصوص الدستورية، ومحاضر لجان الصياغة إن وجدت، وخطابات الفاعلين، والسياق السياسي لكل تعديل، ثم يدرس كيف تغيرت بنية السلطة عبر الزمن. وإذا كان موضوعه تطور النظام الحزبي، فإنه يتتبع قوانين الأحزاب، ونتائج الانتخابات، وانشقاقات الأحزاب، وتحولات الخطاب السياسي، وعلاقة الأحزاب بالدولة والمجتمع.

وفي بحوث العلاقات الدولية، يمكن استعمال المنهج التاريخي لدراسة تطور نزاع حدودي بين دولتين، من خلال المعاهدات القديمة، والخرائط، والاتفاقيات الاستعمارية، ومواقف الدول، وقرارات المنظمات الدولية. وفي القضية الفلسطينية، يمكن

[1] - المرجع نفسه.

[2]- Hans Keman, Op cit, pp74-75.

استعماله لدراسة أثر وعد بلفور أو قرار التقسيم أو اتفاق أوسلو في مسار القضية الفلسطيني، عبر جمع النصوص الأصلية، والقرارات الدولية، ومواقف الفاعلين، وتحليل التحولات اللاحقة.

ويجب ألا يكون التاريخ في البحث السياسي مجرد خلفية في الفصل الأول، بل جزءًا من التحليل. فالخطأ الشائع أن يضع الباحث " لمحة تاريخية " منفصلة لا علاقة لها بالإشكالية. أما الاستخدام الصحيح للمنهج التاريخي فيجعل الماضي عنصرًا مفسرًا للمشكلة، ومادة أساسية لاختبار الفرضيات أو الإجابة عن التساؤلات.

يتضح مما سبق أن المنهج التاريخي ليس مجرد رجوع إلى الماضي، ولا سردًا زمنيًا للأحداث، بل هو منهج علمي يقوم على جمع المصادر والوثائق، ونقدها، وتحليلها، وربطها بسياقاتها، من أجل فهم الظواهر السياسية في نشأتها وتطورها وتحولها. وتظهر قيمته في علم السياسة لأنه يكشف الجذور التاريخية للدولة والمؤسسات والأفكار والنزاعات، ويساعد على فهم الحاضر في ضوء تراكمات الماضي. غير أن قوته مشروطة بدقة استعماله؛ فالوثائق تحتاج إلى نقد، والروايات تحتاج إلى مقارنة، والسببية التاريخية تحتاج إلى حذر، والتعميم يحتاج إلى حدود واضحة. ومن هنا فإن المنهج التاريخي يكون مناسبًا كلما كان الزمن والمسار والسياق عناصر أساسية في بناء المشكلة البحثية.

02- المنهج المقارن في علم السياسة

تُعدّ المقارنة من أقدم الأنشطة العقلية التي مارسها الإنسان في إدراكه للعالم من حوله؛ فالإنسان لا يفهم الأشياء دائمًا في ذاتها، بل يفهمها في كثير من الأحيان من خلال مقابلة بعضها ببعض، والتمييز بين ما يتشابه منها وما يختلف، وما يتقارب وما يتباعد، وما يتكرر وما ينفرد. ومن ثم، فإن المقارنة ليست في أصلها أداة بحثية مستحدثة، بل هي نشاط ذهني أولي سابق على تشكل المناهج العلمية الحديثة.

غير أن هذا النشاط الفطري لا يتحول إلى معرفة علمية إلا عندما يخضع لضوابط السؤال، والمفهوم، والمعيار، ووحدة التحليل، وطريقة التفسير. ولذلك يمكن القول إن المقارنة تبدأ بوصفها عملية عقلية تلقائية، ثم ترتقي إلى أداة معرفية منظمة، ثم تتحول في البحث العلمي إلى منهج له شروطه ومفاهيمه وحدوده. ولهذا تضع الأدبيات المنهاجية، المقارن ضمن المناهج العلمية الأساسية، إلى جانب المنهج التجريبي والمنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة، وأنه ليس مجرد تسمية عامة، بل منهج بالمعنى الدقيق للكلمة[1].

وتظهر أهمية المقارنة في العلوم الاجتماعية والسياسية بوجه خاص؛ لأن موضوع هذه العلوم هو الإنسان في علاقاته ومؤسساته وسلوكه، وهي موضوعات لا يمكن عزلها بسهولة عن ظروفها التاريخية والاجتماعية والثقافية. فالظاهرة السياسية لا تتكرر بالشروط نفسها، ولا يستطيع الباحث أن يعيد إنتاج ثورة، أو أزمة دستورية، أو انتخابات، أو انتقال ديمقراطي داخل مختبر. لذلك تصبح المقارنة وسيلة أساسية لفهم الظواهر السياسية وتحليلها، لا بوصفها بديلًا كاملًا عن التجريب، بل بوصفها أداة تسمح بالكشف عن العلاقات بين الحالات والمتغيرات. ولأجل ذلك ساهمت وتساهم المقارنة في تطوير علم السياسة، ومن ذلك قيام حقول معرفية قائمة بذاتها من أصل علم السياسة كالسياسة المقارنة، والذي يعتبر موقع القلب لهذا العلم، والذي يقيمه أو يقعده أو توسعه حدوده أو تضيقه كما يقول محمد نصر عارف[2] والنظم السياسية المقارنة والسياسات العامة المقارنة ....

ومن هنا، فإن الباحث السياسي لا يقارن لمجرد المفاضلة أو الوصف، بل يقارن لكي يفهم لماذا تتشابه بعض النظم السياسية في بنيتها القانونية وتختلف في أدائها العملي، ولماذا تتقارب بعض الدساتير في نصوصها وتتباعد في آثارها، ولماذا تنجح

[1]- Arend Lijphart, " Comparative Politics and the Comparative Method " ***The American Political Science Review***, Vol. 65, No. 3, 1971, p. 682.

[2] - نصر محمد عارف، **الاتجاهات المعاصرة في الساسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق**، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان (الأردن)(، 2006، ص 08.

تجربة تحول ديمقراطي في بلد وتتعثر في بلد آخر. فالسياسة المقارنة، كما يلاحظ ليجفارت " Arend Lijphart "، تحمل في اسمها دلالة منهجية؛ فهي لا تشير فقط إلى موضوع الدراسة، بل إلى " الكيف " الذي تُدرس به الظواهر السياسية[1].

☒ مفهوم المقارنة ومبرراتها:

لا يكفي في تعريف المقارنة أن يقال إنها مجرد موازنة بين شيئين أو أكثر؛ فهذا تعريف عام يصلح للاستعمال اليومي، لكنه لا يكفي في البحث العلمي. فالمقارنة، في معناها المنهجي، تقتضي وجود ظواهر أو حالات قابلة للمقابلة، ومعيار واضح للموازنة، وغاية معرفية تتجاوز الوصف إلى التحليل والتفسير. ومن ثم، فالمقارنة العلمية هي عملية ذهنية ومنهجية تقوم على مقابلة ظاهرتين أو أكثر، أو حالتين أو أكثر، بقصد الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف، وتحليل دلالاتها، وتفسير العوامل التي تقف وراءها.

يُنقَلُ عن ستيوارت ميل تعريفًا مهمًا للمقارنة، مؤداه أنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو تحليل منظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر[2]. وتكمن أهمية هذا التعريف في أنه ينقل المقارنة من مستوى الملاحظة العادية إلى مستوى التحليل المنظم؛ فالمقارنة هنا ليست مجرد قول إن ظاهرة تشبه أخرى أو تختلف عنها، بل هي بحث منظم في التشابه والاختلاف داخل سياقات اجتماعية أو سياسية متعددة.

أما في حقل السياسة المقارنة، فإن المقارنة لا تقتصر على وضع نظامين سياسيين جنبًا إلى جنب، بل تنظر إلى الظواهر السياسية من زاوية أوجه الشبه والاختلاف بين النظم والكيانات والظواهر السياسية المتباينة. ويقرر نصر محمد عارف أن علم السياسة يعالج موضوعاته من حيث ماهيتها وجوهرها، بينما تتناولها السياسة المقارنة من زاوية البحث عن أوجه الشبه والاختلاف بين النظم والكيانات والظواهر السياسية، ولذلك فإن تقييم حقل السياسة المقارنة ينبغي أن يتم من خلال النظر إلى منهجه أكثر من الاقتصار على موضوعه[3]. وهذا يعني أن المقارنة في علم السياسة ليست مجرد موضوع، بل هي زاوية نظر ومنهج في بناء المعرفة السياسية.

أما المنهج المقارن، فتعرفه بعض الأدبيات المنهاجية من خلال وظيفته في المقارنة بين الظواهر والمواقف في مجتمعات متعددة في الفترة الزمنية نفسها، أو داخل المجتمع نفسه في مرحلتين زمنيتين مختلفتين، وذلك بغرض التعرف إلى أوجه التشابه

[1] - Ibid, p. 682.

[2] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 286.
[3] - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 08.

والاختلاف والعوامل المؤثرة فيها[1]. ويُستفاد من هذا التعريف أنَّ المقارنة لا تكتفي بالوصف، بل تتجه إلى كشف العوامل والمتغيرات التي تتحكم في الظاهرة. أما ليجفارت "Arend Lijphart " فيذهب إلى أنَّ المنهج المقارن يقوم على منطق البحث عن العلاقات التجريبية بين المتغيرات، لا بمجرد الموازنة اللفظية أو التصنيف الشكلي[2].

وبناءً على هذه التعريفات، يمكن أن نعرّف المقارنة إجرائيًا بأنها :إجراء معرفي منظم يقوم على مقابلة حالات أو ظواهر سياسية محددة، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، ثم تحليل أسباب هذا التشابه أو الاختلاف في ضوء سؤال بحثي واضح ومعيار مقارنة مضبوط.

إن الحاجة إلى المقارنة تنبع من عدة مبررات. فهي تساعد الباحث، أولًا، على تجاوز ضيق الحالة الواحدة؛ لأن دراسة نظام سياسي واحد قد تكشف بعض خصائصه، لكنها لا تبين دائمًا ما إذا كانت هذه الخصائص عامة أم خاصة. كما تساعد على بناء التصنيفات، مثل تصنيف النظم السياسية إلى برلمانية ورئاسية وشبه رئاسية، أو تصنيف النظم الحزبية إلى تعددية وثنائية ومهيمنة. و تساعد على اختبار الفرضيات؛ فعندما يفترض الباحث أن طبيعة النظام الانتخابي تؤثر في عدد الأحزاب، أو أن قوة المؤسسة ما أو جماعات ضغط تؤثر في مسار التحول السياسي، فإنه يحتاج إلى مقارنة حالات متعددة حتى يرى مدى صلاحية هذا الافتراض.

وتزداد أهمية المقارنة في علم السياسة لأن الظاهرة السياسية لا تُفهم دائمًا من داخل حدودها الوطنية وحدها، بل تتأثر بما يجري داخل الدولة وخارجها. فقد نبّه نصر محمد عارف إلى أن أي تغير في الظاهرة السياسية، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، يكون له أثر مباشر أو غير مباشر في تطور حقل السياسة المقارنة[3]. ومن هنا تصبح المقارنة ضرورية لفهم الظواهر السياسية في سياقاتها المتعددة، لا سيما حين تتداخل العوامل الداخلية والخارجية، أو حين تختلف نتائج المؤسسات المتشابهة باختلاف البيئة السياسية والاجتماعية.

غير أن المقارنة لا تكون علمية إذا أُجريت بين ظواهر لا يجمعها أي أساس مشترك؛ إذ ينبه المنهاجيون إلى ضرورة وجود حد أدنى من السمات الأساسية المشتركة التي تتخذ أساسًا للمقارنة[4]. فالباحث لا يقارن بين أي شيئين لمجرد اختلافهما، بل يقارن بين

[1] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص 286.
[2]- Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method " , Op cit. p 683.
[3] - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 9.
[4] - مسعود حسين التائب، مرجع سابق، ص ص 286-287.

ظواهر تتوافر فيها قابلية أولية للموازنة، بحيث يكون التشابه كافيًا لجعل المقارنة ممكنة، ويكون الاختلاف كافيًا لجعلها ذات معنى.

☒ التشابه والاختلاف أساس المقارنة:

يقوم كل فعل مقارن على ركنين أساسيين: التشابه والاختلاف. فالتشابه هو وجود عناصر أو خصائص مشتركة بين الظواهر أو الحالات محل الدراسة، أما الاختلاف فهو وجود تباين في البنية أو الوظيفة أو السياق أو النتائج. ولا تقوم المقارنة العلمية على التشابه وحده، لأن التشابه التام يلغي الحاجة إلى البحث، كما لا تقوم على الاختلاف المطلق، لأن انعدام أي أساس مشترك يجعل المقارنة غير ممكنة.

في البحث السياسي قد يكون التشابه في الشكل المؤسسي، كما في وجود برلمان أو دستور أو انتخابات في بلدين مختلفين، وقد يكون في المرحلة التاريخية، كما في مقارنة دولتين عرفتا انتقالًا سياسيًا في فترة متقاربة، وقد يكون في المشكلة المدروسة، مثل مقارنة ظاهرة العزوف الانتخابي في مجتمعين. أما الاختلاف فقد يظهر في النتائج، أو في درجة الاستقرار، أو في مستوى المشاركة، أو في طبيعة علاقة السلطة بالمجتمع. وفي الصدد يرى جيوفاني سارتوري "Giovanni Sartori " أن المقارنة لا تكون بين أشياء متطابقة تمامًا ولا بين أشياء مختلفة اختلافًا مطلقًا؛ وإنما تكون بين حالات " متشابهة بما يكفي " حتى تسمح بالموازنة دون أن تلغي الحاجة إلى التحليل[1]. وهذا المعنى مهم في علم السياسة، لأن الباحث قد يخطئ إذا قارن بين مؤسسات لمجرد أنها تحمل الاسم نفسه، أو إذا رفض المقارنة لأن الحالات ليست متطابقة. فالمقارنة تحتاج إلى تشابه يسمح بالربط، واختلاف يسمح بالتفسير.

وبذلك يمكن تعريف التشابه إجرائيًا بأنه :وجود عناصر مشتركة بين الحالات المقارنة تجعل المقارنة ممكنة، بينما يمكن تعريف الاختلاف بأنه :وجود تباين في بنية الحالات أو وظائفها أو نتائجها يجعل المقارنة ذات قيمة تفسيرية .فليست كل حالات التشابه مهمة، ولا كل حالات الاختلاف دالة؛ إنما المهم هو التشابه أو الاختلاف المرتبط بسؤال البحث وفرضياته.

ومن هنا فإن قيمة المقارنة لا تكمن في جرد وتعداد أوجه الشبه والاختلاف فقط، بل في تحويلهما إلى أداة تفسير. وقد بيّن تشارلز راجين " Charles C. Ragin"أن المقارنة الموجهة بالحالات لا تنفصل عن التفسير التاريخي والتحليل السببي؛ فهي تهتم

[1] - Giovanni Sartori, " Concept Misformation in Comparative Politics" ,***The American Political Science Review*****,** Vol. 64, No. 4, 1970, p. 1035.

بخصوصية الحالات، لكنها تسعى أيضًا إلى الوصول إلى تعميمات محدودة حول أسباب فئة معينة من الظواهر[1]. وهذا يعني أن التشابه والاختلاف لا يمثلان نهاية التحليل، بل يمثلان مادته الأولى.

☒ من المقارنة إلى المنهج المقارن:

ينبغي التمييز بين المقارنة بوصفها نشاطًا عقليًا عامًا، والمنهج المقارن بوصفه طريقة بحثية منظمة. فالمقارنة قد تكون تلقائية أو وصفية أو تعليمية، مثل أن نقول إن النظام البرلماني يختلف عن النظام الرئاسي، أو إن حزبًا سياسيًا أكثر تنظيمًا من حزب آخر. أما المنهج المقارن فلا يكتفي بهذا المستوى، بل يتطلب إشكالية واضحة، وحالات محددة، ومعايير مقارنة مضبوطة، وسعيًا إلى تفسير التشابه أو الاختلاف.

وقد شدّد ليجفارت على أن المنهج المقارن ليس مجرد لفظ مناسب يطلق على اهتمامات الباحث، بل هو منهجية وتقنية بالمعنى الدقيق، أي طريقة علمية أساسية في البحث السياسي[2]. وهو يميّز كذلك بين السياسة المقارنة بوصفها حقلًا معرفيًا، والمنهج المقارن بوصفه منطقًا إجرائيًا يستعمل في دراسة الظواهر السياسية[3]. وبذلك لا تعني المقارنة مجرد اختيار موضوعين سياسيين، بل تعني استعمال طريقة في التحليل تسمح بإنتاج معرفة قابلة للمناقشة العلمية.

ويُظهر تعريف ليجفارت أهمية المنهج المقارن في علم السياسة؛ لأنه لا يربطه بمجرد عرض الاختلافات بين الدول، بل يضعه ضمن المناهج التي تسعى إلى إقامة علاقات عامة بين المتغيرات. ومن ثم، فالمنهج المقارن ليس طريقة للتزيين أو التوسيع، بل طريقة لإنتاج تفسير سياسي، خصوصًا حين يتعذر التجريب المباشر وتكون الظواهر السياسية معقدة ومتداخلة.

كما يضيف راجين بعدًا آخر لهذا التعريف، إذ يرى أن المقارنة الموجهة بالحالات تجمع في الغالب بين هدفين: تفسير تاريخي للحالات في خصوصيتها، وتحليل سببي يسعى إلى الوصول إلى تعميمات محدودة بشأن فئة معينة من الظواهر[4]. ويُستفاد من ذلك أن المنهج المقارن لا يذيب خصوصية الحالات في قانون مجرد، ولا يكتفي بسرد تاريخ كل حالة، بل يحاول الجمع بين الحساسية للسياق والسعي إلى التفسير.

[1]Charles C. Ragin, ***The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies***, Berkeley: University of California Press, 1987, p. 35.
[2] - Arend Lijphart, , "Comparative Politics and the Comparative Method " , Op. cit., p. 682.
[3] -ibid.
[4] - Charles C. Ragin, op. cit., p. 35.

وبناءً عليه يمكن تعريف المنهج المقارن إجرائيًا في علم السياسة بأنه :طريقة بحثية منظمة تقوم على دراسة حالتين سياسيتين أو أكثر، أو مرحلتين زمنيتين أو أكثر، من خلال ضبط وحدة المقارنة، ووحدة التحليل، ومعيار المقارنة، بقصد تفسير أوجه التشابه والاختلاف، ولا سيما تفسير اختلاف النتائج السياسية رغم تشابه بعض الشروط، أو تشابه النتائج رغم اختلاف بعض السياقات.

إن قيمة المنهج المقارن ترتفع لدى علماء المنهجية والدراسات المقارنة إلى اعتباره يتقاطع مع المنهج التجريبي والمنهج الإحصائي من حيث السعي إلى إقامة تعميمات تجريبية، أو صنوان المنهج التجريبي في العلوم " البحتة والدقيقة "، لكنه يختلف عنهما في شروط التطبيق، لأنه غالبًا ما يعمل في مجال تكون فيه الحالات قليلة والمتغيرات كثيرة[1]. ولذلك فإن المنهج المقارن ليس أضعف من حيث القيمة بالضرورة، ولكنه أكثر حساسية من حيث التصميم والاختيار والضبط المفاهيمي.

☒ قابلية المقارنة وضبط المفاهيم:

تُعدّ قابلية المقارنة من المفاهيم المركزية في المنهج المقارن. فالباحث لا يقارن بين الظواهر لمجرد وجود اختلاف بينها، ولا يضع الحالات جنبًا إلى جنب دون أساس مشترك. فالمقارنة العلمية تقتضي أن يكون بين الحالات قدر من التشابه يسمح بالموازنة، وقدر من الاختلاف يسمح بطرح سؤال تفسيري.

وقد نبّه سارتوري إلى أن إحدى مشكلات السياسة المقارنة هي ما سماه تمدد المفاهيم أو" conceptual stretching " ، ويقصد به أن الباحث كلما وسّع نطاق المقارنة عبر دول ومناطق وسياقات مختلفة، قد يمد المفهوم إلى درجة يفقد معها دقته الأصلية[2]. فمفهوم مثل " الديمقراطية " أو " الحزب" أو " المؤسسة " قد يبدو واحدًا في اللفظ، لكنه لا يؤدي المعنى نفسه في كل سياق سياسي. مما يعني أن توسيع المفهوم قد يزيد عدد الحالات التي يغطيها، لكنه قد يؤدي في المقابل إلى خسارة في الدقة الدلالية والتركيز على الحالة المدروسة محل المقارنة [3]. وهذه الفكرة شديدة الأهمية في علم السياسة؛ لأن الباحث قد يستعمل مفهومًا نشأ في سياق معين لتحليل ظاهرة في سياق آخر، أو يقارن بين مؤسسات تحمل الاسم نفسه لكنها لا تقوم بالوظيفة نفسها. لذلك فإن المقارنة السياسية الرصينة لا تبدأ من التشابه اللفظي، بل من فحص دقيق لمعنى المفهوم داخل كل حالة.

[1] - Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method " op. cit., pp. 683–684.
[2] - Giovanni Sartori, op. cit , p. 1034
[3] - Ibid, p. 1035.

ومن هنا لا يكفي أن يقول الباحث إنه يقارن بين " أحزاب "في بلدين مختلفين، بل عليه أن يسأل: هل الحزب في الحالتين يقوم بوظيفة تمثيلية؟، هل يشارك في المنافسة السياسية بحرية؟، هل يملك استقلالًا تنظيميًا؟ وهل له وجود اجتماعي فعلي أم هو مجرد واجهة انتخابية؟ ،فالاسم الواحد لا يكفي لبناء المقارنة، لأن المقارنة العلمية لا تقوم على الألفاظ بل على الدلالات والمؤشرات والوظائف.

وتقودنا هذه المسألة إلى شرط منهجي آخر، هو ضرورة توحيد معيار المقارنة. فالمنهج المقارن لا يقوم على جمع معلومات متجاورة عن حالتين، وإنما يقوم على تحديد زاوية المقارنة: هل يقارن الباحث من حيث البنية؟، أم الوظيفة؟ أم الأداء؟ أم النتائج؟ ، فإذا غاب معيار المقارنة، تحولت المقارنة إلى سرد معلومات، لا إلى تحليل علمي.

☒ تطور التفكير المقارن عبر الحضارات :

لا يبدأ تاريخ المقارنة من ظهور المنهج المقارن الحديث، بل يمتد إلى جذور قديمة في الفكر الإنساني والسياسي. فقد مارس الإنسان المقارنة في الفلسفة والمنطق والتاريخ واللغة والفقه والأدب، كما ظهرت المقارنة في دراسة الأخلاق والعادات والشرائع وأنماط العمران والحكم. غير أن المهم منهجيًا هو التمييز بين المقارنة بوصفها أسلوبًا عقليًا واستدلاليًا، وبين المنهج المقارن بوصفه إجراءً علميًا حديثًا له أدواته وضوابطه.

ويُعدّ الفكر اليوناني القديم من أبرز المحطات المبكرة في تطور التفكير المقارن، فقد انشغل فلاسفة اليونان بالسؤال عن أشكال الحكم، والتمييز بين الحكم الصالح والحكم الفاسد، والموازنة بين المدينة المنظمة والمدينة المنحرفة ، فمنذ (أفلاطون)* (427 ق.م -347 ق.م)، الذي يُعتبر الفيلسوف الأول المشتغل على تصنيف الأنظمة وترتيبها، حيث قام في كتابه" السياسة " بمقارنة 158 دستورا من دساتير زمانه، لكن دراسته ومقارنته تلك كانت قاصرة في معظمها على دساتير المدن اليونانية، وتحمِلُ تحليلا فلسفيا للنظم السياسية[1]، و خَلُص إلى وجود أربعة أنماط من الأنظمة والحكومات وأعطى لها الصفات التالية: تيموقراطية، الأوليجاركية، الديمقراطية، وأخيرا حكومة الاستبداد أو الطغيان[2].

* - يُنظَر: أفلاطون ، **الجمهورية**، ترجمة فؤاد زكرياء، الإسكندرية (مصر)،دار الوفاء للطباعة والنشر، ، 2004، ص ص 438-473.

[1] - عادل ثابت، **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي**، الدار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية (مصر)،2007، ص 13.

[2] - خالد العبوي، **مشكلات الديمقراطية**، بيروت (لبنان)، مركز نما للبحوث والدراسات 2015، ص ص 29-30.

وعلى نفس المنوال سار تلميذه أرسطو (384 ق.م -322 ق.م)، حيث اشتغل على تصنيف الأنظمة السياسية من خلال دساتير مجموعة من الدول (المدينة) باعتبار الدساتير هي التي تحدد طبيعة الحكم، وغَرَضُه في ذلك الوصول إلى أفضل الدساتير وبالتالي أفضل النظم[1] ، و وصل إلى التفريق بين الدساتير الجَيِّدَة وغير الجَيِّدَة، واستعمل في تصنيف الأنظمة السياسية معيار عدد الحكام، إمَّا حاكم واحد أو عدد قليل من الحكام، أو جمع من الحكام[2]، وجعل كل نمط يتروح بين حالتين صحيح أو جيّد وكذا فاسد أو منحرف، ليصنِّفَ أنماط الحكم إلى 06 (ستة) أنماط هي : مَلَكِيَّة، استبدادية، ارستقراطية، أوليجاركية، دستورية، ديمقراطية[3].

وتزداد القيمة المقارنة في أعمال أرسطو بالنظر إلى عنايته بالدساتير وأشكال الحكم في المدن اليونانية. فالمقارنة الأرسطية بين الدساتير لم تكن مجرد ترتيب شكلي لأسماء الأنظمة، بل كانت بحثًا في العلاقة بين بنية الحكم، وعدد القائمين عليه، والغاية التي يتجه إليها، والنتائج التي تترتب على ذلك في حياة المدينة. ومن هنا يمكن عدّ أرسطو من أوائل من جعلوا المقارنة أداة لفهم النظم السياسية، وإن لم يكن ذلك بالمعنى الاصطلاحي الحديث للمنهج المقارن.

وقد استمرت المقارنة بعد ذلك في الفكر السياسي والحضاري، من خلال الموازنة بين القوانين والشرائع والعادات وأشكال الحكم، غير أنها اتخذت في الفكر الإسلامي طابعًا خاصًا، إذ ارتبطت بالنظر والاعتبار، وبالمقابلة بين السنن والنتائج، وبين أحوال الأمم ومآلاتها. فالقرآن الكريم يتضمن حضورًا واضحًا لمنطق النظر والموازنة؛ إذ تدعو آيات كثيرة إلى السير في الأرض والنظر في عواقب الأمم السابقة، كما في قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَ أَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ۖ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[4]. فهذه الآية تقدم المنهج المقارن بمعناه التفكير ي والتأمل القائم على مقابلة أحوال الأمم ، والاعتبار بمعرفة ما آلت إليه تلك الأمم.

ويظهر المعنى نفسه في قوله تعالى: ﴿**قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ ۚ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ**﴾[5]، حيث يرتبط النظر في التاريخ بالموازنة بين الأفعال والنتائج. ولا تقتصر المقارنة القرآنية على مصائر الأمم، بل تظهر كذلك في المقابلة بين القيم والمواقف والنماذج الإنسانية. فالقرآن يقارن بين العلم والجهل في قوله تعالى: ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ**

[1] - Richard Mulgan, « Was Aristotle an Aristotelian Social Democrat? », **Ethics :An International Journal of Social, Political, and Legal Philosophy**, vol 111,N0 01, October 2000, p p 79-80.

[2] - يُنظَر : أرسطوا طاليس، **السياسة**، منشورات الجمل، بيروت(لبنان)، 2009، ص 330 وما بعدها.

[3] - Richard Mulgan, **Op.cit**, p82.

[4] - سورة الروم، الآية 9.

[5] - سورة الروم، الآية 42.

اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1]، ويقارن بين أصحاب النار وأصحاب الجنة في قوله تعالى: **﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۚ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾**[2]. وهذه المقارنات تكشف عن حضور الموازنة بوصفها أسلوبًا في البيان والتنبيه وبناء الوعي بالفروق بين الأفعال والنتائج.

وفي السنة النبوية نجد كذلك استعمالًا واضحًا للمقارنة في مقام التعليم والبيان وضرب الأمثال. ومن ذلك حديث النبي ﷺ في المقارنة بين المؤمن القارئ للقرآن والمؤمن الذي لا يقرأ، والمنافق القارئ والمنافق الذي لا يقرأ، حيث شُبّه الأول بالأترجة، والثاني بالتمرة، والثالث بالريحانة، والرابع بالحنظلة[3]. فالمقارنة هنا وسيلة تعليمية تقريبية تكشف تفاوت الأحوال والآثار. ومن ذلك أيضًا حديث الجليس الصالح والجليس السوء، إذ قارن النبي ﷺ بين حامل المسك ونافخ الكير، في صورة بيانية توضح اختلاف الأثر الناتج عن اختلاف الصحبة[4].

أما في أعمال علماء المسلمين، فقد ظهرت المقارنة في مجالات متعددة، منها الفقه، وأصول الفقه، وعلم الكلام، واللغة، والتاريخ، والجغرافيا، والعمران. ففي الفقه نشأت المقارنة بين المذاهب، وفي أصول الفقه ظهر النظر في العلل والفروق، وفي اللغة ظهرت الموازنات بين الألفاظ والدلالات، وفي التاريخ والعمران ظهرت المقارنة بين أحوال الأمم والدول والقبائل.

ويُعدّ ابن خلدون من أبرز النماذج في هذا السياق؛ إذ لم يكتف بسرد الأخبار، بل حاول تحليل أسباب قيام الدول وانحلالها، وربط ذلك بالعصبية والعمران وأحوال الاجتماع. بل أن ابن خلدون توصل، من خلال التدقيق في الأدلة التاريخية وتمحيص الأسباب، إلى منهج علمي لتحليل الظواهر الاجتماعية واكتشاف القوانين التي تحكمها، كما تحدث في المقدمة عن علم مستقل موضوعه ظواهر الاجتماع البشري وأسباب تغيرها[5].

---

[1] - سورة الزمر، الآية 9.

[2] - سورة الحشر، الآية 20.

[3] - الحديث : عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:
«مَثَلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلاَ رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْفَاجِرِ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلاَ رِيحَ لَهَا».رواه البخاري.
في **صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل القرآن على سائر الكلام، رقم 5020**

[4] - الحديث: عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال:
«إِنَّمَا مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالجَلِيسِ السُّوءِ، كَحَامِلِ المِسْكِ وَنَافِخِ الكِيرِ؛ فَحَامِلُ المِسْكِ: إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الكِيرِ: إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا خَبِيثَةً».صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب العطار وبيع المسك، رقم **2101**؛ وصحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب مجالسة الصالحين ومجانبة قرناء السوء، رقم **2628**.

[5] - باسم سرحان مرجع سابق، ص 64.

كما توصل الدارسون لفكر ابن خلدون، أنَّ من مبادئ منهجه العلمي الاعتماد على العقل والتجربة، والواقع بوصفه مصدرًا للمعرفة، مع ضرورة الموضوعية أو ما سماه "تجاوز الذات " [1]. وهذه المبادئ هي جوهر المقارنة العلمية؛ لأنها تقوم على فحص الوقائع، وعدم الاكتفاء بالرواية، وربط الظواهر بأسبابها الاجتماعية والتاريخية .ومن ثم، فإن أعمال علماء المسلمين، وخصوصًا ابن خلدون، لا تمثل منهجًا مقارنًا حديثًا بالمعنى الفني، لكنها تمثل رصيدًا مهمًا في تطور التفكير المقارن والتحليلي في دراسة الاجتماع والسياسة والعمران.

وبذلك يمكن القول إن المقارنة تراكمت بمنهجيتها العلمية الدقيقة عبر مختلف الأزمنة والحضارات المختلفة بنصوصها الدينية المقدسة، وبنظرات علمائها وتحليلهم الاجتماعي والتاريخي لمن سبقهم من الأمم وحاضرهم، إلى أن وصلت المقارنة بمنهجها المتعارف عليه حديثا ، الذي يقوم على ضبط الإشكالية، وتحديد الحالات، ووحدة التحليل، ومعيار المقارنة، وربط التشابه والاختلاف بالتفسير العلمي.

☒ تطور حقل السياسة المقارنة و اتجاهاته المعاصرة:

إذا كانت المقارنة قديمة في الفكر السياسي، فإن حقل السياسة المقارنة بوصفه مجالًا أكاديميًا حديثًا عرف تحولات معرفية ومنهجية وموضوعية عميقة. فقد كان الاهتمام في البدايات منصبًا على الدولة والدساتير والمؤسسات الرسمية، ثم انتقل تدريجيًا إلى تحليل السلوك السياسي، والنظم الحزبية، والثقافة السياسية، والتنمية، والمجتمع، والسوق، والسياسات العامة. وهذا التحول يعني أن المقارنة لم تعد محصورة في النصوص الدستورية وأشكال الحكم، بل أصبحت تتجه إلى فهم العلاقات بين الدولة والمجتمع والاقتصاد والثقافة.

ويشير نصر محمد عارف إلى أن حقل السياسة المقارنة تأثر بتحولات النموذج المعرفي السائد في العلوم الاجتماعية؛ إذ انتقل من النموذج الفلسفي والمعياري إلى النموذج السلوكي، ثم إلى مرحلة ما بعد السلوكية. ففي المرحلة السلوكية اتجه البحث إلى بناء نظريات عامة قادرة على الشرح والتحليل والتعميم والتنبؤ، بينما أعادت مرحلة ما بعد السلوكية الاعتبار للسياق والبيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تعمل داخلها الظواهر[2].

[1] - المرجع نفسه، ص 65.
[2] - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 11–14.

كما يوضح عارف أن تطور السياسة المقارنة لا تحدده العوامل المعرفية فقط، بل تسهم فيه أيضًا محددات واقعية، مثل الصراع الأيديولوجي، وظهور نظم سياسية جديدة، وتغير طبيعة المشكلات والظواهر السياسية[1]. وهذا مهم لأن الباحث المقارن لا يتعامل مع موضوع ثابت، بل مع حقل يتغير بتغير الواقع السياسي نفسه. فظهور دول جديدة بعد الاستقلال، وتحولات الحرب الباردة، ثم نهاية الصراع الأيديولوجي، والعولمة، وتغير علاقة الدولة بالمجتمع والسوق، كلها عوامل وسعت موضوع السياسة المقارنة وفرضت أسئلة جديدة على الباحثين.

ومن ثم، فإن السياسة المقارنة المعاصرة لم تعد تكتفي بالسؤال: ما شكل النظام السياسي؟ بل أصبحت تسأل أيضًا: كيف يعمل النظام؟ ما علاقة الدولة بالمجتمع؟ كيف تؤثر الثقافة السياسية في المؤسسات؟ كيف تؤثر السوق والعولمة في السيادة والسياسات العامة؟ وكيف تتغير أنماط المشاركة والتمثيل والشرعية في النظم السياسية المختلفة؟ وبهذا المعنى، فإن الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة تكشف انتقالًا من التركيز على الدولة وحدها إلى دراسة المجتمع والثقافة والسوق بوصفها مستويات مهمة في التحليل السياسي المقارن.

☒ فكرة المنهج المقارن: تفسير التشابه والاختلاف:

لا يقف المنهج المقارن عند حدود الموازنة الظاهرية بين حالتين أو ظاهرتين، وإنما يتجاوز ذلك إلى البحث عن دلالة التشابه والاختلاف. أي لماذا تشابهت الظواهر محل المقارنة ولماذا اختلفت، فالمقارنة العلمية لا تعني فقط أن نقول إن نظامًا سياسيًا يشبه نظامًا آخر أو يختلف عنه، بل تعني أن نسأل: لماذا حدث هذا التشابه؟ ولماذا وقع هذا الاختلاف؟ وما المتغير أو مجموعة المتغيرات التي يمكن أن تفسر هذا التباين؟.

وقد أوضح ليجفارت أن المنهج المقارن يندرج ضمن المناهج التي تستهدف إقامة علاقات تجريبية عامة بين المتغيرات. وبذلك يصبح هدف الباحث المقارن هو البحث عن علاقة بين متغيرات سياسية أو اجتماعية أو تاريخية[2]، مثل العلاقة بين النظام الانتخابي والنظام الحزبي، أو بين الثقافة السياسية وفاعلية المؤسسات.

ويضيف راجين أن المقارنة الموجهة بالحالات غالبًا ما تجمع بين هدفين: هدف تاريخي تفسيري، وهدف سببي تحليلي. فهي تسعى إلى فهم الحالات في خصوصيتها التاريخية، لكنها في الوقت نفسه تحاول إنتاج تعميمات محدودة حول أسباب فئات معينة

[1] - المرجع نفسه، ص 17–18.

[2] - Arend Lijphart, " Comparative Politics and the Comparative Method " op. cit., p. 683

من الظواهر. وهذا يعني أن المنهج المقارن لا يلغي خصوصية الحالة، ولا يذيبها في قانون عام مجرد، بل يحاول الموازنة بين فهم السياق واستخلاص تفسير يمكن أن يفيد في حالات أخرى مشابهة.

ومن هنا يكون تفسير الاختلاف في كثير من الأحيان أكثر أهمية من مجرد رصده. فإذا تشابهت حالتان في معظم الشروط، ثم اختلفت النتيجة، فإن الباحث يتجه إلى البحث عن العامل الذي لم يكن مشتركًا بينهما. وإذا اختلفت حالتان في شروط كثيرة، ثم تشابهت النتيجة، فإن الباحث يبحث عن العامل المشترك الذي قد يكون وراء هذا التشابه في المآل. وهذا هو جوهر التفكير المقارن في علم السياسة: الانتقال من المشاهدة إلى التفسير، ومن التشابه الظاهر إلى البحث عن العوامل الحاسمة.

☒ مقولات وفرضيات المنهج المقارن:

يقوم المنهج المقارن على عدد من المقولات المنهجية. يمكن استخلاصها في التالي:

- **مقولة: " أن الظاهرة السياسية لا تُفهم في ذاتها فقط، بل تُفهم كذلك من خلال علاقتها بظواهر مشابهة أو مخالفة لها " :** فالنظام السياسي لا تتضح خصائصه كاملة إلا إذا قورن بغيره، والدستور لا يكشف أثره السياسي بمجرد قراءة نصوصه، بل بمقارنته بالممارسة أو بدساتير أخرى.

- **مقولة : " أن التشابه لا يعني التطابق"** : فقد تتشابه مؤسستان سياسيتان في الشكل القانوني، لكنهما تختلفان في الوظيفة الفعلية: فالبرلمان قد يكون في بلد ما مؤسسة رقابية وتشريعية حقيقية، وقد يكون في بلد آخر مؤسسة شكلية أو تابعة، رغم التشابه الظاهر في البنية الدستورية.

- **مقولة : " أن الاختلاف لا يعني استحالة المقارنة"**، فالمقارنة لا تشترط التطابق بين الحالات، بل تشترط وجود حد أدنى من القابلية للمقارنة. وفي هذا المعنى، يكون تحذير سارتوري من تشويه المفاهيم شديد الأهمية؛ لأن المقارنة إذا قامت على مفاهيم غير مضبوطة فقد تنتج تشابهًا وهميًا أو اختلافًا مصطنعًا[1].

- **مقولة : " أن السببية في الظواهر السياسية غالبًا مركبة واحتمالية** ". فالظواهر السياسية تتأثر بعوامل مختلفة ومركبة، مؤسسية وتاريخية وثقافية واجتماعية واقتصادية وخارجية. لذلك لا يبحث المنهج المقارن عادة عن سبب واحد نهائي، بل عن نمط من العلاقات يساعد على تفسير لماذا أدت مجموعة من العوامل إلى نتيجة معينة في حالة، ولم تؤدِ إلى النتيجة نفسها في حالة أخرى.

[1] - Giovanni Sartori, op. cit, pp. 1034–1035.

وتتفرع عن هذه المقولات فرضيات مقارنة متعددة، مثل: كلما ارتفعت درجة المؤسسية الحزبية زادت فرص استقرار النظام الديمقراطي؛ أو تختلف آثار النظام الانتخابي الواحد باختلاف طبيعة البنية الحزبية؛ أو تتشابه المؤسسات الدستورية في النصوص لكنها تختلف في الأداء تبعًا لاختلاف الثقافة السياسية وموازين القوة؛ أو يختلف أثر الدين في السياسة تبعًا لطبيعة المؤسسة الدينية وعلاقتها بالدولة. وليست هذه الفرضيات نتائج جاهزة، بل صيغ أولية تحتاج إلى اختبار من خلال المقارنة.

☒ **المفاهيم الأساسية للمنهج المقارن:** يتطلب المنهج المقارن ضبطًا لعدد من المفاهيم الخاصة به. ومنها:

- قابلية المقارنة: و هو مفهوم يعني وجود حد أدنى من التشابه أو الاشتراك بين الحالات يسمح بعقد المقارنة. فلا معنى للمقارنة بين ظواهر لا يجمعها أي أساس مشترك، كما لا معنى للمقارنة بين حالات متطابقة تمامًا لا تنتج أي سؤال بحثي. وتزداد قيمة المقارنة كلما جمع الباحث بين حد أدنى من التشابه يسمح بالموازنة، وحد كافٍ من الاختلاف يسمح بالتفسير.

- **وحدة المقارنة:** وهي الكيان أو الحالة التي توضع في علاقة مقارنة مباشرة مع غيرها. فقد تكون وحدة المقارنة دولتين، أو نظامين سياسيين، أو حزبين، أو دستورين، أو تجربتين انتخابيتين، أو مرحلتين تاريخيتين داخل البلد نفسه. فإذا قارن الباحث بين الجزائر وتونس في مسار التحول السياسي، فإن الدولتين هما وحدتا المقارنة المباشرة. وإذا قارن بين دستورين، فإن النصين الدستوريين يمثلان وحدتي المقارنة.

-**وحدة التحليل:** وهي المستوى الذي ينصب عليه التفسير داخل المقارنة. وقد تكون الدولة، أو النظام السياسي، أو المؤسسة، أو الحزب، أو النخبة، أو السياسة العامة، أو السلوك الانتخابي. وكما أشرنا سابقا إلى أن وحدة التحليل قد تكون أفرادًا أو جماعات أو منظمات أو دولًا أو أشياء، بحسب طبيعة السؤال البحثي، وبذلك قد تكون وحدة المقارنة دولتين، بينما تكون وحدة التحليل داخل كل دولة هي المؤسسة التشريعية أو الحكومة أو النظام الحزبي أو علاقة الدولة بالمجتمع.

-**معيار المقارنة:** أو ماذا نقارن، فالمقارنة تحتاج إلى أساس مشترك: هل نقارن من حيث البنية المؤسسية؟ أم الوظيفة السياسية؟ أم الأداء؟ أم النتائج؟ أم العلاقة بين النص والممارسة؟ وإذا لم يحدد الباحث معيار المقارنة، تحولت المقارنة إلى عرض معلومات متجاورة لا يجمعها رابط علمي واضح.

إنَّ أهمية هذه المفاهيم في السياسة المقارنة المعاصرة تزداد بسبب اتساع مستويات التحليل. فالباحث المقارن لم يعد يقارن الدولة فقط، بل قد يقارن المجتمع، أو الثقافة السياسية، أو السوق، أو السياسات العامة، أو النظم الحزبية، أو الحركات

الاجتماعية. ولذلك فإن تحديد وحدة التحليل ومعيار المقارنة أصبح شرطًا أساسيًا حتى لا تختلط مستويات الدولة والمجتمع والسوق والثقافة في تحليل واحد غير مضبوط.

☒ خطوات تطبيق المنهج المقارن في البحث السياسي:

يتطلب تطبيق المنهج المقارن في البحث السياسي خطوات واضحة.

-**الخطوة الأولى**: تحديد المشكلة البحثية، لأن المقارنة لا تبدأ من رغبة عامة في جمع معلومات عن حالتين، بل من مشكلة تحتاج إلى تفسير. فاختيار التصميم البحثي ينبغي أن يرتبط بطبيعة الظاهرة أو المشكلة المدروسة، لا بمجرد ميل الباحث إلى طريقة معينة[1]. ومثال ذلك: لماذا نجح الانتقال الديمقراطي في حالة وتعثر في أخرى؟ لماذا تؤدي المؤسسة نفسها وظائف مختلفة في سياقات مختلفة؟ ولماذا تختلف نتائج النظام الانتخابي الواحد بين بلدين؟

-**الخطوة الثانية:** صياغة سؤال المقارنة. والسؤال المقارن يجب أن يتضمن علاقة بين حالتين أو أكثر، أو بين متغيرات متعددة؛ لأن تصميم البحث وجمع البيانات ينبغي أن يسترشدا بأسئلة بحثية محددة[2]. ومن أمثلته: ما أثر النظام الانتخابي في تشكيل النظام الحزبي؟ وكيف يؤثر دور النقابات العمالية في الخيارات الاقتصادية؟

-**الخطوة الثالثة:** تحديد هدف المقارنة. فقد تكون المقارنة وصفية، إذا كان هدفها بيان أوجه الشبه والاختلاف، أو تصنيفية، إذا كان هدفها بناء أنماط، أو تفسيرية إذا كان هدفها الكشف عن العوامل التي تفسر اختلاف النتائج، أو اختبارية إذا كان هدفها فحص فرضية معينة. ويرتبط ذلك بطبيعة البحث العلمي نفسه؛ إذ قد يكون البحث استكشافيًا أو وصفيًا أو تفسيريًا، غير أن البحوث العلمية تميل غالبًا إلى البحث عن تفسيرات للظواهر الاجتماعية والسياسية[3].

-**الخطوة الرابعة:** اختيار الحالات. فقد يختار الباحث حالات متشابهة في معظم الشروط ومختلفة في النتيجة، فيبحث عن العامل المفسر للاختلاف، أو يختار حالات مختلفة في معظم الشروط ومتشابهة في النتيجة، فيبحث عن العامل المشترك الذي يفسر التشابه. وهذا قريب من منطق طريقتي الاتفاق والاختلاف عند ستيوارت ميل؛ فطريقة الاتفاق تبحث عن العامل المشترك بين حالات يظهر فيها الأثر نفسه، أما طريقة الاختلاف فتبحث عن العامل المختلف بين حالتين تتشابهان في معظم الظروف

[1] - Anol Bhattacherjee ,Op cit, p41.
[2]- Alan Bryman , Op cit, p69.
[3]-Anol Bhattacherjee, Op cit , p 10.

وتختلفان في النتيجة[1]. وفي كل الأحوال، يجب أن يبرر الباحث اختيار الحالات، وأن يبين لماذا اختار هذه الحالات دون غيرها، لأن البحث المقارن الموجه بالحالات يهتم بخصوصية الحالات وبقيمتها التفسيرية والتاريخية[2].

-**الخطوة الخامسة:** تحديد وحدة التحليل. فإذا كان السؤال يتعلق بتأثير النظام الانتخابي في الأحزاب، فقد تكون وحدة التحليل هي النظام الحزبي أو الأحزاب السياسية. وإذا كان السؤال يتعلق بعلاقة الثروة بالديمقراطية، فقد تكون الدولة هي وحدة التحليل. وتحديد وحدة التحليل خطوة أساسية في البحث الاجتماعي[3]؛ لأنها قد تكون الفرد، أو الجماعة، أو المنظمة، أو الدولة، أو غير ذلك بحسب موضوع الدراسة. والخلط بين وحدة المقارنة ووحدة التحليل يضعف البناء المنهجي؛ لأن المقارنة قد تتم بين دولتين، بينما يكون التحليل منصبًا على مؤسسة أو فاعل أو سياسة عامة داخل كل دولة.

-**الخطوة السادسة:** ضبط المفاهيم والمعايير وجمع البيانات القابلة للمقارنة. وهذه خطوة دقيقة؛ لأن المقارنة تضعف إذا اعتمد الباحث في حالة على بيانات رسمية، وفي حالة أخرى على بيانات صحفية أو انطباعية، أو إذا قارن بين فترات زمنية لا تتكافأ. وقد نبّه سارتوري إلى خطر تمدد المفاهيم في السياسة المقارنة عندما تنتقل المفاهيم بين سياقات متعددة دون ضبط دقيق، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان المفهوم لدقته التحليلية[4]. لذلك ينبغي أن يضبط الباحث مفاهيمه ومعاييره، ثم يبني جدول المقارنة، ويحلل أوجه التشابه والاختلاف، ويفسر النتائج في ضوء السؤال والفرضيات.

-**الخطوة السابعة:** تحديد حدود التعميم. فبعد تحليل النتائج، يجب على الباحث أن يحدد حدود التعميم؛ فالمنهج المقارن لا يبرر إطلاق أحكام مطلقة، خاصة إذا كان عدد الحالات محدودًا. وقد لخّص ليجفارت إحدى مشكلات المنهج المقارن في قلة عدد الحالات وكثرة المتغيرات، وهو ما يجعل التعميم في الدراسات المقارنة محتاجًا إلى حذر منهجي[5]. لذلك ينبغي أن تكون النتائج مشروطة بالسياق، وأن يوضح الباحث هل تنطبق نتائجه على الحالات المدروسة فقط، أم يمكن تعميمها نسبيًا على حالات مشابهة. فالتعميم في المنهج المقارن غالبًا يكون تعميمًا محدودًا، مرتبطًا بطبيعة الحالات المختارة، ودرجة تشابهها، ونوعية البيانات المتاحة. وقد يكون التعميم محدودا حول أسباب فئات معينة من الظواهر[6].

[1] - Celestine N. Bittle , Op cit , pp 344-345.
[2]- Charles C. Ragin , Op cit , p34.
[3] - Anol Bhattacherjee, Op cit , pp 09-10.
[4]- Giovanni Sartori, "Concept Misformation in Comparative Politics"، Op cit ,pp 1034-1035.
[5]- Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method " , Op cit ,p 685.
[6]- Charles C. Ragin , Op cit , p35.

☒ عوامل القوة والضعف في المنهج المقارن:

تتمثل قوة المنهج المقارن في أنه يساعد الباحث على تجاوز الانغلاق في حالة واحدة، ويكشف أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، ويمكّن من بناء التصنيفات، واقتراح الفرضيات، واختبار بعض العلاقات السببية بصورة نسبية. كما أن المقارنة تفيد في دراسة النظم السياسية لأنها تسمح بفهم تأثير السياق في عمل المؤسسات.

وقد رأى ليجفارت أن المنهج المقارن يمكن فهمه في ضوء علاقته بالمنهجين التجريبي والإحصائي، لكنه يتميز عنهما بأنه يعمل غالبًا في وضع تكون فيه الحالات قليلة والمتغيرات كثيرة[1]. وهذه النقطة تكشف في الوقت نفسه قوة المنهج المقارن وحدوده. فهو قوي لأنه يسمح بدراسة ظواهر لا يمكن إخضاعها للتجربة، لكنه محدود لأن عدد الحالات يكون قليلًا غالبًا، بينما تكون المتغيرات كثيرة ومتداخلة.

وقد لخّص ليجفارت المشكلة الرئيسة للمنهج المقارن في عبارة دالة : " كثرة المتغيرات وقلة عدد الحالات "[2]، فالباحث في السياسة المقارنة لا يستطيع دائمًا أن يسيطر على كل العوامل المؤثرة كما يفعل الباحث في التجربة، ولا يستطيع دائمًا أن يستعمل عددًا كبيرًا من الحالات كما يفعل الباحث الإحصائي. ومن هنا تأتي أهمية حسن اختيار الحالات، وضبط المفاهيم، وتحديد وحدة التحليل.

ومن قصور المنهج المقارن أيضًا مشكلة التعميم، ومشكلة اختيار الحالات، ومشكلة التحيز. وقد نبّه فليفبيرغ " Bent Flyvbjerg " ، في سياق دفاعه عن دراسة الحالة، إلى أن القول بعدم إمكان التعميم من حالة واحدة تبسيط مضلل؛ لأن إمكان التعميم يتوقف على طبيعة الحالة وكيفية اختيارها، لا على العدد وحده[3]. وهذا التنبيه يفيد المنهج المقارن كذلك، لأن عدد الحالات وحده لا يكفي لضمان قوة التفسير إذا كانت الحالات مختارة بطريقة غير مناسبة أو كانت المفاهيم غير مضبوطة.

وتضاف إلى هذه الصعوبات صعوبة أخرى ترتبط بتغير موضوع السياسة المقارنة نفسه. فقد أوضح نصر محمد عارف أن الحقل يتأثر بالمحددات الواقعية، مثل الصراع الأيديولوجي، وظهور نظم سياسية جديدة، وتغير طبيعة المشكلات السياسية[4]. ولذلك فإن الباحث المقارن لا يتعامل مع ظواهر ثابتة، بل مع واقع سياسي متحرك يفرض عليه مراجعة مفاهيمه وأدواته باستمرار.

---

[1] Arend Lijphart, "Comparative Politics and the Comparative Method " , Op cit ,p 683-684.

[2]-Ibid, p 685 .

[3] - Bent Flyvbjerg, "Five Misunderstandings About Case-Study Research "،***Qualitative Inquiry*** ،Vol. 12, No. 2, 2006, pp. 219–221.

[4] - نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 15–18.

يتضح مما سبق أن المنهج المقارن ليس مجرد مقابلة بين حالتين أو أكثر، بل هو طريقة علمية منظمة لفهم التشابه والاختلاف وتفسيرهما. تبدأ المقارنة بوصفها نشاطًا عقليًا فطريًا، لكنها لا تصبح منهجًا علميًا إلا حين ترتبط بإشكالية محددة، وحالات مختارة بعناية، ووحدة تحليل واضحة، ومعايير مقارنة مضبوطة، وبيانات قابلة للموازنة.

وتظهر قيمة المنهج المقارن في علم السياسة لأنه يساعد على فهم لماذا تتشابه المؤسسات وتختلف نتائجها، ولماذا تتقارب النصوص الدستورية وتتباعد الممارسات السياسية، ولماذا تتشابه الشروط أحيانًا وتختلف المآلات. كما أن تطور السياسة المقارنة المعاصرة يبين أن المقارنة لم تعد محصورة في الدولة والمؤسسات الرسمية، بل امتدت إلى المجتمع والثقافة والسوق والسياسات العامة، مما جعلها أكثر ارتباطًا بتحولات الواقع السياسي والاجتماعي. غير أن قوة المنهج المقارن مشروطة بدقة التصميم، ووضوح المعايير، وحسن اختيار الحالات، والانتباه إلى السياق، والتواضع في التعميم. ومن ثم، فإن المنهج المقارن لا يمنح الباحث أجوبة جاهزة، لكنه يمنحه طريقًا منظمًا لطرح الأسئلة، وفحص الفرضيات، وتفسير التباين بين الظواهر السياسية.

03- منهج دراسة الحالة

يحتل منهج دراسة الحالة مكانة مهمة في البحوث الاجتماعية والسياسية، لأنه يتيح دراسة الظاهرة في سياقها الواقعي، لا بوصفها واقعة معزولة. فكثير من الظواهر السياسية، مثل الأزمات الدستورية، والتحولات الديمقراطية، وصنع القرار، لا تُفهم من خلال المؤشرات العامة وحدها، بل تحتاج إلى فحص معمق لمسارها وفاعليها وظروفها التاريخية والمؤسسية.

ولا يقوم هذا المنهج على مجرد سرد تفاصيل حالة واحدة، بل على تحليلها بما يكشف العوامل والعلاقات التي تفسر نشأتها أو تطورها أو نتائجها. كما أن محدودية عدد الحالات لا تعني ضعف المنهج بالضرورة؛ فقد تقدم الحالة المختارة بعناية معرفة عميقة، وتساعد على بناء الفرضيات أو مراجعة التفسيرات النظرية.

ومن ثم، فإن منهج دراسة الحالة يكون مناسبًا عندما يريد الباحث الإجابة عن أسئلة من نوع: كيف حدثت الظاهرة؟ ولماذا اتخذت هذا المسار؟ مع مراعاة خصوصية الحالة وحدود التعميم الممكن منها.

- **مفهوم منهج دراسة الحالة:**

يُعدّ منهج دراسة الحالة من المناهج الكيفية المهمة في العلوم الاجتماعية والسياسية، لأنه يسمح بدراسة الظاهرة دراسة معمقة داخل سياقها الواقعي. فبعض الظواهر لا تكفي لفهمها المؤشرات العامة أو الجداول الإحصائية وحدها، لأنها تتشكل من تفاعل التاريخ، والمؤسسات، والفاعلين، والظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بها. ولذلك تكون دراسة الحالة مناسبة عندما يكون السياق جزءًا من الظاهرة نفسها، لا مجرد خلفية خارجية لها.

وقد عرّفت الأدبيات المنهجية دراسة الحالة بأنها" بحث تجريبي معمق في ظاهرة معاصرة داخل سياقها الحقيقي، خاصة عندما لا تكون الحدود بين الظاهرة والسياق واضحة تمامًا "[1]، وتكمن أهمية هذا التعريف في أنه لا يجعل دراسة الحالة مجرد وصف لحالة منفردة، بل يجعلها منهجًا مناسبًا عندما يتعذر فصل الظاهرة عن محيطها. فدراسة أزمة دستورية، أو حزب سياسي، أو حركة احتجاجية، أو تجربة انتقال ديمقراطي، لا يمكن أن تنفصل عن البيئة السياسية والمؤسسية التي نشأت داخلها.

كما تنبه الكتابات المنهجية إلى أن دراسة الحالة لا ينبغي أن تُفهم بوصفها منهجًا ضعيفًا أو تمهيديًا فقط. فقد شاع في بعض الأدبيات أن الحالة الواحدة لا تسمح بالتعميم، أو أنها تصلح فقط لتوليد الفرضيات، أو أنها عرضة للتحيز. غير أن هذا

[1] - روبرت ك. ين، ***بحوث دراسة الحالة: التصميم والأساليب***، ترجمة بركات بن مازن العتيبي، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2020، ص 58

التصور عُدّ تبسيطًا مخلًا، لأن القيمة العلمية لدراسة الحالة لا تقاس بعدد الحالات وحده، بل بعمق التحليل، وحسن اختيار الحالة، وقوة الأدلة، وقدرة الدراسة على إضاءة ظاهرة أوسع[1].

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف منهج دراسة الحالة إجرائيًا في علم السياسة بأنه :طريقة بحثية معمقة تركز على حالة سياسية واحدة أو عدد محدود من الحالات، مثل دولة، أو مؤسسة، أو حزب، أو أزمة، أو سياسة عامة، بهدف فهمها في سياقها الواقعي، وتحليل العوامل والفاعلين والعلاقات التي تفسر نشأتها أو تطورها أو نتائجها.

- **المفاهيم الأساسية في منهج دراسة الحالة:**

يقوم منهج دراسة الحالة على عدد من المفاهيم الأساسية، وهي التالي:

- **الحالة**: وهي الوحدة أو الظاهرة التي يختارها الباحث لتكون موضوعًا للدراسة. وقد تكون الحالة دولة، أو مؤسسة، أو حزبًا، أو حركة اجتماعية، أو أزمة سياسية، أو سياسة عامة، أو تجربة انتخابية. لذلك لا تعني الحالة دائمًا فردًا واحدًا، بل قد تكون وحدة اجتماعية أو سياسية مركبة.

- **وحدة التحليل:** وهي المستوى الذي ينصب عليه التفسير داخل الحالة. فقد تكون الدولة هي الحالة، لكن وحدة التحليل قد تكون النظام الحزبي، أو المؤسسة العسكرية، أو النخبة الحاكمة، أو السياسة العامة. ولهذا تؤكد الأدبيات ضرورة التمييز بين الحالة بوصفها إطار الدراسة، ووحدة التحليل بوصفها المستوى الذي يفسر من خلاله الباحث الظاهرة[2].

- **سياق الحالة:** ويقصد به الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية التي تحيط بالحالة وتسهم في تفسيرها. فدراسة تعثر انتقال ديمقراطي، مثلًا، لا تكتمل دون فهم تاريخ المؤسسة العسكرية، وطبيعة النخبة، وبنية النظام الحزبي، ومواقف المجتمع، والتأثيرات الخارجية. لذلك لا يتعامل منهج دراسة الحالة مع السياق بوصفه عنصرًا ثانويًا، بل بوصفه جزءًا من بناء التفسير.

- **حدود الحالة**: ويقصد بها تحديد المجال الزمني والمكاني والموضوعي للحالة المدروسة. فإذا اختار الباحث دراسة " الحراك الشعبي في الجزائر" ، فعليه أن يحدد هل يدرس مرحلة 2019م فقط، أم يمتد إلى ما بعدها؟ وهل يدرس الحراك بوصفه حركة اجتماعية،

[1]-Bent Flyvbjer, Op cit, pp219-221.
[2]-Alan Bryman, Op cit , p69.

أم أزمة نظام، أم مسارًا من مسارات التغيير السياسي؟، فتحديد الحدود يمنع اتساع الدراسة بصورة تفقدها التركيز، ويساعد على ضبط البيانات التي يحتاجها الباحث[1].

-دراسة الحالة الفردية ودراسة الحالات المتعددة: تنقسم تصاميم دراسة الحالة إلى نوعين أساسيين :دراسة الحالة الفردية ودراسة الحالات المتعددة .ولا يرتبط الفرق بينهما بعدد الحالات فقط، بل بطبيعة السؤال البحثي والغاية النظرية من الدراسة.

تكون دراسة الحالة الفردية مناسبة عندما تكون الحالة ذات قيمة تفسيرية خاصة، كأن تكون حالة حرجة لاختبار فرضية أو نظرية، أو حالة فريدة وغير مألوفة، أو حالة كاشفة تتيح الوصول إلى معطيات لم تكن متاحة من قبل، أو حالة طولية تسمح بتتبع الظاهرة عبر حقبة زمنية محددة[2]. ففي العلوم السياسية، قد يدرس الباحث حالة انتقال ديمقراطي استثنائية في بيئة سلطوية، أو أزمة دستورية اتخذت مسارًا غير مألوف، أو حزبًا سياسيًا حافظ على هيمنته رغم تغير الظروف. فالقيمة هنا لا تأتي من عدد الحالات، بل من قدرة الحالة المختارة على كشف آليات تفسيرية مهمة.

أما دراسة الحالات المتعددة فتستخدم عندما يريد الباحث المقارنة بين أكثر من حالة داخل تصميم واحد، بقصد تقوية الاستنتاج أو اختبار تفسير معين عبر حالات مختلفة. فإذا كان موضوع البحث مثلًا أثر النظام الانتخابي في النظام الحزبي، يمكن مقارنة عدة دول أو انتخابات لمعرفة هل يتكرر الأثر نفسه أم يختلف باختلاف السياق. وتقوم هذه الدراسة على منطق التكرار، لا على منطق العينة الإحصائية؛ فقد يختار الباحث حالات يتوقع أن تعطي نتائج متشابهة، أو حالات يتوقع أن تعطي نتائج مختلفة لأسباب نظرية واضحة[3].

وبذلك تكون دراسة الحالة الفردية أنسب عندما تكون الحالة مختارة لقيمتها الخاصة: حرجة، أو فريدة، أو كاشفة، أو طولية. أما دراسة الحالات المتعددة فتكون أنسب عندما يكون الهدف المقارنة بين حالات مختارة نظريًا، أو اختبار مدى تكرار تفسير معين. وفي الحالتين، لا تتحدد قوة التصميم بعدد الحالات، بل بحسن اختيارها، ووضوح وحدة التحليل، وصلتها بالسؤال البحثي.

[1] - روبرت ك. ين، مرجع سابق، ص 80–86.
[2] - المرجع نفسه، ص ص 108-109.
[3] - Anol Bhattacherjee, Op cit, p 94.

- **فرضيات منهج دراسة الحالة:**

لا يقوم منهج دراسة الحالة دائمًا على فرضيات جامدة بالمعنى التجريبي، لكنه يحتاج إلى افتراضات نظرية أو موجهات تحليلية تنظم البحث. فالدراسة التي تدخل إلى الحالة دون أسئلة أو افتراضات أولية قد تتحول إلى وصف طويل غير منضبط. لذلك تذكر الأدبيات أن تصميم دراسة الحالة يتضمن عادة أسئلة الدراسة، وافتراضاتها النظرية، ووحدة التحليل، وطريقة ربط البيانات بالافتراضات، ومعايير تفسير النتائج[1].

وقد تكون الفرضية في دراسة الحالة تفسيرية، مثل القول إن ضعف الأحزاب السياسية أسهم في تعثر الانتقال الديمقراطي في حالة معينة. وقد تكون مؤسسية، مثل افتراض أن قوة مؤسسة ما تؤثر في مسار التغيير السياسي. وقد تكون سلوكية، مثل افتراض أن نمط القيادة داخل الحزب يؤثر في قدرته على التعبئة الانتخابية. وقد تكون سياقية، مثل القول إن أزمة سياسية معينة لا تُفهم إلا من خلال تفاعل العوامل الداخلية والخارجية.

غير أن الفرضية في دراسة الحالة لا تكون حكمًا نهائيًا سابقًا على البحث، بل أداة لتنظيم النظر وجمع البيانات. فقد تكشف الوثائق، أو المقابلات، أو الملاحظة، أن الفرضية الأولى غير كافية، أو أن تفسيرًا بديلًا أكثر قدرة على فهم الحالة. ولذلك يتميز هذا المنهج بالمرونة؛ لأنه يسمح بتطوير الفرضيات أثناء البحث، بشرط ألا يتحول ذلك إلى انتقائية أو تحيز في التعامل مع الأدلة.

- **استخدامات منهج دراسة الحالة في العلوم السياسية:**

يستخدم منهج دراسة الحالة في العلوم السياسية عندما يكون الهدف فهم ظاهرة سياسية معقدة في سياقها الواقعي. وتؤكد الأدبيات أن هذا المنهج يكون مناسبًا خصوصًا عندما يطرح الباحث أسئلة من نوع "كيف؟" و "لماذا ؟"، وعندما لا يملك سيطرة مباشرة على الأحداث، وعندما يكون موضوع الدراسة ظاهرة معاصرة أو قريبة من الواقع الراهن[2].

ومن ثم يصلح هذا المنهج لدراسة موضوعات كثيرة في علم السياسة، مثل: الانتقال الديمقراطي، والأزمات الدستورية، وصنع القرار السياسي، والسياسات العامة، والأحزاب، والحركات الاجتماعية، والفساد الإداري و السياسي، وبناء الدولة، وعلاقة الدولة بالمجتمع. والنماذج التنموية، فالباحث الذي يريد أن يفهم لماذا فشلت تجربة انتقال سياسي في دولة معينة، أو كيف

[1] - روبرت ك. ين، مرجع سابق، ص 78وما بعدها.
[2] - المرجع نفسه، ص 37، و ص ص 47 وما بعدها.

اتخذت حكومة قرارًا اقتصاديًا حساسًا، لا يحتاج فقط إلى مؤشرات عامة، بل إلى دراسة معمقة للفاعلين والسياق ومسار الأحداث.

كما يفيد منهج دراسة الحالة في تحليل السياسات العامة، لأن السياسة لا تُفهم من النصوص القانونية أو القرارات الرسمية وحدها، بل من مسار الإعداد والتنفيذ، وشبكة الفاعلين، والصراعات التي رافقتها، والنتائج التي ترتبت عليها. ولذلك يمكن أن تكون الحالة برنامجًا حكوميًا، أو إصلاحًا إداريًا، أو سياسة اجتماعية، أو تجربة محلية في الحكم.

ويفيد منهج دراسة الحالة في دراسة معمقة لشخصية قيادية ، أو زعامة وطنية، أو علمية أو اجتماعية، لتسليط الضوء على اهتماماته ودوافعه، و مسار التحولات في مساره السياسي او الاجتماعي أو الديني حسب الحالة[1].

- **عوامل القوة والضعف في منهج دراسة الحالة:**

تتمثل قوة منهج دراسة الحالة في أنه يقدم فهمًا عميقًا ومتكاملًا للظاهرة. فهو لا يكتفي بالقول إن متغيرًا أثر في متغير آخر، بل يحاول تفسير كيف حدث ذلك، ومن هم الفاعلون، وما السياق الذي جعل النتيجة ممكنة. كما يسمح بتوظيف مصادر متعددة للأدلة، مثل الوثائق، والسجلات الأرشيفية، والمقابلات، والملاحظة المباشرة، والملاحظة بالمشاركة، والمواد المادية، وهو ما يعزز دقة الدراسة إذا استُخدمت هذه المصادر بطريقة متقاطعة[2].

ومن نقاط قوته أيضًا أنه يناسب الظواهر السياسية المعقدة التي يصعب عزلها عن سياقها. فالانتقال الديمقراطي، أو نجاح أو فشل نموذج تنموي، أو انهيار حزب حاكم، أو فشل سياسة عامة، كلها موضوعات يصعب اختزالها في مؤشر واحد. لذلك تمكن دراسة الحالة الباحث من تتبع المسار، وفهم العلاقات الداخلية، وكشف التفاصيل التي قد تضيع في الدراسات الواسعة.

ومع ذلك، يواجه هذا المنهج مجموعة من الصعوبات. أولها صعوبة التعميم، لأن دراسة حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات لا تسمح غالبًا بإطلاق أحكام عامة على كل الحالات المشابهة. غير أن هذه الصعوبة لا تعني استحالة التعميم، بل تعني أن التعميم هنا يكون غالبًا تحليليًا أو نظريًا لا إحصائيًا؛ أي إن قيمة الحالة تكمن في قدرتها على تطوير تفسير أو اختبار تصور نظري، لا في تمثيلها العددي لمجتمع واسع[3].

[1] - محمد شلبي، مرجع سابق، ص 89.
[2] -روبرت ك. ين، مرجع سابق، ص ص175-176.
[3] - Alan Bryman, op. cit, pp. 406–407.

ومن نقاط الضعف كذلك احتمال التحيز في اختيار الحالة أو تفسير الأدلة، خاصة إذا اختار الباحث حالة تؤيد رأيه المسبق، أو تجاهل الأدلة المخالفة لتفسيره. كما أن دراسة الحالة قد تتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين بسبب كثافة البيانات وتعدد مصادرها. وقد يصعب أحيانًا تلخيص نتائجها في أحكام قصيرة، لأن قوتها تكمن في التفاصيل والسياق والعلاقات المركبة. لذلك تؤكد الأدبيات ضرورة الموضوعية، وتعدد مصادر البيانات، والانفتاح على التفسيرات البديلة[1].

- **خطوات تطبيق منهج دراسة الحالة:**

- تبدأ دراسة الحالة بتحديد المشكلة البحثية وصياغة سؤال واضح: ويفضل أن يكون السؤال مننوع " كيف ؟" أو "لماذا ؟ "، مثل: لماذا فشلت سياسة عامة معينة رغم توفر الموارد؟ ثم يحدد الباحث الافتراضات النظرية التي توجه الدراسة، لأن دراسة الحالة لا ينبغي أن تكون تجميعًا عشوائيًا للمعلومات.

- بعد ذلك يحدد الباحث الحالة ووحدة التحليل وحدود الدراسة. فإذا كانت الحالة حزبًا سياسيًا، فعليه أن يحدد هل يدرسه بوصفه تنظيمًا داخليًا، أم فاعلًا انتخابيًا، أم جزءًا من النظام الحزبي. وإذا كانت الحالة دولة، فعليه أن يحدد الفترة الزمنية ومستوى التحليل: النظام السياسي، أو المؤسسة، أو النخبة، أو السياسة العامة.

- ثم يختار الباحث تصميم الدراسة: هل هي دراسة حالة واحدة أم حالات متعددة؟ وهل هي دراسة شاملة للحالة كلها أم دراسة متضمنة لوحدات فرعية داخلها؟ وتؤكد الكتابات المنهجية أن تصميم دراسة الحالة لا يكتمل إلا بتحديد أسئلة الدراسة، وافتراضاتها، ووحدة التحليل، ومنطق ربط البيانات بالافتراضات، ومعايير تفسير النتائج[2].

- بعد ذلك ينتقل الباحث إلى جمع البيانات، مع الحرص على تنويع مصادر الأدلة. فلا يكتفي بالمقابلات وحدها أو الوثائق وحدها، بل يحاول مقارنة المصادر حتى يتحقق من صدق المعلومات. وتؤكد الأدبيات أهمية استعمال أكثر من مصدر للأدلة، وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بدراسة الحالة، والمحافظة على سلسلة مترابطة بين السؤال، والمصدر، والدليل، والاستنتاج[3].

ثم تأتي مرحلة تحليل الأدلة، وفيها يربط الباحث بين البيانات والافتراضات النظرية، ويبحث عن الأنماط والعلاقات والتفسيرات البديلة. ومن المهم ألا يكتفي الباحث بالأدلة التي تؤيد تفسيره، بل عليه أن يختبر الأدلة في ضوء احتمالات أخرى. وفي

[1] - Bent Flyvbjerg, op. cit, pp. 234–235.

[2] - روبرت ك. ين، مرجع سابق، ص 78وما بعدها.
[3] - المرجع نفسه، ص 175–176.

النهاية يكتب تقرير دراسة الحالة، موضحًا ما تكشفه الحالة، وما حدود الاستنتاج منها، وهل يمكن الإفادة منها في تفسير حالات مشابهة أو في تطوير تصور نظري أوسع.

يتضح أن منهج دراسة الحالة ليس مجرد وصف لحالة منفردة، بل هو منهج بحثي معمق يهدف إلى فهم الظاهرة داخل سياقها الواقعي. وتزداد أهميته في العلوم السياسية لأن الظواهر السياسية غالبًا مركبة، وتتداخل فيها المؤسسات والفاعلون والسياقات التاريخية والاجتماعية. غير أن قوته لا تتحقق إلا إذا ضبط الباحث الحالة، ووحدة التحليل، وحدود الدراسة، ومصادر البيانات، ومعايير التفسير. ولذلك يكون هذا المنهج قويًا عندما يستخدم بصرامة، ويضعف عندما يتحول إلى سرد وصفي غير منظم أو إلى اختيار انتقائي للأدلة.

04-منهج المسح الاجتماعي

يأخذ المسح معناه العام من دلالة التتبع والاستقصاء المنظم للواقع، بقصد معرفة خصائصه والكشف عن أوضاعه واتجاهاته. غير أن هذا المعنى لا يبقى في البحث العلمي عند حدود الدلالة اللغوية، بل يتحول إلى إجراء منهجي يقوم على جمع بيانات منظمة عن مجتمع أو ظاهرة معينة، وفق أدوات وإجراءات موحدة تسمح بالوصف والتحليل والمقارنة.

ويُردف المسح بوصف الاجتماعي عندما يكون موضوعه متعلقًا بالظواهر الاجتماعية والإنسانية، مثل الاتجاهات، والقيم، والسلوكيات، والآراء، والعلاقات، والمواقف السياسية والاجتماعية. فالمسح الاجتماعي لا يدرس الأشياء المادية في ذاتها، بل يدرس الإنسان في علاقته بالمجتمع والمؤسسات والسياسة والثقافة. ومن هنا تظهر أهميته في علم السياسة، لأنه يساعد الباحث على قياس الرأي العام، والثقة في المؤسسات، والسلوك الانتخابي، والمشاركة السياسية، واتجاهات المواطنين نحو السياسات العامة.

ولا ينبغي اختزال المنهج المسحي الاجتماعي في الاستبيان وحده، وإن كان الاستبيان أداته الأكثر شيوعًا. فالاعتبار المنهجي لا يتعلق باسم الأداة بقدر ما يتعلق بمنطق المسح نفسه؛ أي جمع بيانات موحدة ومنظمة عن عدد من الوحدات وفق إجراءات قابلة للمقارنة. وبذلك يمكن أن يستعين المسح بالاستبيان، أو المقابلة المقننة، أو الملاحظة المنظمة، أو تحليل المضمون، متى استُعملت هذه الأدوات في إطار مسحي مضبوط. ولهذا يكون الرأي الذي يوسّع أدوات المسح ليشمل الملاحظة والاستبيان والمقابلة وتحليل المضمون مقبولًا علميًا إذا فُهم بهذا القيد: أن تتحول هذه الأدوات إلى أدوات مسحية عندما تُستخدم لجمع بيانات معيارية عن وحدات متعددة، لا عندما تُستخدم استعمالًا حرًا أو انطباعيًا.

❖ فكرة المنهج المسحي الاجتماعي:

تقوم فكرة المنهج المسحي على الانتقال من دراسة حالة محدودة أو عدد قليل من الحالات إلى تكوين صورة أوسع عن مجتمع بحث معين. فإذا كان منهج دراسة الحالة يهتم بالتعمق في حالة واحدة أو حالات قليلة، فإن المنهج المسحي يهتم غالبًا بالاتساع والتمثيل، أي بجمع بيانات موحدة عن عدد كبير من الوحدات حتى يمكن وصف المجتمع، أو المقارنة بين فئاته، أو اختبار علاقات بين متغيراته. وقد نبهت الأدبيات المعاصرة في منهجية المسح إلى خطأ شائع يتمثل في اعتقاد بعض الباحثين أن المسح لا يتجاوز مجرد طرح أسئلة على الناس. فهذا التصور يضعف القيمة العلمية للمسح؛ لأن البحث المسحي لا يقوم على منطق

" اسأل تعرف "، بل على تصميم كامل يراعي العينة، وأداة القياس، وطريقة جمع البيانات، ومصادر الخطأ، وبروتوكولات التطبيق[1].

ومن ثم، لا تكمن قيمة المنهج المسحي في كثرة عدد الاستجابات وحدها، بل في جودة التصميم كله. فقد تكون العينة كبيرة، ولكن النتائج ضعيفة إذا كانت الأداة سيئة الصياغة، أو إذا كانت الأسئلة غامضة، أو إذا كان إطار المعاينة ناقصًا، أو إذا كانت طريقة جمع البيانات تولد تحيزًا في الإجابات. لذلك تركز أدبيات المسح الحديثة على أن الإجراءات الموحدة، والعينة الممثلة، وجودة القياس، وضبط مصادر الخطأ، هي التي تمنح النتائج المسحية قيمتها العلمية.

❖ مفهوم المنهج المسحي الاجتماعي:

تذهب الكتابات المنهجية إلى تعريف المسح الاجتماعي من زاوية كونه طريقة منظمة لجمع البيانات عن مجتمع أو عينة. فقد عرّفه باسم سرحان بأنه منهج لجمع البيانات بواسطة طرح الأسئلة شفويًا أو خطيًا على المستجيبين، مع استعمال المقابلة في الاستبيان الشفوي، والاستمارة في الاستبيان المكتوب، واعتماد المسح بالعينة على جمع المعلومات من جزء من السكان يُختار ليمثلهم[2]. ويفيد هذا التعريف أن المسح الاجتماعي يقوم على سؤال المبحوثين بطريقة منظمة، وأنه قد يكون شفويًا أو كتابيًا، كما قد يكون شاملًا أو قائمًا على عينة.

وتقرر أدبيات أخرى أن البحث المسحي هو طريقة بحث تستخدم الاستبيانات أو المقابلات المعيارية لجمع بيانات عن الأفراد وتفضيلاتهم وأفكارهم وسلوكياتهم بصورة منظمة[3]. ويضيف هذا التعريف عنصرًا مهمًا، وهو أن المسح لا يدرس الأفراد لمجرد معرفة آرائهم المتفرقة، بل يحول هذه الآراء والسلوكيات إلى بيانات منظمة قابلة للتحليل والمقارنة.

أما برَيمان فيربط البحث المسحي بما يسميه التصميم المقطعي، ويقصد به أن تُجمع البيانات عن عدد من الحالات في فترة زمنية واحدة، لا عبر مراحل زمنية متباعدة، وذلك بهدف الحصول على بيانات كمية أو قابلة للتكميم حول أكثر من متغير، ثم فحص أنماط العلاقة بينها. ومعنى ذلك أن الباحث يأخذ "صورة منظمة " للظاهرة في وقت محدد، مثل قياس اتجاهات المواطنين

[1] - Lior Gideon, "Introduction ", in Lior Gideon (ed.), **Handbook of Survey Methodology for the Social Sciences**, New York: Springer, 2012, p. 3

[2] - باسم سرحان، مرجع سابق، ص 157.

[3] - Anol Bhattacherjee , Op cit, p 73.

نحو الانتخابات خلال فترة معينة، ثم يقارن بين الفئات أو يدرس العلاقة بين متغيرات مثل العمر والمشاركة السياسية أو التعليم والثقة في المؤسسات[1].

ومن مجموع هذه التعريفات، يتضح أن المنهج المسحي الاجتماعي لا يقوم على الاستبيان وحده، وإن كان الاستبيان أداته الأكثر شيوعًا؛ فجوهره هو جمع بيانات موحدة ومنظمة عن عدد من الوحدات، بطريقة تسمح بالوصف والتحليل والمقارنة. ولذلك يمكن أن يستعمل المسح الاستبيان، أو المقابلة المقننة، أو الملاحظة المنظمة، أو تحليل المضمون، متى خضعت هذه الأدوات لمنطق المسح؛ أي تحديد وحدات الدراسة، وتوحيد إجراءات جمع البيانات، وجعل النتائج قابلة للمقارنة.

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف المنهج المسحي الاجتماعي إجرائيًا بأنه :طريقة بحثية منظمة تقوم على جمع بيانات معيارية من مجتمع بحث محدد، أو من عينة ممثلة له، باستخدام أدوات مقننة، بهدف وصف الخصائص والاتجاهات والسلوكيات، أو تفسير العلاقات بين المتغيرات، مع مراعاة شروط التمثيل، وجودة القياس، وضبط مصادر الخطأ.

❖ **المفاهيم الأساسية للمنهج المسحي:**

يقوم المنهج المسحي على عدد من المفاهيم الأساسية. نوردها في التالي:

- **مجتمع البحث:** ويقصد به جميع المفردات أو الوحدات التي يريد الباحث دراستها أو تعميم النتائج عليها، أي المشمولين المفترضين بالبحث، فإذا كان موضوع البحث هو اتجاهات الشباب الجامعي نحو المشاركة السياسية، فإن مجتمع البحث هو فئة الشباب الجامعي المحددة في زمان ومكان معينين. أما إذا كان الموضوع هو ثقة المواطنين في البرلمان، فقد يكون مجتمع البحث هو المواطنين البالغين في دولة معينة.

- **العينة:** وهي الجزء المختار من مجتمع البحث لتمثيله. ويعود اللجوء إلى العينة إلى أن الباحث لا يستطيع في كثير من الحالات دراسة جميع أفراد المجتمع بسبب الوقت والكلفة وصعوبة الوصول، فيلجأ إلى اختيار جزء منه وفق قواعد منهجية. وكلما كانت العينة ممثلة للمجتمع الأصلي ازدادت قوة النتائج وقابليتها للتعميم النسبي[2].

- **إطار المعاينة:** وهو مفهوم مرتبط بالعينة، وهو القائمة أو المصدر الذي تُسحب منه العينة، مثل السجل الانتخابي، أو قائمة الطلبة، أو قاعدة بيانات الموظفين، أو سجلات المؤسسات. فإذا كان هذا الإطار ناقصًا أو متحيزًا، انعكس ذلك على العينة

[1]-Alan Bryman, O.p. cit , p 59-61.

[2] - باسم سرحان، مرجع سابق، ص ص 176–177.

والنتائج[1]. فالمسح الإلكتروني، مثلًا، قد يستبعد من لا يستعملون الإنترنت، والمسح الهاتفي قد يستبعد من لا يملكون أرقامًا متاحة أو لا يجيبون على الهاتف.

- **وحدة التحليل**: ففي كثير من المسوح تكون وحدة التحليل هي الفرد، لكن ذلك ليس قاعدة مطلقة؛ فقد تكون الأسرة، أو المؤسسة، أو البلدية، أو الدائرة الانتخابية، أو المنظمة السياسية. ومن الخطأ أن يجمع الباحث بيانات من الأفراد ثم يعمم مباشرة على المؤسسات أو الجماعات دون تبرير منهجي، لأن وحدة جمع البيانات قد لا تكون دائمًا هي وحدة التحليل.

-**المتغيرات والمؤشرات:** تُعَدُّ المتغيرات والمؤشرات من المفاهيم الأساسية في البحث المسحي. ويقصد بـ" المتغير " الصفة أو الخاصية التي تختلف من فرد إلى آخر أو من وحدة إلى أخرى، مثل العمر، أو المستوى التعليمي، أو درجة الثقة في المؤسسات. أما المؤشر فهو العلامة أو السؤال أو الملاحظة التي يستعملها الباحث لقياس مفهوم لا يمكن ملاحظته مباشرة. فالباحث لا يستطيع أن يقيس " الثقة السياسية " أو " الوعي الانتخابي " بوصفهما أفكارًا عامة مجردة، لذلك يحولهما إلى مؤشرات واضحة، مثل: درجة الثقة في البرلمان، أو المشاركة في الانتخابات، أو متابعة الأخبار السياسية، أو معرفة البرامج الانتخابية[2].

وتسمى هذه العملية في الأدبيات المنهجية " الأجرأة " أو التحديد الإجرائي، ويقصد بها تحويل المفهوم النظري العام إلى عناصر قابلة للقياس في الواقع. فبدل أن يبقى مفهوم " الثقافة السياسية " واسعًا وغامضًا، يجزئه الباحث إلى أبعاد محددة، مثل الاهتمام بالشأن العام، قبول التعددية، الثقة في المؤسسات، والاستعداد للمشاركة. ثم يضع لكل بعد أسئلة أو مؤشرات تسمح بجمع بيانات قابلة للتحليل والمقارنة[3].

وتزداد أهمية المؤشرات في البحث المسحي لأن كثيرًا من المفاهيم الاجتماعية والسياسية لا يكفي لقياسها سؤال واحد. فقد لا تكشف إجابة واحدة عن مستوى الثقة أو الوعي أو الرضا بصورة دقيقة، لذلك يلجأ الباحث غالبًا إلى أكثر من مؤشر لقياس المفهوم نفسه، حتى تكون النتيجة أكثر ثباتًا ودقة. ومن ثم، فإن قوة البحث المسحي لا تتوقف على عدد الأسئلة فقط، بل على مدى ارتباط هذه الأسئلة بالمفهوم الذي يريد الباحث قياسه[4].

[1] - المرجع نفسه.

[2]- Alan Bryman, Op cit. 164.

[3]- Anol Bhattacherjee, Op cit, p 44.

[4]- Earl Babbie, ***The Basics of Social Research***, 4th ed., Belmont: Thomson Wadsworth, 2008,p170.

❖ **أدوات المنهج المسحي:**

الأداة الأشهر في المنهج المسحي هي الاستبيان، لكنه ليس الأداة الوحيدة. فقد يستخدم الباحث الاستبيان المكتوب، أو الاستبيان الإلكتروني، أو المقابلة المقننة، أو المقابلة الهاتفية، أو الملاحظة المنظمة، أو تحليل المضمون، بحسب طبيعة الموضوع، ومجتمع البحث، ونوع البيانات المطلوبة.

- **الاستبيان**: يفيد عندما يكون المبحوث قادرًا على القراءة والفهم والإجابة بنفسه، ويتميز بأنه اقتصادي نسبيًا، ويقلل من تدخل الباحث في الإجابة، وقد يوفر قدرًا أكبر من الخصوصية في الموضوعات الحساسة. غير أنه قد يعاني من ضعف الاستجابة أو سوء فهم بعض الأسئلة. لذلك تؤكد الأدبيات أهمية وضوح التعليمات، وصياغة الأسئلة بلغة بسيطة، واختبار الاستبيان قبليًا قبل تطبيقه على العينة الأساسية.

- **المقابلة المسحية :** فتستخدم عندما يريد الباحث طرح الأسئلة نفسها على جميع المبحوثين بطريقة موحدة، مع إمكانية توضيح السؤال أو تسجيل بعض الملاحظات. وتمتاز المقابلة عادة بارتفاع معدلات الإجابة وقلة الأسئلة غير المكتملة، لكنها تحتاج إلى تدريب المقابِلين؛ لأن وجود المقابِل في مواجهة مباشرة مع المبحوثين قد يؤثر في إجاباتهم ، خصوصًا في القضايا السياسية الحساسة. وقد نبهت أدبيات المسح إلى أن أثر المقابل قد يمتد إلى أخطاء الاستجابة وعدم الاستجابة، ولذلك ينبغي تدريبه ومراقبة أدائه[1].

-**الملاحظة:** أي الملاحظة المنظمة بهدف تسجيل سلوك ظاهر بطريقة معيارية. فبدل أن يسأل الباحث الأفراد عما يفعلونه، يمكنه أن يلاحظ السلوك نفسه وفق استمارة ملاحظة محددة مسبقًا، مثل ملاحظة سلوك الناخبين في مركز اقتراع، أو رصد أنماط التفاعل داخل اجتماع حزبي، أو متابعة طريقة تقديم خدمة إدارية للمواطنين. وتعرض الأدبيات الملاحظة المنظمة بوصفها أداة تعتمد على جداول أو استمارات ملاحظة تسجل السلوك وفق فئات محددة، لا على الانطباع الحر[2].

- **تحليل المضمون:** يمكن أن يوظف الباحث تحليل المضمون بروح مسحية عندما تكون وحدات الدراسة نصوصًا أو رسائل أو مواد إعلامية. ففي هذه الحالة لا يكون المبحوث هو الفرد، بل الخطاب أو البرنامج أو الوثيقة أو المنشور. ويمكن، مثلًا، مسح البرامج الانتخابية للأحزاب، أو خطابات المرشحين، أو تغطية الصحف للحملات الانتخابية، وفق فئات تحليل محددة وقابلة للعد

[1] - Lior Gideon, Op cit, pp. 5–6
[2] - Alan Bryman, Op cit, pp. 270–272.

والمقارنة. وتعرّف الأدبيات تحليل المضمون بأنه تحليل منظم وكمي للوثائق والنصوص من خلال فئات محددة تسمح بالتكرار والمقارنة[1].

وعليه، فإن القول بأن المنهج المسحي يمكن أن يستخدم الاستبيان والمقابلة والملاحظة وتحليل المضمون قول له قوة علمية إذا صيغ بدقة. فهذه الأدوات لا تصبح " مسحية " بمجرد استعمالها، بل تصبح كذلك عندما تخضع لمنطق المسح: تحديد مجتمع أو وحدات، توحيد إجراءات جمع البيانات، ضبط فئات القياس، وجعل البيانات قابلة للمقارنة والتحليل.

❖ **أنواع البحوث المسحية:**

يمكن تصنيف البحوث المسحية من أكثر من زاوية واتجاه:

- **من حيث الهدف:** قد تكون المسوح استطلاعية، أو وصفية، أو تفسيرية. وتكون المسوح استطلاعية عندما يكون الهدف تكوين معرفة أولية بظاهرة لم تتضح أبعادها بعد، مثل استطلاع أولي لأسباب عزوف الشباب عن الانتماء الحزبي. وقد تكون وصفية عندما يسعى الباحث إلى قياس خصائص مجتمع معين أو اتجاهاته، مثل مستوى الثقة في البرلمان أو درجة الرضا عن الخدمات العامة. كما يمكن أن تكون تفسيرية عندما يختبر الباحث علاقة بين متغيرات، مثل العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية، أو بين الثقة في المؤسسات والاستعداد للتصويت[2].

- **من حيث الزمن:** قد تكون المسوح مقطعية أو طولية. فالمسح المقطعي يجمع البيانات في نقطة زمنية واحدة، مثل استطلاع رأي المواطنين خلال فترة انتخابية محددة. أما المسح الطولي فيعيد جمع البيانات عبر فترات مختلفة، بما يسمح بتتبع التغير في الاتجاهات والسلوكيات. ويدخل في هذا الإطار مسح الاتجاهات، ودراسات الأفواج، والدراسات التي تقارن بين فئات عمرية أو اجتماعية عبر الزمن[3].

-**من حيث المجال:** يمكن الحديث عن مسوح اجتماعية عامة، ومسوح رأي عام، ومسوح انتخابية، ومسوح مؤسسية، ومسوح إعلامية. فمسح الرأي العام يهتم باتجاهات الجمهور نحو قضية أو مؤسسة أو سياسة معينة، أما المسح الانتخابي فيركز على السلوك التصويتي ودوافع الاختيار والعزوف، في حين يهتم المسح المؤسسي بخصائص العاملين أو الإدارات أو التنظيمات، وقد يهتم المسح الإعلامي بالجمهور أو الرسائل الإعلامية أو القائمين بالاتصال.

[1]-Ibid, pp. 289.

[2] - باسم سرحان، مرجع سابق، ص 162–164.
[3] - المرجع نفسه،ص ص 164–165.

من حيث طريقة جمع البيانات: يمكن الحديث عن مسوح وجاهية، وهاتفية، وبريدية، وإلكترونية، ومختلطة. وتوضح الأدبيات أن تصنيف المسوح ليس أمرًا بسيطًا، لأن نوع المسح قد يُحدد بحسب طريقة الإدارة، أو مجتمع البحث، أو نوع المعلومات المطلوبة، أو زمن الدراسة، وقد تتداخل هذه التصنيفات داخل البحث الواحد[1].

❖ فرضيات المنهج المسحي:

يناسب المنهج المسحي الفرضيات التي يمكن تحويلها إلى متغيرات ومؤشرات قابلة للقياس. فالباحث لا يكتفي بالقول إن " الثقة السياسية ضعيفة "، أو إن " الشباب لا يشاركون "، بل يحول هذه العبارات إلى أسئلة ومؤشرات قابلة للقياس، مثل درجة الثقة في البرلمان، أو نسبة المشاركة في الانتخابات، أو مستوى الاهتمام بالسياسة، أو الاستعداد للانخراط في حزب.

-قد تكون فرضيات المسح وصفية، مثل: تنخفض المشاركة الانتخابية لدى فئة الشباب مقارنة بالفئات الأكبر سنًا. وقد تكون علائقية، مثل: توجد علاقة بين المستوى التعليمي والاهتمام بالشأن السياسي. وقد تكون تفسيرية، مثل: كلما ارتفعت الثقة في المؤسسات السياسية زاد الاستعداد للمشاركة في الانتخابات. وقد تكون مقارنة بين فئات، مثل: تختلف اتجاهات الطلبة نحو العمل الحزبي باختلاف التخصص أو الجنس أو المستوى الاجتماعي.

-تنبع قوة الفرضية المسحية من قابليتها للقياس. فكل مفهوم ينبغي أن يترجم إلى مؤشرات واضحة، وكل مؤشر ينبغي أن يتحول إلى سؤال أو مجموعة أسئلة. وإذا لم يضبط الباحث مفاهيمه، فإن الاستبيان قد ينتج أرقامًا كثيرة لكنها لا تقيس المفهوم المقصود بدقة. ولهذا تؤكد أدبيات الخطأ الكلي في المسح أن خطأ التحديد يظهر عندما لا توجد صلة واضحة بين المفاهيم النظرية والمتغيرات المسحية، أو عندما يبدأ الباحث بصياغة الاستبيان دون بروتوكول بحثي واضح[2].

❖ استخدامات المنهج المسحي في بحوث العلوم السياسية:

يستعمل المنهج المسحي في علم السياسة على نطاق واسع، لأنه يسمح بدراسة العلاقة بين المواطن والسياسة من خلال بيانات ميدانية منظمة. فهو مناسب لدراسة السلوك الانتخابي، واتجاهات الرأي العام، والثقة في المؤسسات، والرضا عن الأداء الحكومي، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والوعي السياسي، ومواقف المواطنين من الديمقراطية، والاتجاهات نحو السياسات العامة[3].

[1]- Stoop and Harrison, Op cit, p07.
[2] - René Bautista, " An Overlooked Approach in Survey Research: Total Survey Error" , in Lior Gideon (ed), Op cit, 2012, p 39.
[3]- Anol Bhattacherjee, Op cit, p 73

ففي بحوث الانتخابات، يساعد المسح على معرفة دوافع التصويت، وأسباب العزوف، والعوامل التي تؤثر في اختيار الحزب أو المرشح، مثل العمر، والتعليم، والدخل، والانتماء الاجتماعي، والتعرض للإعلام. وفي بحوث الثقافة السياسية، يسمح بقياس قيم مثل الثقة، والتسامح، والقبول بالتعددية، والاستعداد للمشاركة. وفي بحوث السياسات العامة، يمكن استعماله لمعرفة مواقف المواطنين من الدعم، أو الضرائب، أو الإصلاح الإداري، أو الخدمات المحلية[1].

كما يفيد المنهج المسحي في دراسة النخب السياسية والإدارية إذا كانت العينة مكونة من نواب، أو منتخبين محليين، أو موظفين عموميين، أو أعضاء أحزاب. غير أن هذا النوع من المسوح يحتاج إلى عناية خاصة، لأن الوصول إلى هذه الفئات قد يكون صعبًا، وقد تميل بعض الإجابات إلى المجاملة أو إخفاء المواقف الحقيقية؛ لذلك ينبغي الانتباه إلى صفة المبحوث، ومدى معرفته بالموضوع، واحتمال تحيزه في الإجابة[2].

وفي الدراسات المقارنة، يمكن استخدام المسح للمقارنة بين أقاليم داخل الدولة الواحدة، أو بين فئات اجتماعية، أو بين دول مختلفة. غير أن هذا الاستخدام يتطلب ضبطًا خاصًا للمفاهيم والأدوات، لأن السؤال نفسه قد لا يحمل المعنى نفسه في سياقات ثقافية وسياسية متعددة. لذلك يجب اختبار الأداة، ومراجعة الترجمة، والتأكد من تكافؤ المعنى قبل المقارنة[3].

❖ **عوامل القوة في المنهج المسحي وحدوده:**

تتمثل قوة المنهج المسحي في قدرته على جمع بيانات واسعة ومنظمة عن عدد كبير من المبحوثين. فهو يساعد على دراسة موضوعات لا يمكن ملاحظتها مباشرة، مثل الاتجاهات، والقيم، والتفضيلات، والآراء، والمعتقدات. ولذلك يعد أداة مهمة في قياس الرأي العام، والثقة السياسية، واتجاهات الناخبين، ومواقف المواطنين من السياسات.

ومن عناصر قوته كذلك أنه يسمح بالمقارنة بين الفئات: الشباب والكبار، الذكور والإناث، الريف والحضر، المتعلمون وغير المتعلمين، أو المؤيدون والمعارضون لحزب معين. كما يسمح باختبار علاقات متعددة بين المتغيرات داخل الدراسة الواحدة، لأن الاستبيان أو المقابلة يمكن أن يتضمنا مؤشرات كثيرة حول السلوك والاتجاهات والخصائص الاجتماعية.

[1]- Earl Babbie, O.p CIT , pp 270.
[2] - Anol Bhattacherjee , O.p cit, p73.
[3] - Daniel L. Oberski, " Comparability of Survey Measurements" ,in Gideon (ed.), O.p cit, pp 487..

ويمتاز المسح أيضًا بالتوحيد؛ إذ تُطرح الأسئلة نفسها على المبحوثين بالطريقة نفسها، مما يعزز قابلية المقارنة بين الإجابات. وتذهب بعض الأدبيات إلى أن من أبرز مزايا المسح الاقتصاد، وجمع مقدار كبير من البيانات، وإمكان دراسة عينة واسعة، فضلًا عن معيارية البيانات المجموعة[1].

ورغم أهمية المنهج المسحي، فإنه لا يخلو من حدود. فالمسح المقطعي، أي جمع البيانات في فترة زمنية واحدة، يستطيع أن يكشف وجود علاقة بين متغيرين، لكنه لا يثبت دائمًا أيهما سبب للآخر. فالعلاقة بين الثقة في الأحزاب والمشاركة الانتخابية قد تعني أن الثقة تزيد المشاركة، وقد تعني أن المشاركة تزيد الثقة، وقد ترجع إلى عامل ثالث يؤثر فيهما معًا. لذلك يفيد هذا النوع من المسح في الوصف والمقارنة ورصد الارتباطات، لكنه لا يكفي وحده لإثبات السببية بصورة حاسمة[2].

❖ **خطوات تطبيق المنهج المسحي الاجتماعي: للمنهج المسحي عدة خطوات نوجزها في التالي:**

-**تحديد المشكلة البحثية وصياغة سؤال واضح:** فلا يبدأ المسح من إعداد الاستبيان، بل من مشكلة تحتاج إلى قياس ميداني، مثل: ما العوامل المؤثرة في العزوف الانتخابي؟ ما مستوى الثقة في المؤسسات؟ ما اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية؟

-تحديد المفاهيم والمتغيرات والمؤشرات: فإذا كان الباحث يدرس الثقافة السياسية، فعليه أن يحدد أبعادها: الثقة، المشاركة، التسامح، الاهتمام بالشأن العام، القبول بالتعددية، ثم يحول كل بعد إلى أسئلة قابلة للقياس.

-**تحديد مجتمع البحث وإطار المعاينة:** ينبغي أن يعرف الباحث بدقة من هم الأشخاص أو الوحدات التي يريد دراستها، وأن يتأكد من أن إطار المعاينة يغطيهم قدر الإمكان. فإذا كان الإطار ناقصًا، وجب بيان أثر ذلك في حدود التعميم.

- اختيار نوع العينة وحجمها: ويمكن أن تكون العينة احتمالية، مثل العينة العشوائية البسيطة أو الطبقية أو العنقودية، أو غير احتمالية، مثل العينة القصدية أو الحصصية. ويُفضل في المسوح التي تستهدف التعميم استعمال المعاينة الاحتمالية كلما أمكن، لأنها تعطي كل مفردة فرصة معروفة في الاختيار، وتسمح بتقدير درجة دقة النتائج[3].

-**بناء أداة المسح:** وتشمل تحديد محاور الاستبيان أو المقابلة، وصوغ الأسئلة، وترتيبها، وتحديد نوع الإجابات، ومراجعة اللغة، وتجنب الغموض والأسئلة الموجهة والمزدوجة. وتؤكد الأدبيات أهمية الاختبار القبلي للأداة؛ لأنه يكشف غموض الأسئلة، وضعف البدائل، وطول الأداة، والمشكلات التي قد تظهر أثناء التطبيق[1].

[1] - Earl Babbie, O.p cit, p 268.
[2] - Alan Bryman , O.p cit, p 61.
[3] - باسم سرحان، مرجع سابق، ص ص 176–177.

-**جمع البيانات:** ويجب هنا تدريب الباحثين الميدانيين، وتوحيد طريقة طرح الأسئلة، وضمان السرية، ومتابعة معدل الاستجابة. وإذا كانت الأداة إلكترونية، فينبغي الانتباه إلى مشكلات التغطية، وضبط من يجيب، وتمثيل العينة.

-**مراجعة البيانات وترميزها وتنظيفها:** فالبيانات الخام لا تصلح للتحليل مباشرة، بل تحتاج إلى فحص الاستمارات، واستبعاد غير الصالح منها، وترميز الإجابات، ومعالجة القيم المفقودة، والتأكد من عدم وجود أخطاء إدخال. وتدخل هذه المرحلة ضمن أخطاء المعالجة التي قد تضعف النتائج إذا لم تضبط ببروتوكولات واضحة[2].

-**التحليل والتفسير:** يبدأ الباحث غالبًا بالوصف الإحصائي، مثل النسب والتكرارات والمتوسطات، ثم ينتقل إلى اختبار العلاقات بين المتغيرات. ولا ينبغي أن يكتفي بعرض الجداول، بل عليه تفسير النتائج في ضوء السؤال والفرضيات والسياق السياسي والاجتماعي، مع تحديد حدود التعميم ومصادر الخطأ المحتملة.

يتضح أن المنهج المسحي الاجتماعي ليس مجرد استبيان، بل هو تصميم بحثي متكامل يربط بين المشكلة، والمفاهيم، والعينة، والأداة، والبيانات، والتحليل. وتبرز قيمته في العلوم السياسية لأنه يسمح بدراسة اتجاهات المواطنين وسلوكهم السياسي وثقتهم في المؤسسات ومواقفهم من السياسات العامة.

غير أن قوة المنهج المسحي لا تتحقق بمجرد كثرة الاستجابات أو ضخامة العينة، بل تتحقق بسلامة التصميم، ودقة المفاهيم، وتمثيل العينة، وجودة الأداة، وضبط الأخطاء. ولذلك فالمسح الجيد ليس الذي يجمع أرقامًا كثيرة فقط، بل الذي ينتج بيانات قابلة للثقة، قابلة للمقارنة، ومرتبطة بفرضيات وسؤال بحثي واضح.

[1] - Lior Gideon, "The Art of Question Phrasing," in Lior Gideon (ed), Op cit, p103.
[2] - René Bautista , Op cit, p 39.

05-المنهج الإحصائي

إن الحديث عن المنهج الاحصائي هو استمرار لا دخال لغة الرياضيات والأرقام وبالتالي الاحصاء في البحوث العلمية ذات الطبيعة الاجتماعية والانسانية ومنها السياسية، كما أن استخدام المنهج الاحصائي لا يمكن أن يفهم من كونه استخدام جاف للأرقام بل تحقيق لحاجة الباحث إلى فهم ظاهرة لا تكفي فيها الملاحظة العامة والكيفية فقط بل تعزيزها بتفسيرات كمية . فعندما يقال إن المشاركة الانتخابية ضعيفة، أو إن الثقة في الأحزاب تراجعت، أو إن فئة الشباب أقل اهتمامًا بالسياسة، فإن هذه العبارات تبقى قريبة من الانطباع ما لم تُترجم إلى بيانات يمكن قياسها ومقارنتها.

ولهذا تظهر قيمة الإحصاء في البحث السياسي؛ فهو يساعد الباحث على أن ينتقل من الحكم العام إلى الدليل المنظم. فالرقم هنا ليس غاية في ذاته، ولا قيمة له إذا جاء منفصلًا عن سؤال واضح أو مفهوم مضبوط أو سياق مفسر. إنما قيمته أنه يجعل الظاهرة أكثر قابلية للفهم: كم بلغت نسبة المشاركة؟ من هم الأكثر عزوفًا؟ هل تختلف الثقة في المؤسسات بين الشباب والكبار؟ وهل يرتبط التعليم فعلًا بالمشاركة السياسية أم أن العلاقة أضعف مما نفترض؟[1]

إنَّ المنهج الإحصائي لا يلغي التحليل السياسي ولا يعوضه، بل يمدّه بأداة تساعد على ترتيب الواقع وقراءته. فالظاهرة السياسية لا تصبح مفهومة لمجرد أنها تحولت إلى أرقام، لكنها تصبح أكثر قابلية للفحص عندما تُقاس بطريقة صحيحة، وتُفسر في ضوء شروطها الاجتماعية والمؤسسية.

- **مفهوم المنهج الإحصائي:**

يقصد بـ المنهج الإحصائي في البحوث الاجتماعية والسياسية الأسلوب الذي يعتمد على جمع البيانات الكمية، أو تحويل بعض المعطيات إلى صورة كمية، ثم تنظيمها وتحليلها للوصول إلى دلالة أو نتيجة. والمقصود بـ البيانات الكمية هو البيانات التي يمكن التعبير عنها بالأرقام، مثل عدد الناخبين، نسبة المشاركة، عدد المقاعد البرلمانية، درجة الثقة في مؤسسة سياسية، أو مستوى الرضا عن سياسة عامة.

غير أن الرقم في البحث السياسي لا يأتي من فراغ. فهو في الغالب سلوك أو موقف أو خاصية جرى تحويلها إلى قيمة قابلة للتحليل. فإذا طلب الباحث من المبحوث أن يحدد درجة ثقته في البرلمان من 1 إلى 5، فهو لا يحول السياسة إلى حساب جامد، بل يحاول أن يجعل مفهومًا واسعًا مثل " الثقة " قابلًا للقياس والمقارنة.

[1] - عامر محمد قنديلجي ، وإيمان السامرائي، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، عمّان: دار اليازوري، 2010، ص 33؛

وللإحصاء نوعان كما يميزه الباحثون ، فهناك الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي .ويقصد بالإحصاء الوصفي تلخيص البيانات كما هي، من خلال النسب والجداول والتكرارات والمتوسطات. أما الإحصاء الاستدلالي فيذهب خطوة أبعد، لأنه يستعمل بيانات العينة لاختبار فرضية أو لاستخلاص نتيجة عن مجتمع أوسع[1].

ومن هنا يمكن تعريف المنهج الإحصائي إجرائيًا بأنه :منهج بحثي يقوم على تنظيم البيانات السياسية أو الاجتماعية في صورة كمية، ثم وصفها وتحليل العلاقات بينها، بقصد الوصول إلى نتائج أكثر دقة حول الظاهرة المدروسة، مع مراعاة حدود الأرقام وشروط تفسيرها.

- **المفاهيم الأساسية في المنهج الإحصائي:** يُتداول في المنهج الاحصائي جملة من المفاهيم ومنها.

- **التكميم:** ويقصد به تحويل المعطيات الكيفية إلى معطيات كمية قابلة للقياس. فبعض المعطيات تكون رقمية بطبيعتها، مثل العمر، أو عدد الأصوات، أو عدد المقاعد. لكن بعض المفاهيم السياسية لا تظهر كأرقام مباشرة، مثل الثقة السياسية، أو الرضا، أو الاتجاه نحو الديمقراطية. لذلك يحولها الباحث إلى أسئلة أو مؤشرات حتى تصبح قابلة للتحليل[2].

- **المتغير:** و هو كل خاصية تختلف من حالة إلى أخرى. فالعمر متغير، والمستوى التعليمي متغير، والانتماء الحزبي متغير، ونسبة المشاركة الانتخابية متغير لأنها تختلف من منطقة إلى أخرى أو من انتخابات إلى أخرى. ولو كانت الخصائص واحدة عند الجميع، لما كان للتحليل الإحصائي معنى؛ لأن الإحصاء يقوم أساسًا على رصد الاختلاف وقياسه.

-**المؤشر:** وهو العلامة التي يستعملها الباحث لقياس مفهوم لا يمكن ملاحظته مباشرة. فالثقة السياسية، مثلًا، لا تُرى بالعين، لكن يمكن الاقتراب منها من خلال أسئلة عن الثقة في البرلمان، أو الحكومة، أو الأحزاب، أو الانتخابات. وكلما كانت المؤشرات أوضح وأقرب إلى المفهوم، أصبحت النتائج الإحصائية أكثر دقة[3].

- **الارتباط:** ويقصد به وجود علاقة بين متغيرين، مثل العلاقة بين التعليم والمشاركة السياسية، أو بين الدخل والاهتمام بالانتخابات. لكن الارتباط لا يعني دائمًا السببية؛ فقد يرتبط متغيران دون أن يكون أحدهما سببًا مباشرًا للآخر. فقد نجد، مثلًا،

[1] - أنظر:.
- باسم سرحان، مرجع *سابق*، ص 280 وما بعدها .
- Anol Bhattacherjee, *Op cit,* p 129.

[2] - أحمد الأصفر، "التكميم وتطبيق النماذج الرياضية في التحليل الاجتماعي: دراسة مشكلات العمل والتعليم بين الشباب نموذجًا"، ***مجلة جامعة دمشق***، المجلد 26، العددان 1 و2، 2010، ص ص 343–344.

[3] - المرجع نفسه.

أن الأكثر تعليمًا أكثر مشاركة، لكن هذا لا يعني وحده أن التعليم هو السبب الوحيد، لأن عوامل أخرى قد تكون مؤثرة أيضًا، مثل الدخل، أو البيئة العائلية، أو الاهتمام المبكر بالشأن العام.

- **مستويات للتحليل**: فقد يدرس الباحث متغيرًا واحدًا فقط، مثل نسبة المشاركة الانتخابية، وهذا يسمى تحليلًا أحاديًا .وقد يدرس العلاقة بين متغيرين، مثل العلاقة بين العمر والتصويت، وهذا تحليل ثنائي .وقد يدرس عدة متغيرات في الوقت نفسه، مثل أثر العمر والتعليم والدخل والانتماء الحزبي في السلوك الانتخابي، وهذا تحليل متعدد المتغيرات[1].

- **أنواع الإحصاء في البحث السياسي:**

كما سلف ذكره هناك نوعان من الاحصاء تستخدم في البحوث الاجتماعية والسياسية، وهما الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي فالإحصاء الوصفي هو الخطوة الأولى في التعامل مع البيانات؛ فهو يساعد الباحث على ترتيب المعطيات الكثيرة في صورة مفهومة: كم عدد المشاركين؟ ما نسبة المؤيدين؟ ما متوسط الثقة في مؤسسة معينة؟ وكيف تتوزع الإجابات بين الفئات؟

أما الإحصاء الاستدلالي فيحاول أن ينتقل من العينة إلى المجتمع الأوسع. فإذا أجرى الباحث دراسة على عينة من المواطنين، فإنه لا يريد دائمًا وصف هذه العينة فقط، بل يريد أن يعرف هل يمكن أن تعبر النتائج عن المجتمع كله. ولهذا يرتبط الإحصاء الاستدلالي باختبار الفرضيات، ومستوى المعنوية، وقوة العلاقة بين المتغيرات[2].

- **استخدامات المنهج الإحصائي في علم السياسة:**

يحتاج علم السياسة إلى المنهج الإحصائي كلما كان الموضوع واسعًا ولا يمكن فهمه من خلال حالات قليلة. ففي دراسة الانتخابات، يساعد الإحصاء على معرفة نسب المشاركة، وتوزيع الأصوات، والفروق بين المناطق، والعلاقة بين الخصائص الاجتماعية واختيار الناخبين. وفي دراسة الرأي العام، يسمح بقياس مواقف المواطنين من الحكومة، أو البرلمان، أو الأحزاب، أو السياسات العامة.

كما يستعمل في تحليل المؤسسات السياسية، مثل توزيع المقاعد داخل البرلمان، أو تمثيل النساء والشباب، أو مقارنة الإنفاق العام بين القطاعات. ويمكن أن يفيد أيضًا في دراسة الاحتجاجات، ومؤشرات الديمقراطية، والفساد، والتنمية السياسية، بشرط أن تكون البيانات واضحة المصدر وقابلة للمقارنة.

[1]-Babbie , Op cit, p 439.
[2] - Anol Bhattacherjee, *Op cit,* p 130.

تظهر أهميته عندما يمنع الباحث من الاكتفاء بعبارات عامة. فبدل القول إن " الشباب يعزفون عن التصويت "، يمكنه أن يبين نسبة المشاركة حسب الفئات العمرية. وبدل القول إن "الثقة في الأحزاب ضعيفة "، يمكنه أن يقيس هذه الثقة ويقارنها بين فئات اجتماعية أو مناطق مختلفة. هنا لا يلغي الرقم التحليل، بل يمنحه قاعدة أوضح.

- **نقاط القوة في المنهج الإحصائي:**

- يساعد على تنظيم كمية كبيرة من البيانات. فالباحث قد يجمع مئات أو آلاف الإجابات، ولا يستطيع فهمها إلا إذا اختصرها في نسب وجداول ومقاييس واضحة. ومن هنا يساعد التحليل الإحصائي على تقليل البيانات الكثيرة وتحويلها إلى صورة قابلة للفهم والتحليل[1].

- أنه يفتح مجال المقارنة. إذ يستطيع الباحث أن يقارن بين الشباب والكبار، أو بين الريف والحضر، أو بين الذكور والإناث، أو بين انتخابات مختلفة. وهذه المقارنة مهمة في علم السياسة لأنها تكشف أين تتركز الظاهرة، وأين تضعف، ومن هي الفئات الأقرب إليها.

- يساعد المنهج الإحصائي على اختبار الفرضيات: فالفرضية لا تبقى مجرد توقع، بل توضع أمام البيانات. فإذا قال الباحث إن ارتفاع المستوى التعليمي يزيد المشاركة السياسية، فإنه يستطيع اختبار هذه العلاقة إحصائيًا. وإذا لم تدعمها البيانات، فهذه نتيجة مهمة أيضًا، لأن قيمة البحث لا تكون فقط في إثبات الفرضيات، بل في اختبارها بصدق.

- **نقاط ضعف المنهج الإحصائي:**

مع نقاط قوة المنهج الاحصائي لا ينبغي أن يتعامل الباحث مع الإحصاء كأنه يكشف الحقيقة وحده. فالرقم لا يفسر نفسه دائمًا، وقد يكون صحيحًا من الناحية الحسابية لكنه ضعيف من الناحية العلمية إذا كانت البيانات سيئة أو المفاهيم غامضة. لذلك تكون النتيجة الإحصائية قوية عندما تسبقها مفاهيم دقيقة، وبيانات موثوقة، وتصنيف واضح، وتفسير مرتبط بالسياق.

إذ تزداد هذه الصعوبة في العلوم الاجتماعية والسياسية لأن الظاهرة لا تكون معزولة عن بيئتها. فالسلوك الانتخابي، مثلًا، لا يتأثر بعامل واحد فقط، بل قد يتأثر بالتعليم، والدخل، والثقة في المؤسسات، والانتماء، وطبيعة النظام السياسي، وقوة

[1] - Alan Bryman, *Op cit,* p 409

الأحزاب، والسياق الثقافي. لذلك قد يكشف الإحصاء علاقة بين متغيرين، لكنه لا يكفي وحده لفهم كل الخلفيات التي أنتجت هذه العلاقة[1].

ومن نقاط ضعفه كذلك أن طريقة تصنيف البيانات قد تؤثر في النتائج. فقد تختلف النتيجة إذا صنف الباحث العمر إلى ثلاث فئات أو إلى خمس فئات، أو إذا غير طريقة ترميز الإجابات. وقد بيّن أحمد الأصفر، في مثال تطبيقي، أن إعادة تصنيف البيانات نفسها أدت إلى اختلاف قيمة معامل التوافق ومستوى الدلالة الإحصائية؛ إذ تغير معامل التوافق من 0.120 إلى 0.089، وتغير مستوى الدلالة من 0.009 إلى 0.026.[2]

وهذا يعني أن العمل الإحصائي ليس عملية آلية محايدة تمامًا، بل يتأثر بقرارات الباحث: كيف عرّف المفهوم؟ كيف اختار المؤشرات؟ كيف صنف الفئات؟ وكيف قرأ النتيجة؟ لذلك يحتاج المنهج الإحصائي إلى حذر مضاعف في العلوم السياسية، لأن الظواهر السياسية تتأثر بعوامل كثيرة، منها الفردي والمؤسسي والثقافي والتاريخي.

- **خطوات تطبيق المنهج الإحصائي** : لا تختلف خطوات المنهج الاحصائي عن باقي المناهج مع شيئ من الخصوصية.

-**صياغة الاشكالية البحثية:** كأي منهج بحثي يعد طرح السؤال البحثي الخطوة الأولى في خطوات المنهج الاحصائي، إذ يبدأ ب سؤال بحثي واضح، لا من الجداول والأرقام. فالباحث يسأل أولًا: ما الذي أريد معرفته؟ هل أريد قياس المشاركة؟ أم تفسير العزوف؟ أم معرفة علاقة الثقة السياسية بالسلوك الانتخابي؟

- **تحديد المفاهيم:** فإذا كان يتحدث عن "الثقة السياسية"، فعليه أن يوضح: هل يقصد الثقة في الحكومة، أم البرلمان، أم الأحزاب، أم القضاء؟ ثم يحول هذا المفهوم إلى مؤشرات وأسئلة قابلة للقياس.

- **جمع البيانات:** إذ قد تكون البيانات مأخوذة من استبيان، أو مقابلة مقننة، أو سجلات رسمية، أو نتائج انتخابية، أو قواعد بيانات دولية، أو محتوى سياسي جرى ترميزه

- **ترميز البيانات:** بعد جمع البيانات يحتاج الباحث إلى ترميز البيانات، أي تحويل الإجابات إلى رموز رقمية واضحة حتى يمكن إدخالها وتحليلها. فالترميز لا يعني تغيير المعنى، بل تنظيمه في صورة تسمح بالتحليل[3].

[1] - أحمد الأصفر، مرجع سابق، ص 325.
[2] - المرجع نفسه، ص 372.
[3]-Babbie, O.p cit , pp. 413–414 - ؛

- **مثال تطبيقي:**

لتوضيح الخطوات السالفة الذكر، يمكن تصور دراسة سياسية تريد معرفة أثر حملة توعية انتخابية في استعداد الشباب للتصويت. يبدأ الباحث بسؤال واضح: هل تؤثر حملة التوعية الانتخابية في نية الشباب للمشاركة في التصويت؟ ثم يحوله إلى فرضية قابلة للاختبار: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نية الشباب في التصويت قبل الحملة وبعدها.

في هذا المثال تكون حملة التوعية الانتخابية هي المتغير المستقل، أي العامل الذي يفترض الباحث أنه يؤثر في غيره. وتكون نية المشاركة في التصويت هي المتغير التابع، أي النتيجة التي يريد الباحث قياس تغيرها. ثم يقيس الباحث نية المشاركة قبل الحملة وبعدها باستعمال مقياس بسيط من 1 إلى 5، حيث تعني الدرجة 1 ضعف الاستعداد، وتعني الدرجة 5 ارتفاع الاستعداد.

بعد جمع البيانات، يحسب الباحث متوسط نية المشاركة قبل الحملة، ثم متوسطها بعد الحملة. فإذا كان الشباب أنفسهم قد قيسوا مرتين، قبل الحملة وبعدها، فإنه يمكن أن يستعمل اختبار ت للعينات المرتبطة .والمقصود بهذا الاختبار أنه يقارن بين متوسطين مأخوذين من المجموعة نفسها في حالتين مختلفتين، مثل قبل برنامج وبعده.

فإذا أظهرت النتائج أن متوسط نية التصويت ارتفع بعد الحملة، وكان الفرق دالًا إحصائيًا، جاز للباحث أن يقول بحذر إن الحملة ارتبطت بارتفاع الاستعداد للمشاركة. أما إذا ظهر فرق بسيط لكنه غير دال إحصائيًا، فلا يجوز له أن يدعي وجود أثر واضح للحملة. وهنا تظهر قيمة المنهج الإحصائي: فهو لا يكتفي بالانطباع، بل يساعد الباحث على التمييز بين فرق عابر وفرق يمكن الاعتداد به.

نخلص إلى أن المنهج الإحصائي لا يعني مجرد استعمال الأرقام، بل يعني تنظيم البيانات وتحليلها بطريقة تساعد على فهم الظواهر السياسية والاجتماعية. وتبرز قيمته في علم السياسة لأنه يسمح بدراسة موضوعات واسعة مثل الانتخابات، والرأي العام، والثقة السياسية، والمشاركة، بطريقة أكثر دقة من الانطباع العام.

لكن قوته لا تأتي من الأرقام وحدها. الرقم يحتاج إلى سؤال جيد، ومفهوم واضح، وبيانات سليمة، وقراءة حذرة. ولهذا يكون المنهج الإحصائي مفيدًا عندما يخدم التحليل، ويصبح ضعيفًا عندما يتحول إلى جداول كثيرة لا تقول شيئًا حقيقيًا عن الظاهرة.

خاتمة

حاول هذا العمل أن يقدّم مدخلًا أوليًا إلى منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية، بما يناسب طالب السنة الأولى في بداية تكوينه الجامعي. ولم يكن الغرض منه الإحاطة بكل قضايا المنهجية أو مناقشة تفاصيلها المتخصصة، بل تقديم أساس يساعد الطالب على فهم بعض المفاهيم والخطوات والمناهج التي يحتاجها في قراءة الظواهر السياسية والتعامل معها بطريقة أكثر تنظيمًا.

وقد تناول في البداية مجموعة من المفاهيم المنهجية الأساسية، مثل العلم، والمعرفة العلمية، والمنهج، والمنهجية، والمفهوم، والفرضية، والمتغير، والمؤشر، ووحدة التحليل. وقد ساعد عرض هذه المفاهيم على توضيح أن البحث العلمي لا يبدأ عادة من جمع المعلومات فقط، بل من ضبط المعاني وتحديد المقصود بالمفاهيم المستعملة. فكلما كانت المفاهيم أوضح، كان البحث أكثر قدرة على تجنب الغموض والأحكام العامة.

كما عرض خطوات البحث العلمي في صورتها العامة، من اختيار الموضوع وتحديد المشكلة البحثية، إلى صياغة الإشكالية والأسئلة أو الفرضيات، ثم اختيار المنهج وجمع البيانات وتحليلها وتوثيق المراجع. وقد بيّن هذا العرض أن البحث لا يقوم على ترتيب شكلي فحسب، بل على ترابط بين عناصره المختلفة، بحيث يخدم كل عنصر السؤال الذي انطلق منه الباحث.

وتناول كذلك مستويات البحث العلمي، من الوصف إلى التصنيف، ثم التفسير والمقارنة والاستشراف. والغاية من ذلك أن يدرك الطالب أن البحوث لا تكون كلها في مستوى واحد، وأن طبيعة السؤال هي التي تحدد ما إذا كان البحث يصف الظاهرة، أو يقارن بينها وبين غيرها، أو يحاول تفسير أسبابها.

أما المناهج، فقد عُرضت بوصفها أدوات تساعد الباحث على الاقتراب من موضوعه، لا بوصفها قوالب جاهزة تطبق بالطريقة نفسها على كل الموضوعات. فقد تناول العمل المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المسحي الاجتماعي، والمنهج الإحصائي، مع الإشارة إلى أن لكل منهج مجال استعمال وحدودًا ينبغي الانتباه إليها.

وفي المجمل، سعى هذا العمل إلى تقريب مادة المنهجية من الطالب، وربطها بما يدرسه من معارف أساسية . ومساعدته على طرح سؤال أوضح، أو استعمال مفهوم بدقة أكبر، أو اختيار منهج أنسب لموضوعه، فإنه يكون قد حقق جزءًا مهمًا من غايته التعليمية. فالمنهجية في النهاية ليست معرفة جاهزة تكتمل دفعة واحدة، بل تدريب متدرج على التفكير المنظم والقراءة الواعية للظواهر السياسية.

قائمة المصادروالمراجع

-القرآن الكريم

-السنة النبوية .

أولًا: المصادروالمراجع العربية

أ. الكتب

01-ابن الأثير الجزري. **النهاية في غريب الحديث والأثر**. الجزء الثاني، بيروت: المكتبة العلمية، 1979.

02-ابن القيم الجوزية، أبو عبد الله. **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**. تحقيق نايف بن أحمد الحمد، مكة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د.س.ن.

03-ابن فارس، أحمد بن الحسين. **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق عبد السلام محمد هارون، الجزء الخامس، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.س.ن.

04-ابن منظور. **لسان العرب**. ط3، المجلد الرابع عشر، بيروت: دار صادر، 2004.

05-ابن منظور. **لسان العرب**. تحقيق ياسر سليمان أبو شادي ومجدي فتحي السيد، الجزء الثالث عشر، القاهرة: دار التوفيقية للطباعة، 2009.

06-أفلاطون. **الجمهورية**. ترجمة فؤاد زكريا، الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2004.

07-أرسطو .طاليس. **السياسة**. بيروت: منشورات الجمل، 2009.

08-أنجرس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**: تدريبات عملية. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.

09-بدر، أحمد. **أصول البحث العلمي ومناهجه**. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1994.

09- بدوي، عبد الرحمن. **مناهج البحث العلمي**. ط3، الكويت: وكالة المطبوعات، 1977.

10- دوفرجيه، موريس. **مدخل إلى علم السياسة**. ترجمة جمال الأتاسي وسامي الدروبي، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2009.

11- دويدري، رجاء وحيد. **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته** العملية. ط1، دمشق/بيروت: دار الفكر ودار الفكر المعاصر، 2000.

12- دوهاميل، أوليفيه، وميني، إيف. **المعجم الدستوري**. ترجمة منصور القاضي، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.

13- الرازي، فخر الدين. **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**. دمشق، 1981.

14- الزركشي، بدر الدين. **البحر المحيط في أصول الفقه**. الجزء الأول، بيروت: دار الكتب العلمية، د.س.ن.

15- الزنيدي، عبد الرحمن بن زيد. **مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي**. فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992.

16- سرحان، باسم. طرائق **البحث الاجتماعي الكمية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

17- السباعي، مصطفى. **من روائع حضارتنا**. الجزائر: دار الصديقية، 1980.

18- شلبي، محمد. **منهجية التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، المقاربات والأدوات**. ط1، د.م: د.ن، 1997.

19- الشيباني، عمر التومي. **مناهج البحث الاجتماعي**. ط2، طرابلس: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1975.
20- صديقي، محمد معين. **الأسس الإسلامية للعلم. رسائل إسلامية المعرفة**، رقم 03، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1989.
21-الطبري، محمد بن جرير. **تفسير الطبري: من كتابه جامع البيان عن تأويل القرآن**. المجلد الثالث، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994.
21- الطقطقا، محمد بن علي بن طبطبا المعروف بابن. **الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية**. بيروت: دار صادر، د.ت.
22- عبد المؤمن، علي معمر. **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية: الأساسيات والتقنيات والأساليب**. ط1، طرابلس: منشورات جامعة 7 أكتوبر، 2008.
23- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**: عربي. إنجليزي. د.م: د.ن، د.س.ن.
24- العبوي، خالد. **مشكلات الديمقراطية**. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2015.
25- العنكبي، طه حميد حسن، والعقابي، نرجس حسين زاير. **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**. ط1، بغداد: دار أوما، 2015.
26- العيسوي، عبد الفتاح محمد، والعيسوي، عبد الرحمن محمد. **مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث**. بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997.
27- عليان، ربحي مصطفى. **البحث العلمي: أسسه، مناهجه، وإجراءاته**. عمان: بيت الأفكار الدولية، 2001.
28- العمري، أبو النجا محمد. **أسس البحث الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية**. الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع، 1999.
29- غرايبة، فوزي، وآخرون. **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**. عمان: كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأردنية، 1977.
30- فان دالين، ديوبولد ب. **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**. ترجمة محمد نوفل وآخرين، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1969.
31- القنديلجي، عامر إبراهيم، والسامرائي، إيمان. **البحث العلمي الكمي والنوعي**. عمان: دار اليازوري، 2010.
32- القصبي، عبد الغفار رشاد. **مناهج البحث في علم السياسة**. القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.
33- قاسم، محمد محمد. **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**. ط1، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1999.
34- مجمع اللغة العربية. **المعجم الفلسفي**. القاهرة، 1983.
35- مجمع اللغة العربية. **المعجم الوسيط**. ط5، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2010.
36- المحمودي، محمد سرحان علي. **مناهج البحث العلمي**. ط3، صنعاء: دار الكتب، 2019.
37- المبارك، محمد. **الإسلام والفكر العلمي**. ط1، بيروت: دار الفكر، 1978.
38- مسعود، جبران. **معجم الرائد**. ط7، بيروت: دار العلم للملايين، 1992.
39- المنوفي، كمال. **مناهج وطرق البحث في العلوم السياسية**. الكويت: وكالة المطبوعات، 1984.
40- الماوردي. **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. تحقيق أحمد جاد، القاهرة: دار الحديث، 2006.
41- مراد، وهبة، وكرم، يوسف. **المعجم الفلسفي**. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، 2007.
42- ثابت، عادل. **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي**. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2007.
43- التائب، مسعود حسين. **البحث العلمي: قواعده، إجراءاته، مناهجه**. ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2018.
44- دشلي، كمال. **منهجية البحث العلمي**. حماة: منشورات جامعة حماة، كلية الاقتصاد، 2016.

45- ين، روبرت ك. **بحوث دراسة الحالة: التصميم والأساليب.** ترجمة بركات بن مازن العتيبي، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2020.

46- عارف، نصر محمد. **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق**. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.

47- عارف، نصر محمد. "**علم السياسة: علم تنظيم المجتمعات البشرية وإدارتها**"، ضمن: القاسم، عبد العزيز، محرر، **مدخل لتكوين طالب العلم في العلوم الإنسانية.** ط2، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.

ب. الدراسات والمقالات والأطروحات

48- الأسود، الزهرة. **"المفاهيم والمتغيرات في البحث العلمي"**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، 2022.

49- الأصفر، أحمد. **"التكميم وتطبيق النماذج الرياضية في التحليل الاجتماعي: دراسة مشكلات العمل والتعليم بين الشباب نموذجًا"**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العددان 1 و2، 2010.

50- حوشي، عايدة. "**مساءلة فيما بين المنهج والمنهجية: من إشكالية المفهوم إلى آليات التطبيق"**، مجلة الآداب واللغات، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، المجلد 18، العدد 01.

51- حلواجي، عبد الفتاح. **التمثيل السياسي كنمط للحكم وأزماته: دراسة فكرية مستقبلية.** أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2022.

52- لعربي، عبد الله. "**مفهوم العلم في الفكرين الإسلامي والغربي**"، مجلة بشائر العلوم، المدرسة العليا للأساتذة، القبة، العدد 04، سبتمبر 2022.

53- مخلوف، رملي. "**توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: اقتراب تحليل النظم أنموذجًا**"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 03، 2020.

ج. المواد غير المنشورة

54- بدوي، عبد الرحمن. **نظرية التحليل السياسي.** محاضرات ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، د.ت.

د. المو اقع والمواد الإلكترونية

55- طالبي، عمار. **مفهوم العلم وحرية البحث العلمي في الإسلام**. متاح إلكترونيًا على منصة جامع الكتب الإسلامية، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/10/01.

56- صديقي، محمد معين. **الأسس الإسلامية للعلم**. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، رسائل إسلامية المعرفة، رقم 03، 1989، متاح إلكترونيًا بصيغة PDF.

Second: Foreign References

A. Books

57- Babbie, Earl. ***The Basics of Social Research***. 4th ed. Belmont: Thomson Wadsworth, 2008.

58- Babbie, Earl. ***The Practice of Social Research***. 13th ed. Belmont: Wadsworth/Cengage Learning, 2013.

59- Bhattacherjee, Anol. ***Social Science Research: Principles, Methods, and Practices***. 2nd ed. University of South Florida, 2012.

60- Bittle, Celestine N. ***The Science of Correct Thinking: Logic***. **Milwaukee: The Bruce Publishing Company**, 1950.

61- Bryman, Alan. ***Social Research Methods***. 4th ed. Oxford: Oxford University Press, 2012.

62- Darity, William A., ed. ***International Encyclopedia of the Social Sciences***. 2nd ed., vol. 7. New York, 2008.

63- Easton, David. ***A Systems Analysis of Political Life***. New York: John Wiley & Sons, 1965.

64- Easton, David. ***The Political System: An Inquiry into the State of Political Science***. New York: Alfred A. Knopf, 1953.

65- Grawitz, Madeleine. ***Méthodes des sciences sociales***. 11e éd. Paris: Dalloz, 2000.

66- Kweit, Mary, and Robert Kweit. ***Concepts and Methods for Political Analysis***. USA: Prentice Hall, 1981.

67 -Lasswell, Harold D., and Abraham Kaplan. ***Power and Society: A Framework for Political Inquiry***. New Haven, CT: Yale University Press, 1950.

68-Lowndes, Vivien, David Marsh, and Gerry Stoker, eds. ***Theory and Methods in Political Science***. 4th ed. London: Bloomsbury/Palgrave, 2017.

69- McNabb, David E. ***Research Methods for Political Science: Quantitative, Qualitative and Mixed Methods Approaches***. 3rd ed. New York and London: Routledge, 2021.

70- Mukherjee, Shyama Prasad. ***A Guide to Research Methodology: An Overview of Research Problems****, Tasks and Methods*. Boca Raton, USA, 2020.

71- Palmer, Monte, Larry Stern, and Charles Gaile. ***The Interdisciplinary Study of Politics*****.** New York: Harper & Row, 1974.

72- Ragin, Charles C. ***The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies*****. Berkeley:** University of California Press, 1987.

73- Runes, Dagobert D., ed. ***The Dictionary of Philosophy*****.** New York: Philosophical Library, 1942.

74- Seeley, John Robert. ***Lectures and Essays*****. London**: Macmillan and Co., 1870.

75- Shively, W. Phillips, and James W. Endersby. ***The Craft of Political Research*****.** 11th ed. New York and London: Routledge, 2025.

B. Articles, Studies, and Book Chapters

76- Arezina, Vera. **"Research Design in Methodology of Political Science."** *Proceedings of ADVED 2018: 4th International Conference on Advances in Education and Social Sciences*, Istanbul, 15–17 October 2018.

77- Bautista, René. **"An Overlooked Approach in Survey Research: Total Survey Error."** In Lior Gideon, ed., *Handbook of Survey Methodology for the Social Sciences*. New York: Springer, 2012.

78- Berg-Schlosser, Dirk. **"Epistemology and Approaches: Logic, Causation and Explanation."** In Hans Keman and Jaap J. Woldendorp, eds., *Handbook of Research Methods and Applications in Political Science*. Edward Elgar Publishing, 2016.

79- Flyvbjerg, Bent. "**Five Misunderstandings About Case-Study Research.**" *Qualitative Inquiry*, vol. 12, no. 2, 2006.

80- Gideon, Lior. "**Introduction."** In Lior Gideon, ed., *Handbook of Survey Methodology for the Social Sciences*. New York: Springer, 2012.

81- Gideon, Lior. "**The Art of Question Phrasing**." In Lior Gideon, ed., *Handbook of Survey Methodology for the Social Sciences*. New York: Springer, 2012.

82- Keman, Hans. "**On Time and Space: The Historical Dimension in Political Science**." In Hans Keman and Jaap J. Woldendorp, eds., ***Handbook of Research Methods and Applications in Political Science***. Edward Elgar Publishing, 2016.

83- Lijphart, Arend. "**Comparative Politics and the Comparative Method.**" *The American Political Science Review*, vol. 65, no. 3, 1971.

84- Mulgan, Richard. "**Was Aristotle an Aristotelian Social Democrat?"** *Ethics: An International Journal of Social, Political, and Legal Philosophy*, vol. 111, no. 1, October 2000.

85- Oberski, Daniel L. **"Comparability of Survey Measurements.**" In Lior Gideon, ed., *Handbook of Survey Methodology for the Social Sciences*. New York: Springer, 2012.

86- Pennings, Paul. "**Relating Theory and Concepts to Measurements: Bridging the Gap**." In Hans Keman and Jaap J. Woldendorp, eds., ***Handbook of Research Methods and Applications in Political Science***. Edward Elgar Publishing, 2016.

87- Pickard, Alison Jane. "**Historical Research."** In *Research Methods in Information*. Facet Publishing, 2018.

88- Sartori, Giovanni. "**Concept Misformation in Comparative Politics**." *The American Political Science Review*, vol. 64, no. 4, 1970.

89- Stoop, Ineke, and Eric Harrison. **"Classification of Surveys**." In Lior Gideon, ed., ***Handbook of Survey Methodology for the Social Sciences***. New York: Springer, 2012.

C. Websites and Electronic Sources

90- Seeley, John Robert. ***Lectures and Essays.*** London: Macmillan and Co., 1870. Available on Internet Archiv: https://archive.org/details/lecturesessays00seeluoft

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول: المفاهيم المنهجية الأساسية 4

العلم 4

المعرفة العلمية 9

السياسة ومدى علمية علم السياسة 12

المنهج والمنهجية 16

المداخل أو الاقترابات 22

المتغيرات 25

الفرضيات 29

النظرية 34

وحدة التحليل 35

أساليب البحث وأدوات جمع البيانات 36

خلاصة الفصل الأول 38

الفصل الثاني: خطوات البحث العلمي 39

مفهوم البحث العلمي 39

البحث العلمي في الظواهر السياسية وخطواته 40

اختيار موضوع البحث وصياغة المشكلة البحثية 41

تعريف المشكلة البحثية 42

الفرق بين الموضوع والمشكلة البحثية 43

المشكلة البحثية في أبحاث علم السياسة 44

مصادر اختيار المشكلة البحثية 45

شروط صياغة المشكلة البحثية 46

العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة البحثية 47

أمثلة تطبيقية عن ظواهر سياسية 48

بناء المفاهيم البحثية 49

بناء الفرضيات البحثية 57

الفصل الثالث: مستويات وأصناف البحث العلمي 62

المستوى الوصفي 63

المستوى التصنيفي 64

المستوى التفسيري 65

المستوى التنبؤي أو الاستشرافي 68

الفصل الرابع: مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية 70

المنهج التاريخي 70

المنهج المقارن في علم السياسة 86

منهج دراسة الحالة 103

منهج المسح الاجتماعي 110

المنهج الإحصائي 120

خاتمة 126

قائمة المصادر والمراجع 127

فهرس المحتويات ..... 134.